

أخبار عالمية

السعودية توسع استثماراتها في الطاقة المتجددة



تعمل شركة «أكوا» السعودية على تطوير مشروعات للطاقة المتجددة وتخزين الكهرباء وتوليد المياه، لمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة نتيجة التوسع في الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات. وأكد الرئيس التنفيذي للشركة، عمر الحسن، أن نمو هذه القطاعات يفرض تحديات تتجاوز زيادة إنتاج الكهرباء، لتشمل ضمان استمرارية الإمدادات وكفاءة التشغيل والتكلفة التنافسية. وأوضح أن الشركة تطور حلولاً تجمع الطاقة المتجددة والتخزين لتعزيز موثوقية الإمدادات، مستفيدة من خبراتها في المشروعات الكبرى. وتبلغ القدرة الإجمالية لحفظة الشركة لتوليد الكهرباء 98.2 غيغاواط.

اليابان تقترب من زيادة جديدة للفائدة قريباً



تتزايد احتمالات مواصلة بنك اليابان تشديد سياسته النقدية، بعدما حذرت عضو مجلس إدارته جونكو كويدا من الإفراط في الحذر بشأن رفع أسعار الفائدة، وسط استمرار الضغوط التضخمية وضعف السين وارتفاع تكاليف المواد الخام. وتأتي تصريحاتها قبل اجتماع البنك المركزي يومي 29 و30 أكتوبر، الذي سيشهد إصدار توقعات محدثة للنمو والتضخم. وأكدت كويدا أن الظروف الاقتصادية تسمح بمزيد من التشديد، مشيرة إلى أن سعر الفائدة المحايد يتجاوز 1 % بكثير. وبلغ سعر الفائدة الرئيسي حالياً 1.25 %، بعد رفعه الشهر الماضي إلى أعلى مستوى منذ 31 عاماً.

الذكاء الاصطناعي يدفع اقتصاد بريطانيا لنمو مفاجئ



سجل الاقتصاد البريطاني نمواً فاق التوقعات خلال أغسطس الماضي، مدعوماً بتعاش نشاط برمجة الكمبيوتر المرتبط بالذكاء الاصطناعي، ما يعزز مؤشرات تحسن الأداء الاقتصادي. وأعلن مكتب الإحصاء الوطني ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.1 %، مقابل توقعات بانكماشه بالمعدل نفسه. كما تسارع النمو السنوي إلى 2.1 %، مسجلاً أعلى مستوى منذ أكتوبر 2022. وأوضح المكتب أن قطاع برمجة الكمبيوتر كان أكبر مساهم في النمو خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في أغسطس. وأكد كبير الاقتصاديين في بنك «بيرنبرغ»، أندرو ويشارت، أن الذكاء الاصطناعي يقف وراء جانب كبير من التحسن.

صندوق النقد الدولي: لامتنصاص تداعيات أزمة النفط

الكويت تملك مصدات مالية قوية

- 1 احتياطات الكويت وسيولتها توفران قدرة على التكيف رغم تعطل الصادرات النفطية
- 2 6 ركائز رئيسية عززت صمود الاقتصادات الخليجية أمام واحدة من أكبر الصدمات النفطية
- 3 التعاون الخليجي يعزز النمو ويدعم مرونة الاقتصادات الإقليمية



أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أن الكويت تمتلك احتياطات مالية وقدرات قوية على توفير السيولة، تتيح لها التكيف مع تداعيات الأزمة النفطية الراهنة، رغم تعرضها لتأثيرات كبيرة نتيجة تعطل صادراتها النفطية. وأوضح جهاد أزور، في مقابلة على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في بانكوك، أن الاقتصادات الخليجية أظهرت قدرة على التكيف مع واحدة من أكبر الأزمات التي واجهت قطاع النفط خلال العقود الماضية، مستفيدة من ستة مصدات رئيسية ساعدت على امتصاص الصدمة والحد من انعكاساتها الاقتصادية.

وأشار إلى أن هذه المصدات تشمل تنويع مسارات تصدير النفط، وتعدد الأنشطة الاقتصادية، والاحتياطات المالية والسيولة، وسرعة تدخل الحكومات والبنوك المركزية، والتعاون الخليجي، والخبرة المؤسسية المتراكمة في إدارة الأزمات السابقة. ورغم قوة المصدات المالية، توقع الصندوق انكماش اقتصاد الكويت بنسبة 16.7 % خلال 2026، مقارنة بانكماش متوقع يبلغ 15.6 % في قطر، و3.3 % في السعودية، و3.9 % في الإمارات، مقابل نمو اقتصاد سلطنة عُمان بنسبة 4.1 %.

وأوضح أزور أن وجود منافذ

يستنزف المصدات المالية ويزيد عدم اليقين، مؤكداً أن العودة إلى الاستقرار تمثل الحل الأساسي لاستعادة النشاط الاقتصادي.

وتوقع انعاشاً قوياً مع استئناف إنتاج الطاقة والتجارة، مع بقاء الناتج دون مساره المتوقع قبل الصراع، فيما رجح ارتفاع التضخم بصورة معتدلة في الدول المستوردة للنفط خلال 2026، قبل تراجع تدريجياً.

تجاوز صعوبات لوجستية، فيما يتوقع الصندوق نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 7.9 % خلال 2027. ودعا أزور إلى تسريع التكامل الاقتصادي الخليجي، وتعميق الأسواق المالية، وتعزيز الربط بين الموانئ والطرق والسكك الحديدية، مشيراً إلى دراسات مرتقبة للصندوق حول أثر التكامل على النمو. وحذر من أن استمرار الأزمة قد

جانب التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي. وأكد أزور، في تصريحات لـ «بلومبرغ»، أن السعودية أثبتت قدرتها على الصمود، مستفيدة من احتياطاتها واستثماراتها في البنية التحتية التي سمحت بإعادة توجيه صادرات النفط خلال فترة قصيرة. وأشار إلى أن الموانئ السعودية ساعدت دولاً خليجية أخرى على

بديلة لتصدير النفط ساعد السعودية والإمارات وعُمان على تخفيف الاضطرابات، فيما وفر تنوع الأنشطة غير النفطية دعماً إضافياً لاقتصادي سعودي والإمارات. ولفت إلى أن سرعة تدخل الحكومات والبنوك المركزية لتوفير السيولة وحماية البنية التحتية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي أسهمت في احتواء التداعيات، إلى

رائد دياب لـ «عالم الاقتصاد»: مع استقرار التصنيفات الائتمانية

بورصة الكويت تحقق أداءً إيجابياً خلال الربع الثالث



• تباين أداء الأسواق الخليجية مع تنوع محفزات الصعود

كتب محمد ياسين

أكثر ارتباطاً بالعوامل المحلية، واختلاف هيكل القطاعات المدرجة وأدائها من سوق إلى آخر. وحول البورصات العالمية أكد دياب أن أسواق الأسهم خلال السنوات الأخيرة كانت أكثر ارتباطاً بقرارات البنوك المركزية، في ظل تأثير أسعار الفائدة على مختلف جوانب السوق، بدءاً من تقييمات الأسهم وتدفقات الأموال من الأسواق وإليها، وصولاً إلى تكلفة الاقتراض، مبيناً أن أسعار الفائدة لا تزال وسياسات البنوك المركزية من أبرز العوامل المحددة لتدفقات رؤوس الأموال، إلا أن المستثمرين يبحثون أيضاً عن الشركات التي تحقق أرباحاً مستدامة. **طالع..... 4ص**

في تصريحات خاصة لـ «عالم الاقتصاد» قال رائد دياب نائب رئيس أول إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست إن بورصة الكويت وأصلت أداءها الإيجابي في الربع الثالث من العام الحالي مدعومة بتحسين الأوضاع الجيوسياسية، والنتائج الإيجابية للقطاعات، بقيادة القطاع المصرفي، إلى جانب قطاعات الاتصالات والصناعة والعقار. وأشار دياب إلى تباين أداء الأسواق الخليجية بصورة لافتة خلال الفترة الأخيرة، بعدما تخلت عن نمط التحرك المتزامن في اتجاه واحد. فبعدما كان النفط المحرك الرئيسي لهذه الأسواق، باتت اتجاهاتها اليوم



تقلبات الكهرباء تنعش أرباح البطاريات الأوروبية شتاءً

الأوروبية، ارتفع متوسط الفارق اليومي بين أسعار الكهرباء خلال ساعات الذروة والفترات الأقل تكلفة بنسبة 80 % مقارنة بالعام الماضي، ليلعب نحو 123 جنيهاً إسترلينياً لكل ميغاواط/ساعة خلال سبتمبر. وتنتج هذه الفجوة لشركات البطاريات شراء الكهرباء وتخزينها عندما تنخفض الأسعار، ثم إعادة بيعها خلال فترات ارتفاع الطلب، ما يعزز إيراداتها ويزيد جاذبية الاستثمار في القطاع.

يرفع تكلفة إنتاج الكهرباء خلال فترات الذروة، عندما تضطر المحطات العاملة بالغاز إلى زيادة إمداداتها لتلبية الطلب. وفي المقابل، يؤدي التوسع في محطات الطاقة الشمسية والرياح إلى انخفاض الأسعار بصورة حادة عند وفرة الإنتاج المتجدد، ما يوسع الفجوة بين أعلى وأدنى أسعار الكهرباء خلال اليوم الواحد. وفي المملكة المتحدة، أكبر أسواق البطاريات

تستعد شركات تشغيل البطاريات في أوروبا لتحقيق أرباح استثنائية خلال فصل الشتاء المقبل، مع اتساع تقلبات أسعار الكهرباء إلى مستويات تقترب من تلك المسجلة خلال أزمة الطاقة عام 2022، في وقت عززت فيه القارة استثماراتها في تقنيات تخزين الطاقة بنحو 40 مليار دولار، وفقاً لوكالة «بلومبرغ». وتأتي هذه التطورات مع تداول أسعار الغاز قرب أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات، ما

أخبار
الشركات«الجزيرة» تجدد
وتزيد تسهيلات
ائتمانية إلى 60
مليون دينار

وقعت شركة طيران الجزيرة اتفاقية لتجديد وزيادة تسهيلات ائتمانية قائمة مع أحد البنوك المحلية إلى 60 مليون دينار، تشمل خطابات ضمان وقروضاً تجارية، بفوائد وعمولات تُدفع وفقاً للنظم المعمول بها لدى البنك.

وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، إن الجزء المستخدم من هذه التسهيلات يبلغ 47.6 مليون دينار، مشيرة إلى عدم وجود أثر مالي جوهري على مركزها المالي في الوقت الحالي.

وأوضحت أن أثر المبالغ التي ستستخدمها من التسهيلات سيظهر تبعاً في بياناتها المالية، بحسب الاستخدام الفعلي.

وسجلت «طيران الجزيرة» أرباحاً بلغت 8.57 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 9.55 مليون دينار في الفترة المقارنة من عام 2025، بتراجع سنوي نسبته 10.25 %.

«جي إف إتش» يلتزم بـ60 مليون دولار
لشراكة طيران ويتخارج بـ151 مليوناً

وأغلقت صفقة البيع في 6 أكتوبر 2026، لتشكل رابع تخارج لـ«جي إف إتش بارتنرز» من محفظتها الصناعية واللوجستية في الولايات المتحدة، محققة للمستثمرين عوائد تتماشى مع الأهداف الاستثمارية للصندوق.

وتوقعت المجموعة أن ينعكس التخارج والشراكة الجديدة إيجاباً على بياناتها المالية، وأن يساهما في زيادة عوائدها.

وحققت «جي إف إتش» أرباحاً بلغت 23.61 مليون دينار، تعادل 76.20 مليون دولار، خلال النصف الأول من عام 2026، بزيادة نسبتها 14 % عن أرباح الفترة المقارنة من عام 2025، البالغة 20.66 مليون دينار، بما يعادل 67.24 مليون دولار.

مكونات سلسلة التوريد في قطاع الطيران. وفي إفصاح منفصل، أعلنت المجموعة تخارج ذراعها العالمية لإدارة الأصول، «جي إف إتش بارتنرز ليميتد»، التي تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقراً رئيسياً لعملياتها، من منشأة لوجستية في الولايات المتحدة، ببيعها إلى شركة «ميشلان أمريكا الشمالية» مقابل 151 مليون دولار.

وكانت «جي إف إتش بارتنرز» قد استحوذت على العقار في فبراير 2021 بالشراكة مع «سيلفر كريك للتطوير». ونفذ الشريكان خلال فترة الاستثمار مبادرات لتعزيز قيمة الأصل، شملت توسعة مواقف المقطورات وتأمين تمديد مبكر لعقد إيجار «ميشلان» إلى ما بعد موعد انتهائه السابق في نوفمبر 2027.

الدعومة بأصول، بما يتيح لها الاستفادة من فرص استثمارية في الأسواق الخاصة.

وستبني المنصة محفظة متنوعة من محركات الطائرات من الجيلين الجديد والحالي، لتأجيرها إلى شركات الطيران ومزودي خدمات الصيانة والإصلاح وإعادة التأهيل وغيرهم من المشغلين.

وتشمل آليات الاستثمار الشراء المباشر من الشركات المصنعة، وصفقات البيع وإعادة الاستحواذ مع شركات الطيران، والاستحواذات في السوق الثانوية، وعقود التأجير التمويلي.

وستتولى «إيه أي بي كابيتال» استقطاب الفرص الاستثمارية وإدارة أصول المحفظة وعمليات التداول، مستفيدة من خبراتها الفنية والقانونية والتشغيلية، وعلاقتها عبر مختلف

بالاستحواذ المشترك على محفظة أولية من محركات «LEAP-1B»، قبل أن يتوسع باتفاقية أعلن عنها في يوليو 2026 لشراء 11 محركاً إضافياً من الطراز نفسه من شركة «سي إف إم إنترناشيونال». وبموجب الشراكة، ستضخ «جي إف إتش» رأس مال بصفقتها مستثمراً رئيسياً وشريكاً في منصة متخصصة جديدة، إلى جانب التزام استثماري كبير من الصناديق التابعة لـ«بريدجيوينت». وسيعمل الشركاء على استقطاب رؤوس أموال من المؤسسات الاستثمارية ومستثمري الثروات الخاصة، للوصول بالمحفظة إلى قيمة تتجاوز مليار دولار.

وتتمثل الشراكة دخول «جي إف إتش» إلى قطاع الطيران، وتوسيع استثماراتها في الاستراتيجيات

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية التزامها باستثمار 60 مليون دولار لإطلاق شراكة تستهدف الاستحواذ على محركات الطائرات التجارية من الجيل الجديد، بالتعاون مع «بريدجيوينت»، المتخصصة في استثمارات السوق المتوسطة، و«إيه أي بي كابيتال»، مدير الاستثمارات البديلة التخصص في فرص التمويل القائم على الأصول.

وأوضحت المجموعة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أن انضمامها شريكاً استراتيجياً يمثل مرحلة جديدة من التعاون القائم بين «بريدجيوينت» و«إيه أي بي كابيتال»، والذي يستهدف بناء محفظة متنوعة من محركات الطائرات التجارية تتجاوز قيمتها مليار دولار.

وبدأ التعاون بين الشركتين في عام 2024

«أسيكو» توافق مبدئياً على بيع عقار
بدبي وزيادة استثمار في «زميلة»

وأضافت أن الأثر المالي للاكتتاب في زيادة رأسمال الشركة الزميلة سيظهر بعد استكمال الاكتتاب وإغلاق بابهِ وتخصيص الأسهم الجديدة لصالح «أسيكو»، على أن تفصح عن التفاصيل في حينها.

وحققت الشركة أرباحاً بلغت نحو 6.28 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 7.95 مليون دينار في الفترة المقارنة من عام 2025، بتراجع نسبته 21.05 %.

وافق مجلس إدارة شركة أسيكو للصناعات مبدئياً على بيع أحد عقارات الشركة في دبي، وفوض الإدارة التنفيذية بدراسة عروض الشراء المقدمة، كما أقر الاكتتاب في زيادة رأسمال إحدى الشركات الزميلة.

وأوضحت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، أنه لا يوجد أثر مالي حالياً لعملية بيع العقار، على أن تعلن هذا الأثر بعد استكمال دراسة العروض والحصول على الموافقة النهائية

إلغاء إدراج «دلقان»
من بورصة الكويت

وقد تم إيقاف تداول سهم «دلقان» استناداً إلى أحكام قواعد الإدراج المتعلقة بحماية المتعاملين، وعدم التزام المصدر بتقديم البيانات والمستندات المطلوبة، إلى جانب الملاحظات الواردة من مراقب الحسابات.

وشمل قرار الإيقاف إلزام الشركة بتقديم مستندات تخص عمليات بيع عقارات استثمارية في منطقة السالمية، وأخرى تدعم التحويلات والتعاملات المالية مع أطراف

تم إلغاء إدراج أسهم شركة دلقان العقارية من بورصة الكويت، لعدم استيفائها المتطلبات الرقابية الواردة في قرار الهيئة رقم 59 لسنة 2026، الصادر في 13 مايو 2026، وفق بيان الشركة المنشور على موقع البورصة أمس الخميس.

وجاء القرار بعدما لم تزودها الشركة بالمستندات والمعلومات المطلوبة خلال المهل المحددة، رغم تأكيد ضرورة الالتزام بمتطلبات القرار أثناء النظر في استثمارية إدراجها.

أحمد الحوسني يرفع حصته في
«أم القيوين» إلى 7.62 %

حصّة عبدالله سالم الحوسني 8.69 %، ومحمد أحمد سعيد القاسمي 5.31 %.

وسجلت الشركة أرباحاً بلغت نحو 2.29 مليون دينار، بما يعادل 27.68 مليون درهم، خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 3.62 مليون دينار، تعادل 43.80 مليون درهم، في الفترة المقارنة من عام 2025، بتراجع نسبته 36.81 %.

1.85 مليون سهم قبل التغيير، بزيادة تبلغ نحو 0.51 نقطة مئوية في نسبة الملكية. وبحسب البيانات الواردة، يبلغ رأس مال الشركة 363 مليون دينار كويتي، موزعاً على 363 مليون سهم. ويتصدر سالم عبدالله سالم الحوسني ومجموعته، «شركة السالم المحدودة»، قائمة كبار المساهمين بحصة تبلغ نحو 33.91 %، فيما تبلغ

رفع أحمد الحوسني ملكيته في شركة أم القيوين للاستثمارات العامة إلى 7.62 %، مقارنة بـ7.11 % قبل التغيير، وفق نموذج إفصاح عن تغيير في مصلحة شخص مستفيد وتغيير الهدف من التملك. وأظهر الإفصاح المنشور على موقع بورصة الكويت أمس الخميس ارتفاع عدد الأسهم المملوكة للحوسني إلى 27.66 مليون سهم، مقابل 25.81

تسلمت شركة مجموعة الخليج للكايلات والصناعات الكهربائية طلب شراء من أحد العملاء لتوريد كابلات ضغط منخفض، بقيمة إجمالية تبلغ 1.58 مليون دينار.

وتوقعت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، تحقيق أرباح تشغيلية من الطلب بنسبة تتراوح بين 2 و4 % خلال عام 2026. وكانت «كابلات» قد حققت أرباحاً بلغت

«كابلات» تتلقى طلب توريد بـ1.58 مليون دينار

11.74 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 13.21 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025، بانخفاض نسبته 11.11 %.

«تسهيلات» تعيّن «وفرة» صانع سوق لسهمها

على سهم «التسهيلات التجارية» اعتباراً من الأحد 18 أكتوبر 2026.

وبلغت أرباح «تسهيلات» خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 2.42 مليون دينار، مقابل 8.43 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025، بانخفاض نسبته 71.34 %.

«الوطنية العقارية» توافق على بيع
«تابعة» بـ13 مليون دينار

بيع الأسهم وإتمام الصفقة، مع إعلان الأثر المالي المتوقع على الشركة.

وكانت خسائر «الوطنية العقارية» قد تراجعت بنسبة 35.4 % خلال النصف الأول من عام 2026، لتبلغ 42.17 مليون دينار، مقابل 65.28 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

وقعت شركة التسهيلات التجارية اتفاقية لخدمات صانع السوق مع شركة وفرة للاستثمار الدولي، المخصصة من هيئة أسواق المال لمزاولة هذا النشاط.

وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، إن «وفرة للاستثمار الدولي» ستبدأ تقديم خدمة صانع السوق

وافق مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية على توقيع اتفاقية لبيع أسهم شركتها التابعة في جزر الكايمان، «KNREC القابضة الدولية المحدودة»، مقابل 13 مليون دولار، بما يعادل نحو 4 ملايين دينار. وقالت الشركة، في إفصاح لبورصة الكويت أمس الخميس، إنها ستخطر السوق فور توقيع اتفاقية

تراجع جماعي للمؤشرات بضغط عشرة قطاعات وسط تحسن نسبي مقارنة بالأربعاء

بورصة الكويت تقلص خسائرها والسيولة تقفز 19.6 %

1 83.61 مليون دينار تداولات... و«بيتك» يستحوذ على خمس القيمة تقريباً

2 نتائج الشركات ترسم اتجاه الأسبوع المقبل... وفرص التعافي تنتظر اتساع الشراء

فروق لافتة

أضافت التداولات 13.68 مليون دينار إلى قيمتها مقارنة بالأربعاء، بارتفاع 19.6 % تقريباً. وزادت الأحجام 6.5 %، فيما نما عدد الصفقات 27.3 %. وتزامن ذلك مع تباطؤ هبوط المؤشرات الأربعة، وهي مقارنة تمنح الجلسة جانباً إيجابياً نسبياً، لكنها تحتاج إلى تأكيد عبر استقرار الأسعار وتحسن

صدارة مزدوجة

استحوذ «بيتك» على نحو 18.8 % من قيمة التعاملات، بسيولة بلغت 15.74 مليون دينار، بينما شكلت تداولات بنك الخليج نحو 7.4 % من إجمالي الكميات، بواقع 23.27 مليون سهم. وتوضح النسبتان ثقل السهميين في النشاط، دون أن تعنيا وحدهما اتجاهاً شرائياً صافياً أو تحسناً سعرياً.



كتب مساعد طالع

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الخميس على انخفاض جماعي لمؤشراتها الرئيسية، بضغط تراجع عشرة قطاعات، لكن الجلسة حملت بعض المؤشرات الإيجابية مقارنة بتعاملات الأربعاء، أبرزها ارتفاع قيمة التداولات وتباطؤ وتيرة هبوط المؤشرات، بما يترك المجال مفتوحاً أمام محاولات استعادة التوازن خلال الأسبوع المقبل، إذا اقترن النشاط المتزايد بتحسن الطلب واتساع مشاركة الأسهم في الصعود. وبلغت قيمة التداولات 83.61 مليون دينار، موزعة على 315.19 مليون سهم، من خلال تنفيذ 27.67 ألف صفقة. وعلى الرغم من استمرار غلبة الأسهم المتراجعة، فإن ارتفاع النشاط أظهر تواصل التعاملات بوتيرة قوية نسبياً، في جلسة تفاوتت خلالها الضغوط بين مكونات السوق، بينما نجح قطاعا التأمين والاتصالات في مخالفة الاتجاه العام.

أقل من النصف. كذلك هدأت وتيرة تراجع السوق الرئيسي من 1.51 % إلى 1.04 %، وانخفضت خسارة «الرئيسي 50» من 2.43 % إلى 2.10 %. وتتيح هذه المقارنة رصد تحسن نسبي في سرعة الهبوط، وإن كانت لا تكفي وحدها للحديث عن انتهاء الضغوط أو بداية اتجاه صاعد مستقر. وتتمثل الإشارة المشجعة في أن انخفاض الأسعار لم يصاحبه تراجع في النشاط، بل ارتفعت قيمة التعاملات وأحجامها وعدد الصفقات. غير أن تأكيد التحسن يتطلب انتقال هذا النشاط إلى ارتفاعات أوسع، وقدرة الأسهم على الاحتفاظ بمكاسبها حتى الإغلاق، بدلاً من اقتصار التعافي على تحركات محدودة.

حركة أكثر كثافة

ارتفعت قيمة التداولات بنحو 13.68 مليون دينار عن مستوى الأربعاء البالغ 69.93 مليوناً، مسجلة نمواً يقارب 19.6 %. كما زادت الكميات المتداولة بنحو 19.25 مليون سهم، مقارنة مع 295.94 مليوناً، بما يعادل ارتفاعاً يقارب 6.5 %. وصعد عدد الصفقات بنحو 5.93 آلاف صفقة، مقارنة مع 21.74 ألفاً في الجلسة السابقة، بزيادة تقارب 27.3 %. ويشير تفوق نمو عدد الصفقات على نمو الكميات والقيمة المتوسطة قيمة الصفقة حسابياً. ولا تسمح هذه الأرقام وحدها بتحديد طبيعة التعاملين، أو الجزم بدخول أموال استثمارية جديدة، لكنها تؤكد أن السوق شهدت حركة أنشطة. وتبقى قراءة السيولة مرتبطة باتجاه الأسعار؛ فارتفاع التداولات أثناء الهبوط قد يعكس احتدام التعامل بين

البائعين والمشتريين، ولا يمثل في ذاته دليلاً حاسماً على التجميع. ومن هنا، ستكون المحافظة على مستويات نشاط جيدة، بالترزامن مع استقرار الأسعار، أكثر دلالة على تحسن السوق من ارتفاع قيمة التداولات منفردة. وكلما اتسعت مشاركة الأسهم في هذا التحسن، ازدادت فرص انتقاله من تحركات فردية إلى أداء أكثر توازناً.

تمايز المسارات

على مستوى القطاعات، تراجعت عشرة قطاعات، تصدرتها الرعاية الصحية بانخفاض بلغ 5.84 %، في حين ارتفع التأمين 4.36 %، وصعدت الاتصالات 0.11 %، واستقر قطاع المنافع دون تغيير، لتظهر الجلسة تفاوتاً واضحاً بين مكونات البورصة. ويمثل صعود قطاعين واستقرار ثالث جانباً إيجابياً محدوداً وسط غلبة اللون الأحمر، إذ يوضح أن الانخفاض لم يشمل جميع القطاعات بالدرجة نفسها، وأن بعض الأسهم استطاعت تحقيق مكاسب رغم الضغوط العامة. ومع ذلك، لا يكفي ارتفاع التأمين أو تماسك الاتصالات لاعتبارهما بداية تحول شامل؛ فالأكثر أهمية هو استمرار هذا الأداء، واتساع نطاق المشاركة ليشمل قطاعات أخرى خلال الجلسات المقبلة. كما أن التغير في

3 التأمين يصعد 4.36 %... والاتصالات يتماسك أمام موجة البيع

مؤشر قطاع لا يعني بالضرورة تحرك جميع شركاته في الاتجاه ذاته. ويعزز هذا التفاوت أهمية متابعة كل شركة وفق بياناتها وإفصاحاتها، بدلاً من الاكتفاء بالحكم على أدائها من خلال الاتجاه العام، خصوصاً عندما تتباعد نسب التغير بين الأسهم داخل الجلسة الواحدة.

ميزان الأسعار

شهدت التعاملات انخفاض أسعار 101 سهم، مقابل ارتفاع 22 سهماً واستقرار تسعة أسهم، وهو ما يؤكد استمرار التفوق العددي للأسهم المتراجعة، رغم وجود تحركات إيجابية في جزء من السوق. وتصدر سهم «الكوت» قائمة الانخفاضات بنسبة 16.33 %، بينما جاء سهم «الأهلية للتأمين» في مقدمة الارتفاعات بمكاسب بلغت 9.44 %. وتعكس المسافة الواسعة بين الطرفين انعكاساً كبيراً في الأداء، يجعل قراءة المتوسطات وحدها غير كافية لفهم ما شهدته الأسهم منفردة. وتظل هذه التحركات السريعة بحاجة إلى ربطها بالإفصاحات الخاصة بكل شركة وأحجام تداولها، قبل استخلاص أسباب محددة للصعود أو الهبوط. فبيانات الإغلاق توضح النتيجة النهائية للجلسة، لكنها لا تكشف بمفردها دوافع جميع القرارات الاستثمارية. وسيكون تقلص عدد الأسهم الخاسرة أحد المؤشرات المهمة خلال الأسبوع المقبل؛ إذ يساعد تحسن التوازن بين الراغبين والمتراجعين على تقييم مدى انتشار الطلب، وما إذا كان التعافي، حال حدوثه، يشمل قاعدة أوسع.

حضور مصرفي

تقدم سهم بنك الخليج نشاط

الكميات بحجم بلغ 23.27 مليون سهم، مستحوذاً على نحو 7.4 % من إجمالي الأسهم المتداولة، بينما تصدر سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» قائمة السيولة بقيمة 15.74 مليون دينار، تعادل قرابة 18.8 % من إجمالي قيمة التعاملات. ويبرز ذلك حضور الأسهم المصرفية في حركة الجلسة، سواء من حيث الكميات أو القيمة، مع اختلاف مقياس الصدارة بين السهميين. فارتفاع عدد الأسهم المتداولة لا يعني تلقائياً تصدر القيمة، نظراً لاختلاف الأسعار بين الشركات. كما أن تصدر النشاط لا يكشف وحده اتجاه التعاملات على السهم، ولا يعني بالضرورة ارتفاع سعره. وتصبح دلالة هذا الحضور أكثر إيجابية إذا صاحبه قدرة الأسهم ذات الوزن المؤثر على الاستقرار، ثم دعم المؤشرات بمكاسب قابلة للاستمرار.

الإفصاحات تحسم

بالنسبة إلى الأسبوع المقبل، يمكن قراءة الاحتمالات في ضوء عاملين أساسيين: قدرة السوق على احتواء الضغوط البيعية، وما تحمله إعلانات الشركات من مؤشرات على الأرباح والأداء التشغيلي. وهذه قراءة محتملة لمسار التعاملات، وليست نتيجة محسومة من جلسة واحدة. وقد تمنح النتائج الجيدة دعماً لأسهم الشركات التي تظهر تحسناً في أعمالها، خصوصاً إذا جاء نمو الأرباح مصحوباً بقوة الإيرادات واستمرار النشاط التشغيلي، بما يوفر أساساً أوضح لتقييم الأداء بعيداً عن التقلبات اليومية. وفي المقابل، قد لا يكون ارتفاع صافي الربح وحده كافياً لتحسين النظرة إلى شركة إذا ارتبط بعوائد استثنائية يصعب تكرارها. لذلك، تبرز أهمية نوعية الأرباح ومصادرها، إلى جانب تطور المصروفات والالتزامات والتدفقات النقدية. ومن الممكن أن يؤدي تفاوت النتائج إلى استمرار الانتقائية، فتتحرك بعض الأسهم إيجابياً بينما تبقى أخرى تحت الضغط، دون أن

ينعكس ذلك فوراً في صعود جماعي للمؤشرات.

مساحة ارتداد

يفتح تباطؤ الخسائر مع ارتفاع النشاط نافذة لاحتمال محاولات ارتداد خلال الجلسات المقبلة، بشرط أن تتراجع عروض البيع، وتحسن قدرة الطلب على استيعابها، ويظهر ذلك في الإقفلات وليس أثناء التداول فقط. ويتمثل السيناريو الإيجابي في استقرار الأسهم المؤثرة أولاً، ثم امتداد التحسن تدريجياً إلى شركات وقطاعات إضافية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تصبح السيولة المرتفعة عاملاً مساعداً على استعادة التوازن، خصوصاً إذا دعمتها إفصاحات مطمئنة. أما إذا استمرت التداولات النشطة بالتزامن مع انخفاضات واسعة، فستظل دلالة السيولة محايدة أو سلبية بحسب حركة الأسعار. لذلك، لا يمكن فصل التفاؤل بشأن الأسبوع المقبل عن متابعة اتجاه التعاملات، ومدى تحسن توزيعها بين الأسهم. وقد تشهد البداية تذبذباً بين محاولات التعافي واستمرار الحذر، قبل اتضاح اتجاه أكثر استقراراً. ويظل الحكم الأقوى مستنداً إلى تتابع الجلسات، وليس إلى ارتفاع مؤقت أو تحرك منفرد في سهم قيادي.

اختبار الاستمرارية

المحصلة أن جلسة أمس لم تُنه الضغوط، لكنها قدمت صورة أقل حدة من سابقتها على مستوى خسائر المؤشرات، بالتوازي مع زيادة واضحة في التداولات. وهذه عناصر تسمح بقدر من التفاؤل المشروط، دون تجاوز حقيقة استمرار تفوق الأسهم المنخفضة. وتدخل البورصة الأسبوع المقبل أمام فرصة لتحويل التحسن النسبي إلى استقرار أوسع، وسيبقى نجاحها مرتبطاً بجودة الأخبار والإفصاحات، وتراجع حدة البيع، واتساع المشاركة في المكاسب، بما يمنح أي تعاف محتمل أساساً أقوى واستمرارية أكبر.

رائد دياب لـ «عالم الاقتصاد»: بفضل قوة الاقتصاد واستمرار الاصلاحات

بورصة الكويت تحقق مكاسب بمليار دينار في 3 أشهر

1 53.4 مليار دينار القيمة السوقية
بنهاية الربع الثالث2 التهذئة الجيوسياسية تدعم
التدفقات نحو الأصول المحلية

رائد دياب

كتب محمد ياسين

حققت بورصة الكويت خلال الربع الثالث من العام الحالي مكاسب سوقية بواقع 423 مليون دينار لتصل إلى مستوى 52.582 مليار، مقابل 52.159 مليار في الربع الثاني.

وفي حديث خاص لـ «عالم الاقتصاد» قال رائد دياب نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست، إن قوة الأرباح التي سجلتها الشركات المدرجة في بورصة الكويت دور بارز في تعافي السوق، إذ حقق القطاع المصرفي أداءً

3 البنية التحتية وتنويع الاقتصاد محركات جديدة
لجذب الاستثمارات في دول مجلس التعاون4 المستثمر الأجنبي
يضيف عاملاً
جديداً إلى معادلة
البورصات الخليجية

الأسهم والسندات والأصول الأخرى؟

تُعد أسعار الفائدة والدولار والذهب من أهم المؤشرات التي تحدد اتجاه حركة رؤوس الأموال بين الأسواق، فعلى سبيل المثال، عندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد جاذبية السندات والودائع نتيجة ارتفاع العائد منخفض المخاطر، ما يؤدي تلقائياً إلى تراجع شهية المستثمرين تجاه الأسهم، خصوصاً أسهم النمو والتكنولوجيا.

كذلك، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة التمويل على الشركات، ما يضغط على أرباحها وتقييماتها. وفي الوقت نفسه، تنتقل بعض السيولة من الأصول عالية المخاطر إلى أدوات الدخل الثابت. والعكس صحيح في حال خفض أسعار الفائدة.

أما الدولار، فيُعد العملة الاحتياطية العالمية، وتؤثر قوته أو ضعفه في حركة رؤوس الأموال. فعندما يرتفع الدولار، تتجه الأموال نحو الأصول الأمريكية، في حين تتعرض الأسواق الناشئة لضغوط نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل بالدولار الأمريكي، إلى جانب زيادة جاذبية السندات الأمريكية وتراجع شهية المستثمرين للمخاطرة.

والعكس صحيح أيضاً. أما الذهب، فيُعد تاريخياً مؤشراً على الخوف، سواء من التضخم أو من حالة عدم اليقين الجيوسياسي أو تراجع الثقة بالعملات والأسواق المالية. كما يتأثر الذهب بخفض أسعار الفائدة، باعتباره أحد الملاذات الآمنة.

ويمكن تلخيص تأثير هذه العوامل على الأسواق على النحو التالي: في بيئة تتسم بارتفاع أسعار الفائدة وقوة الدولار، تستفيد السندات، بينما تتعرض الأسهم لضغوط، ويتباين أداء الذهب، في حين تستفيد الأدوات النقدية والودائع. أما في بيئة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة وضعف الدولار، فنستفيد أسواق الأسهم والأسواق الناشئة، وتصبح السندات أقل جاذبية نسبياً، كما قد يستفيد القطاع العقاري من تراجع تكلفة التمويل. وفي أوقات التوترات الجيوسياسية، يستفيد الذهب عادةً من زيادة الطلب على الملاذات الآمنة، كما يستفيد الدولار في معظم الحالات، بينما تتعرض الأسهم الدورية لضغوط.

• هل أصبحت تدفقات السيولة والمضاربات قصيرة الأجل أكثر تأثيراً في حركة الأسهم، أم لا تزال الأساسيات المالية للشركات العامل الحاسم في تحديد اتجاهاتها على المدى الطويل؟

على المدى القصير، نعم، تؤثر تدفقات السيولة والمضاربات، خصوصاً في الأسهم الصغيرة والمتوسطة، وهذا النوع من التداول لا يدوم تاريخياً، لأنه ينطوي على مخاطر كبيرة. أما الأساسيات المالية، فلا تزال العامل الحاسم في تحديد اتجاه الشركات وقيمتها على المدى الطويل. وتاريخياً، رأينا أن الأسواق تعود في النهاية إلى الأساسيات، وليس المضاربات، إذ ينظر المستثمرون إلى نمو الإيرادات، والتدفقات النقدية، وقوة الميزانية، وجودة الإدارة، ونمو الأرباح، فهذه هي العوامل التي يركز عليها المستثمر على المدى الطويل.

وتسهم السيولة السريعة في رفع مستوى التذبذب على المدى القصير، وتسريع انتقال الأموال بين القطاعات والأسهم، لكن الأساسيات تظل العامل الذي يحدد العائد الحقيقي للشركات على المدى الطويل، ويبرر تقييماتها المرتفعة.

أكثر ارتباطاً بقرارات البنوك المركزية، في ظل تأثير أسعار الفائدة على مختلف جوانب السوق، بدءاً من تقييمات الأسهم وتدفقات الأموال من الأسواق وإليها، وصولاً إلى تكلفة الاقتراض.

وتؤثر قرارات البنوك المركزية في تحركات الأسواق وفقاً لطبيعة القرار المتخذ، بما يسهم في تحديد المزاج العام للمستثمرين. ولا تزال أسعار الفائدة وسياسات البنوك المركزية من أبرز العوامل المحددة لتدفقات رؤوس الأموال، إلا أن المستثمرين يبحثون أيضاً عن الشركات التي تحقق أرباحاً مستدامة، وتتمتع بأوضاع مستقرة وعوائد جيدة، وينظرون إلى أدائها من منظور طويل الأجل.

وفي الوقت الراهن، يبرز الاستثمار الضخم في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا بوصفه أحد العوامل المؤثرة في أداء الأسواق. فقد شهدت هذه الأسواق ارتفاعات بدعم من شركات التكنولوجيا، حتى في ظل وجود عوامل سلبية، من بينها ارتفاع التضخم والتوترات الجيوسياسية، وهو ما يعكس استمرار جاذبية هذه القطاعات وقدرتها على دعم صعود الأسواق رغم التحديات المحيطة بها.

• في ظل التوسع الكبير في الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، هل تعكس تقييمات شركات التكنولوجيا الكبرى أداءها الفعلي، أم أن هناك مبالغة في تسعير التوقعات المستقبلية؟

تستند التقييمات المرتفعة لهذه الشركات إلى أساسيات قوية وتوقعات بمستقبل مشرق لهذا القطاع. فهذه الشركات تمتلك ميزانيات قوية وسيولة مرتفعة، وتسجل أرباحاً قوية، وتحقق نمواً حقيقياً في الإيرادات.

وهناك طلباً متزايداً على مراكز البيانات السحابية والرقائق وأشباه الموصلات، وأصبح الاستثمار في الذكاء الاصطناعي أحد محركات النمو العالمي. لذلك، كان ارتفاع الأسعار مبرراً إلى حدٍّ ما، استناداً إلى هذه العوامل.

لكن في المقابل، سبقت أسعار بعض الشركات نمو أرباحها بوتيرة أسرع. بمعنى آخر، يسعر السوق الأرباح المستقبلية بناءً على توقعات نمو الطلب في قطاع الذكاء الاصطناعي لسنوات طويلة، ولا يعتمد فقط على الأرباح الحالية، بل يستند إلى الأرباح المستقبلية المتوقعة.

لكن إذا تباطأ العائد على الاستثمار في هذا القطاع، فقد نشهد إعادة تقييم لهذه الشركات. ومع هذه الاستثمارات الضخمة، يطرح المستثمرون تساؤلات مهمة: هل ستكون العوائد مجزية؟ وهل سيكون النمو الحالي مستداماً؟ ومن هنا بدأت تتصاعد التساؤلات بشأن ما إذا كنا أمام فقاعة.

• كيف تؤثر التحولات في أسعار الفائدة والدولار والذهب في حركة رؤوس الأموال بين

تفاوت في وتيرة النمو الاقتصادي بين الأسواق الخليجية. وبالتأكيد، لا ننسى العامل الجيوسياسي، الذي يظل أكثر حساسية في الأسواق الخليجية مقارنة بالعديد من الأسواق الأخرى.

• ما مدى تأثير أسواق المال الخليجية بأسعار النفط والإنفاق الحكومي والمشروعات التنموية؟

النفط، بلا شك، لا يزال يؤثر على ميزانيات الدول الخليجية، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، فالإيرادات النفطية تعزز ميزانيات هذه الدول، وتقوي فوائضها المالية، وبالتالي تحفزها على زيادة الإنفاق الرأسمالي، كذلك تعزز هذه الإيرادات السيولة في الاقتصاد، وخاصة في القطاع المصرفي. كل هذه العوامل ترفع من ثقة المستثمرين واستثماراتهم في الأسواق المالية، وفي الشركات التشغيلية، وفي الرؤية المستقبلية للاقتصاد. فاستقرار أسعار النفط عند مستويات مرتفعة أو جيدة، وتوفير فوائض مالية، والإنفاق الحكومي، تنعكس جميعها على البنوك، وقطاع العقار، وكذلك الشركات المرتبطة بتنفيذ المشاريع.

النفط له عامل مهم، لكن استخدام الإيرادات النفطية في المشاريع الرأسمالية الجديدة، وخطط البنية التحتية، ومبادرات تنويع الاقتصاد، وحجم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، كلها عوامل يتطلع إليها المستثمرون وتكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لهم.

• إلى أي مدى أصبحت تحركات أسواق الأسهم مرتبطة بقرارات البنوك المركزية وأسعار الفائدة، مقارنة بأداء الشركات ونتائجها المالية؟

أصبحت أسواق الأسهم خلال السنوات الأخيرة

خلال الفترة الأخيرة، إلا أن اتجاهات الأسواق لا تزال تتأثر بعدة عوامل، في مقدمتها التطورات الجيوسياسية، لما لها من انعكاسات على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية وتكاليف الشحن والإنتاج والتأمين. وتنعكس هذه التطورات بدورها على مستويات التضخم وثقة المستثمرين.

وتأتي السياسة النقدية للبنوك المركزية ضمن أبرز العوامل المؤثرة في الأسواق، إذ أدى ارتفاع أسعار النفط إلى استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة وبعيدة عن المستهدفات المحددة من قبل البنوك المركزية، الأمر الذي قد يدفعها إلى الإبقاء على السياسات النقدية المتشددة لفترة أطول، بما يشكل ضغطاً إضافية على الأسواق.

وفي المقابل، يواصل الإنفاق والاستثمار في قطاع الذكاء الاصطناعي، الذي يعد من أبرز القطاعات في المرحلة الراهنة، جذب جزء كبير من التدفقات الاستثمارية إلى الأسواق العالمية، في ظل استمرار جاذبية الشركات الكبرى العاملة فيه. ومع ذلك، ستظل النتائج المالية لهذه الشركات عاملاً حاسماً في تحديد اتجاهات الأسواق خلال الفترة المقبلة.

• كيف تقرأ أداء الأسواق الخليجية في المرحلة الحالية؟ وما أبرز العوامل التي تفسر اختلاف أداء سوق عن آخر؟

في تباين بأداء الأسواق الخليجية؛ فلم تعد تتحرك معاً في اتجاه واحد، وكان هذا التباين واضحاً خلال الفترة الأخيرة. في الماضي، كان النفط هو العامل الأساسي الذي يحرك الأسواق الخليجية، لكن في الوقت الراهن هناك عوامل محلية وعوامل على صعيد القطاعات.

فالسوق المالي الذي يغلب على قيمته السوقية القطاع المصرفي يتحرك بشكل مختلف عن الأسواق التي يغلب عليها العقار والطاقة والبتروكيماويات. وهناك عوامل أخرى، مثل حجم التدفقات الأجنبية. ففي الفترة الأخيرة، شهدنا انفتاح العديد من الأسواق الخليجية ودخولها في مؤشرات عالية، وبالتالي أصبح وجود المستثمر الأجنبي مؤثراً.

كذلك، هناك حجم الإنفاق الحكومي في كل دولة، ووتيرة الإصلاحات، وتوسع القطاع الخاص، إضافة إلى حجم وكمية الطروحات، وهذا طبعاً يجذب السيولة إلى السوق.

وبعض الأسواق كانت في فترة سابقة مرتفعة، وهذا أدى إلى دخولها في مرحلة جني أرباح، والعكس صحيح، كذلك، ننظر إلى متانة المركز المالي للدولة وقدرتها على توفير السيولة للالتزامات، أو الاستمرار في التطوير والنمو، فهناك

• ما العوامل التي دفعت القيمة السوقية لبورصة الكويت إلى تحقيق مكاسب خلال الربع الثالث؟ وتوقعاتك للربع الأخير؟

كان هناك ارتفاع في القيمة السوقية بنحو مليار دينار في الربع الثالث من العام الحالي، أي بزيادة تقارب 2%، وصولاً إلى 53.4 مليار دينار، فمزيج من العوامل دفع إلى هذه الزيادة خلال الربع الثالث، كان هناك تحسن في الوضع الجيوسياسي في البداية، مع التوصل إلى مذكرة التفاهم بين أميركا وإيران، فالأسواق استجابت إيجاباً في بداية الربع مع تراجع مخاطر التصعيد، وهذا رفع من السيولة.

كان لقوة الأرباح التي سجلتها الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال الربع الثاني من العام الحالي دور بارز في تعافي السوق، إذ حقق القطاع المصرفي أداءً جيداً مدعوماً باستمرار النشاط الائتماني، إلى جانب النتائج الإيجابية التي سجلتها قطاعات رئيسية، أبرزها الاتصالات والصناعة والعقار.

كما شهدت بعض الشركات المتوسطة تحسناً في مستويات الربحية، مدعوماً بجهود إعادة الهيكلة وال فوز بالمنافسة، ما أسهم في جذب جانب من السيولة الاستثمارية.

ولا يمكن إغفال العوامل الأساسية، وفي مقدمتها قوة الاقتصاد الكويتي ومرونته في مواجهة التحديات والصدمات، واستقرار التصنيفات الائتمانية، واستمرار الإصلاحات والتشريعات وسن القوانين، فضلاً عن تطوير البنية التحتية والتنظيمية للبورصة، وهي عوامل عززت ثقة المستثمرين.

• كيف تقيّم المشهد الحالي لأسواق المال العالمية في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وما العوامل الأكثر تأثيراً في اتجاهات الأسواق؟

انسم أداء الأسواق العالمية بالإيجابية بشكل عام، إذ سجل مؤشر مورغان ستانلي العالمي ارتفاعاً بنحو 13% منذ بداية العام الحالي، وهي نسبة تقل عن المكاسب التي حققها خلال عام 2025، والبالغة نحو 20%.

وعلى صعيد النمو العالمي، واصل الاقتصاد إظهار قدرته على الصمود رغم ارتفاع مستويات عدم اليقين، دون الدخول في مرحلة ركود، بما يعكس استمرار قدرته على تحمل تداعيات المتغيرات الراهنة.

كما سجلت الشركات الكبرى نتائج مالية جيدة

انعكاسات الضغوط التضخمية
وتكلفة التمويل على الأسهم

كما تدفع هذه البيئة المستثمرين إلى مزيد من الانتقائية، مع التركيز على الشركات التي تتمتع بميزانيات قوية ومستويات مديونية منخفضة وتدفقات نقدية مستقرة. وفي المقابل، تعزز أسعار الفائدة المرتفعة جاذبية الأصول الأقل مخاطرة، مثل الودائع المصرفية وأدوات الدخل الثابت والسندات الحكومية وسندات الشركات عالية الجودة.

وتتفاوت انعكاسات ارتفاع الفائدة بين القطاعات الاقتصادية، إذ تستفيد البنوك من بيئة الفائدة المرتفعة.

تنعكس الضغوط التضخمية المستمرة وارتفاع تكلفة التمويل سلباً على الأسواق، إذ تُعد أسهم النمو والتكنولوجيا الأكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة، لما لذلك من تأثير مباشر على تقييماتها.

ويبرز تأثير ارتفاع الفائدة وتداعياته على الأسواق من خلال عدة جوانب، أبرزها زيادة تكاليف الاقتراض وتراجع هوامش الربحية لدى الشركات ذات المديونية المرتفعة، الأمر الذي قد يبطئ نمو أرباحها مستقبلاً ويحد من خطط التوسع والاستثمار.

خلال مشاركته في المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي في بانكوك

المرزوق: آفاق اقتصادية أقوى مدعومة بالشراكات المصرفية والاستثمارات والربط الرقمي

1 المؤسسات المالية الخليجية مؤهلة لقيادة الشراكة الخليجية الآسيوية بدعم متانة السيولة والملاءة

2 الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية استحوذوا على 659 مليار دولار من إجمالي هذه التجارة



حمد المرزوق متحدتاً

في تطوير الشراكة الخليجية الآسيوية، من خلال دعم الاستثمارات العابرة للحدود، وتمويل التجارة، والابتكار في الخدمات المالية.

وفي معرض حديثه عن المزايا التي تتمتع بها كل من المنطقتين، أوضح المرزوق أن آسيا توفر فرصاً واسعة في مجالي التكنولوجيا والبنية التحتية، في حين تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي برؤوس أموال طويلة الأجل، وقدرات قوية في إدارة المخاطر، وخبرات دولية في مجال التمويل الإسلامي، مضيفاً أن تكامل هذه المقومات يتيح فرصاً كبيرة لدعم النمو عبر الحدود، واستقطاب استثمارات جديدة، وتحقيق الازدهار المشترك.

في غضون ذلك، شدد المرزوق على أن الهدف في المرحلة المقبلة لا يقتصر على تسهيل المعاملات المالية والتجارية، بل يمتد إلى بناء شراكات طويلة الأجل، مؤكداً على أهمية تعزيز التعاون في مختلف مجالات القطاع المالي، منها تمويل المشاريع، وتوسيع أسواق الصكوك، ودعم الفرص الاستثمارية الجديدة، وتطوير الأنظمة الرقمية التي تعزز الترابط الاقتصادي بين المنطقتين. وأضاف أن التكامل بين القاعدة

والتكنولوجيا من مختلف أنحاء الخليج وآسيا.

وفي كلمته، أكد المرزوق أن العلاقات المتينة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا تمضي بخطى وثيقة نحو شراكات أعمق تعزز مجالات الاستثمار والتجارة والنمو الاقتصادي، مشيراً إلى أن المنطقتين تلعبان دوراً متزايد الأهمية في ترسيخ الاستقرار وتعزيز المرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.

وسلط المرزوق الضوء على متانة العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين، مشيراً إلى أن إجمالي تجارة السلع لدول مجلس التعاون الخليجي بلغ نحو 1.59 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، وفقاً لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. واستحوذت الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية على نحو 659 مليار دولار من إجمالي هذه التجارة.

وأوضح أن الصين تصدرت قائمة الشركاء التجاريين لدول الخليج، بحجم تجارة بلغ نحو 299 مليار دولار، تلتها الهند بنحو 158 مليار دولار، ثم اليابان بنحو 114 مليار دولار، وكوريا الجنوبية بنحو 88 مليار دولار. ومثلت الاقتصادات الآسيوية الأربعة مجتمعة

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبدالمحسن المرزوق، الأهمية الاستراتيجية المتنامية للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، والدور المحوري الذي يؤديه القطاع المصرفي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين المنطقتين. جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها خلال المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي: الخدمات المصرفية والاستثمار والبنية التحتية الرقمية، الذي عُقد في بانكوك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026.

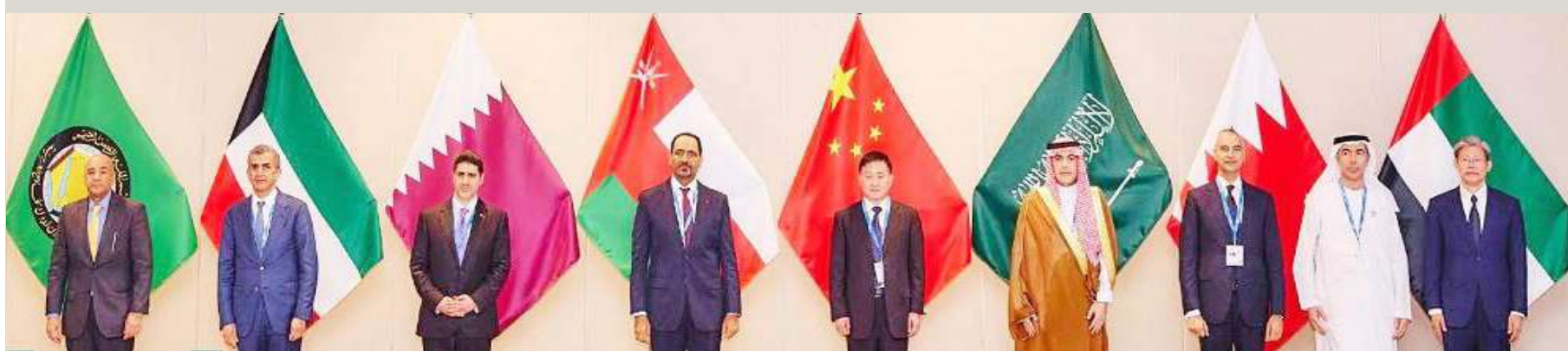
وشهد المنتدى حضور نخبة من كبار المسؤولين، من بينهم الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاسم محمد البديوي، ووزير المالية في دولة الكويت، د. يعقوب يوسف الرفاعي، ونائب رئيس الوزراء وزير التجارة في مملكة تايلند، سوباجي سوثومبون، ومحافظ بنك الكويت المركزي، باسل أحمد الهارون، إلى جانب محافظي البنوك المركزية وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي، وعدد من القيادات في قطاعات الأعمال والمؤسسات المصرفية وإدارة الأصول



المرزوق والشمالن في لقطة جماعية مع المشاركين في الملتقى

التدفقات المالية بين اقتصادات الخليج والصين

محافظ المركزي السعودي: دول الخليج أحرزت تقدماً معتبراً للبنى التحتية لأنظمة الدفع



محافظو البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش لقاء مع محافظ البنك المركزي الصيني

إلى جانب مناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

وتعد الاجتماعات السنوية منصة عالمية تجمع وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، وكبار المسؤولين من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين؛ لمناقشة عدد من الموضوعات المهمة بما في ذلك الاقتصاد والنظام المالي العالمي، والتنمية المستدامة، وسبل القضاء على الفقر، إضافة إلى عدد من القضايا الاقتصادية والمالية.

الدولة، خالد باوزير، والرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية، سلطان المرشد، والرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين هاني المديني، إضافة إلى عدد من المختصين من وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي. وشارك وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السعودي في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين والمنعقد تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتناول الاجتماع أبرز تطورات الاقتصاد العالمي، والتحديات الراهنة،

ويرأس وزير المالية، محمد بن عبدالله الجدةان، وفد المملكة المشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين لعام 2026م، المنعقدة في العاصمة التايلاندية بانكوك، خلال الفترة من 12 - 17 أكتوبر 2026م. ويضم وفد المملكة محافظ البنك المركزي السعودي (ساما)، أيمن بن محمد السيار، ووكيل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، رياض الخريّف، ووكيل وزارة المالية للعلاقات

مجلس التعاون الخليجي (أفاق) تطوراً مهماً في تعزيز البنية التحتية للمدفوعات في دول المجلس. وقد نتاج فرص مستقبلية لبحث مجالات التعاون المحتملة وتبادل الخبرات مع الجانب الصيني بشأن التطورات في أنظمة المدفوعات الإقليمية». وأكد السيار، أن التجارة والاستثمارات العابرة للحدود تكتسب أهمية متزايدة مع استمرار نمو التدفقات المالية بين اقتصادات الخليج والصين، لذا ينبغي أن تتطور ترتيبات الدفع بما يواكب هذه التطورات ويدعمها.

شارك محافظ البنك المركزي السعودي (ساما)، أيمن بن محمد بن سعود السيار، في الاجتماع المشترك بين محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومحافظ البنك المركزي الصيني، على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في مملكة تايلند. وقال السيار، خلال الاجتماع، إن دول مجلس التعاون الخليجي أحرزت تقدماً معتبراً في تطوير البنى التحتية لأنظمة الدفع، وتوسيع نطاق المدفوعات الرقمية، وتعزيز قابلية التشغيل البيئي، وبناء منظومة مالية أكثر كفاءة ومرونة.

وأضاف السيار، أنه ينبغي ألا يقتصر التعاون المالي بين الجانبين على مجالات البنية التحتية، مؤكداً على أهمية تعزيز التعاون من خلال اللقاءات الدورية، ومشاركة الخبرات الفنية وإجراء دراسات مشتركة، وتحديد أولويات واضحة.

وتابع: «نؤكد التزامنا المستمر ببناء علاقات قوية مع نظرائنا الدوليين في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ بهدف تعزيز التعاون ومشاركة التجارب والخبرات، والاستفادة من أفضل الممارسات المتبعة عالمياً».

وأردف محافظ البنك المركزي قائلاً: «من منظور إقليمي، يُعد نظام التسوية الإقليمية الآتية لدول

بيت التمويل الكويتي شارك في المنتدى الاقتصادي على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي

الشملان: الشراكات الفعالة وفرص النمو تقود المستقبل المصرفي بين الخليج وآسيا

1 الصكوك التي أصدرها بيت التمويل الكويتي بقيمة مليار دولار تعكس التكامل الخليجي الآسيوي

2 التوسع الدولي يعزز مرونة البنك وحوكمة التمويل الإسلامي ركيزة في النمو العابر للحدود



خالد الشملان



حمد المرزوق وخالد الشملان مع وفد بيت التمويل الكويتي المشارك في اجتماعات صندوق النقد

مضيفاً أن القانون سيسهم في دعم تدفقات الاستثمارات العابرة للحدود وتعزيز قدرات إدارة السيولة ضمن منظومة التمويل الإسلامي.

قياس النجاح من خلال النتائج الاقتصادية الفعلية

فيما يتعلق بمستقبل التعاون المصرفي الخليجي الآسيوي، أكد الشملان أن نجاح هذا التعاون يقاس بالنتائج الاقتصادية للموسم، وليس بعدد الاتفاقيات الموقعة. وقال: «أنطلع، خلال السنوات الخمس المقبلة، إلى رؤية نمو أكبر في حجم التبادل التجاري، وتعميق العلاقات المالية، وزيادة مستويات التمويل المشترك بين البنوك الخليجية والآسيوية». وأشار إلى أن الأسواق الآسيوية تشهد نمواً متسارعاً، وأن حجم التجارة بين الخليج وآسيا يتجاوز 516 مليار دولار أمريكي سنوياً. ولفت الشملان إلى أن مشروعات البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تقدّر قيمتها بنحو 1.7 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2030، توفر فرصاً واسعة للتعاون في قطاعات الطاقة والخدمات اللوجستية والنقل والبنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات. واختتم الشملان بالقول: «يتمثل المعيار الحقيقي للنجاح في زيادة عدد المشروعات الممولة بصورة مشتركة، وتعزيز الترابط بين أسواق رأس المال، وتعميق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا».

وقال: «تتيح شبكة بيت التمويل الكويتي الدولية للمجموعة الإسهام في ربط الشركات الخليجية بالموردين في آسيا، وتمكينها من الاستفادة من فرص النمو في الأسواق الآسيوية، من خلال توفير حلول مصرفية وتمويلية فعالة تدعم أعمالها عبر الحدود».

وحول آفاق الربط بين أنظمة المدفوعات والسيولة الإقليمية بين الخليج وآسيا، اعتبر الشملان أن تطوير شبكة سيولة متكاملة يمثل خطوة مستقبلية واقعية وممكنة. وأوضح أن تعزيز الترابط بين هذه الأنظمة من شأنه تسهيل التجارة، وتحسين تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الاستقرار المالي الإقليمي. واستشهد في هذا الصدد بنجاح نظام المدفوعات الخليجي (آفاق)، الذي يربط المصارف المركزية الستة لدول المجلس وعشرات المؤسسات المالية المشاركة، معتبراً إياه قاعدة صلبة للانطلاق نحو آفاق أوسع من التكامل المالي. رحب الشملان بقانون الصكوك الحكومية في الكويت، واصفاً إياه بأنه تطور مهم لأسواق رأس المال المحلية وللتعاون المالي الإقليمي. وأوضح أن هذا الإطار التشريعي من شأنه دعم تنوع مصادر التمويل، وإرساء منحنى عائد سيادي للصكوك، وتعزيز شفافية التسعير، وزيادة سيولة السوق، وإتاحة فرص استثمارية إضافية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا،

المستقبلية، أشار الشملان إلى أن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا يتجاوز 516 مليار دولار أمريكي سنوياً، ما يؤكد أهمية تعزيز الشراكات المصرفية بين الجانبين.

وأوضح أن البنوك الآسيوية تتيح فرصاً للاستفادة من التدفقات التجارية سريعة النمو، والمنظومات الصناعية، وفرص تمويل سلاسل الإمداد، في حين توفر البنوك الخليجية فرصاً استثمارية جاذبة في المنطقة، ومعرفة عميقة بالأسواق المحلية، وأسواق رأس مال آخذة في التوسع.

وقال: «تواصل الروابط الاقتصادية بين المنطقتين تعزيز متانتها. وقد شهد تمويل البنوك الصينية للأسواق الخليجية زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، فيما تظل قنوات التحويلات المالية والتجارة من المحركات الرئيسية للتعاون المالي».

بوابة متكاملة للتمويل الإسلامي

أكد الشملان أن إنشاء بوابة متكاملة للتمويل الإسلامي يتطلب ما هو أبعد من تسهيل تدفقات رؤوس الأموال، إذ يستلزم إتاحة فرص متبادلة للوصول إلى الأسواق، بما يمكن العملاء في الجانبين من الاستفادة من الفرص الاستثمارية وحلول التمويل وقواعد المستثمرين المؤسسيين. وأشار إلى أن أسواق الصكوك يمكن أن تشكل جسراً استراتيجياً يربط الجهات السيادية والشركات في آسيا بالمستثمرين الخليجيين، وفي الوقت نفسه يتيح للمُصدّرين الخليجيين الوصول إلى قاعدة واسعة من رؤوس الأموال الآسيوية.

أرباح في القطاع المصرفي الكويتي وعلى مستوى الشركات المدرجة في بورصة الكويت».

وأكد الشملان أن تباين أطر الحوكمة الشرعية بين الدول لا يشكل عائقاً أمام تعميق التكامل المالي بين الخليج وآسيا، مشيراً إلى أن الحوكمة الشرعية تمثل جزءاً لا يتجزأ من النموذج التشغيلي للبنك، حيث يمتلك بيت التمويل الكويتي سجلاً حافلاً من العمل بنجاح لسنوات طويلة عبر بيئات رقابية متنوعة، منها المملكة المتحدة، وألمانيا، ومصر، وتركيا.

وأوضح أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وسجل الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) يسهمان في وضع معايير شرعية تحظى باعتراف دولي. وأضاف أن هذه الأطر، إلى جانب الخبرة الواسعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي في تحويل العمليات المصرفية التقليدية إلى نماذج عمل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مكّنت المجموعة من العمل بنجاح في بيئات تنظيمية متعددة والتعامل بفاعلية مع المتطلبات الرقابية العابرة للحدود.

وأشار الشملان كذلك إلى تنامي الأهمية العالمية للتمويل الإسلامي، إذ تجاوزت الأصول الإجمالية للقطاع 4.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2024، مع توقعات بارتفاعها إلى 6.9 تريليون دولار بحلول عام 2029، فيما تستحوذ منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على نحو 40% من إجمالي أصول الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً. وفيما يتعلق بأفاق التعاون

المال الإسلامية.

وقال الشملان: «لم يقتصر أثر إصدار الصكوك على تمكين بيت التمويل الكويتي من تنوع مصادر تمويله، بل أتاح أيضاً للمؤسسات الآسيوية فرصاً أوسع للوصول إلى أسواق رأس المال الإسلامية الدولية. ويؤكد ذلك أن التكامل بين أسواق رأس المال في الخليج وآسيا بات يترسخ عملياً».

التوسع الاستراتيجي يعزز النمو

وفي معرض حديثه عن استراتيجية التوسع الدولي للبنك، أوضح الشملان أن توسع بيت التمويل الكويتي في الأسواق الخارجية يستند إلى رؤية مجلس الإدارة الهادفة إلى أن تكون المجموعة ضمن أكبر 100 بنك على مستوى العالم وبناء كيان مالي أكثر تنوعاً ومرونة.

وأشار إلى أن عملية الاستحواذ الاستراتيجية على البنك الأهلي المتحد في البحرين، قبل تغيير اسمه، أسهمت بصورة كبيرة في تعزيز انتشار المجموعة في 10 دول، من بينها البحرين وتركيا وألمانيا والمملكة المتحدة ومصر.

وقال الشملان: «أسهم هذا الاستحواذ في تعزيز التوازن بين أنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وتنوع مصادر الإيراد خارج منطقة الخليج، والحد من مخاطر التركيز، وتعزيز مرونة الأرباح».

«في الوقت الذي بلغت فيه القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي نحو 50 مليار دولار أمريكي، تواصل المجموعة تحقيق أداء مالي قوي، مسجلة أعلى صافي

شارك الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، في جلسة حوارية بعنوان «الخدمات المصرفية الأساسية وشراكات الميزانيات العمومية»، ضمن أعمال المنتدى الاقتصادي الخليجي الآسيوي، الذي عُقد في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في العاصمة التايلندية، بانكوك، على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2026.

وأكد الشملان، خلال مشاركته، أن التعاون المصرفي بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا أصبح واقعاً ملموساً قائماً على نجاح الشراكات، وتنامي التدفقات التجارية، وتزايد الترابط بين أسواق رأس المال، وارتفاع الطلب على حلول التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سلط الشملان الضوء على تجربة بيت التمويل الكويتي بوصفها دليلاً على تنامي التكامل المالي بين المنطقتين، مشيراً إلى أن نجاح المجموعة في إصدار صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي لأجل خمس سنوات في يناير 2026، يمثل مثلاً واضحاً على أثر التعاون المصرفي بين الخليج وآسيا. وأوضح أن مؤسسات مالية آسيوية رائدة، من بينها بنك الصين وميزوهو، شاركت في الإصدار بصفتها مديرين رئيسيين مشتركين، إلى جانب مؤسسات مالية خليجية. وقد استقطب الإصدار طلباً قوياً من المستثمرين في آسيا والشرق الأوسط، وتجاوزت تغطيته ضعفي حجمه، بما يعكس تنامي اهتمام المستثمرين بالفرص العابرة للحدود في أسواق رأس

مصطفى الشمري حصد جائزة الـ 125 ألف دينار كويتي

«الوطني» يتوّج 12 فائزاً جديداً في السحب الشهري لحسابي «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور»



هشام النصف



الجوهرة ممكن تكون من نصيبك

يتم السحب عليها ثلاث مرات سنوياً بالإضافة إلى جوائز سحبوبات «الجوهرة جونيور»، فيما تبلغ القيمة الإجمالية لجوائز حسابي «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور» 5 ملايين دينار كويتي سنوياً، ما يجعلها أكبر سحبوبات من نوعها في الكويت.

يساهم في تعزيز ثقافة الادخار ويمنح العملاء فرصاً استثنائية للفوز ضمن تجربة مصرفية متطورة. ويمنح حساب «الجوهرة» العملاء فرصاً للفوز بجوائز نقدية على مدار العام تشمل السحبوبات الأسبوعية والشهرية والجائزة الكبرى البالغة مليون دينار كويتي والتي

وتقديم برامج تمنح مكافآت حقيقية، مع التزام مطلق بأعلى معايير النزاهة والوضوح في جميع السحبوبات. وأشار النصف إلى أن استمرار الإقبال على حساب «الجوهرة» يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها العملاء لبنك الكويت الوطني وخدماته، مؤكداً أن الحساب

مفضلاً لشرحية واسعة من العملاء الباحثين عن حلول ادخارية مبتكرة ومجزية في الوقت ذاته». وأضاف: «نركز على تقديم تجربة مصرفية متكاملة تتوافق مع تطلعات العملاء وتدعم أهدافهم المالية، لذلك نعمل باستمرار على تطوير منتجاتنا الادخارية

كما جرى خلال الفعالية إجراء السحب الشهري لحساب «الجوهرة جونيور»، والذي توجّ سبعة فائزين، حيث حصل كل من رزان محمد هاشم الصفار وحنان حسن عبدالهادي قاسم الصراف وبردية نواف يوسف المنيفي على جوائز نقدية بقيمة 1,000 دينار كويتي لكل منهم، فيما فاز كل من عبدالوهاب جميل عبدالرسول عبدالرسول ورنجس علي أحمد الشماع وسلوى أحمد حسين الصالح ولانا حمد عيسى الحمد بجوائز نقدية بلغت 500 دينار كويتي لكل منهم.

وقد تمت جميع إجراءات السحب بحضور وإشراف ممثلي شركتي التدقيق العالميتين «ديلويت» و«جرات ثورنتون»، وذلك لضمان أعلى درجات الشفافية والحيادية وتكافؤ الفرص بين المشاركين. وبهذه المناسبة، قال رئيس الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، هشام النصف: «يواصل حساب الجوهرة تحقيق نجاحات متتالية بفضل القيمة المضافة التي يوفرها للعملاء، إذ يجمع بين مزايا الادخار وفرص الفوز بجوائز مالية مجزية، ما جعله خياراً

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائج السحب الشهري لحسابي «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور»، خلال فعالية أقيمت في مبناه الرئيسي بحضور عدد من مسؤولي البنك، حيث تم بث مجريات السحب مباشرة عبر القنوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي التابعة للبنك، تأكيداً على نهجه القائم على الشفافية وترسيخ الثقة مع العملاء.

وشهدت الفعالية تنويع مجموعة جديدة من الفائزين ضمن حساب «الجوهرة»، الذي يواصل تقديم أكبر منظومة جوائز ادخارية من نوعها في الكويت، عبر باقة متنوعة من السحبوبات والجوائز النقدية التي تمنح العملاء فرصاً متجددة للفوز على مدار العام. وأسفرت نتائج السحب عن فوز عميل «الوطني» مصطفى رهيف جبر الشمري بالجائزة الشهرية لحساب «الجوهرة» وبالبالغة 125 ألف دينار كويتي، فيما فاز كل من العملاء كريدبي هادي كريدبي العجمي وحنان سعود بدر البدر ومنى موسى عبود وموضي سفيان سعود الدويش بجوائز السحب الأسبوعي وقدرها 20 ألف دينار كويتي لكل فائز.

«تاسي» يقترب من 10 آلاف نقطة وسط تراجع واسع

البورصة السعودية تنهي الأسبوع بخسائر جديدة

1

182 شركة تتراجع وتدفع اسهم المملكة نحو الإغلاق الأحمر

2

11 قطاعاً تتكبد خسائر والسلع الرأسمالية تتراجع بنسبة 2.62 %



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية «تاسي» تعاملات الخميس على انخفاض جديد، مقترباً من المستوى النفسي البالغ 10 آلاف نقطة، في ظل استمرار الضغوط البيعية وتراجع معظم الأسهم المدرجة، وسط تحذيرات من أن كسر هذا الحاجز قد يفتح المجال أمام مزيد من الخسائر، خصوصاً مع ضعف السيولة واستمرار حالة الحذر لدى المستثمرين.

وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.32 %، فاقداً 32.29 نقطة، ليخلق عند مستوى 10106.54 نقاط، في جلسة شهدت انخفاض أسهم 182 شركة، مقابل ارتفاع 74 شركة، واستقرار 17 شركة دون تغيير، بينما بلغت قيمة التداولات 3.54 مليارات ريال، من خلال تداول 256.11 مليون سهم.

وجاء الأداء السلبي رغم تحقيق بعض القطاعات والأسهم مكاسب محدودة، إذ حافظ قطاع البنوك على ارتفاعه، بينما سجلت شركات أخرى مستويات سعرية متدنية جديدة، في مؤشر إلى استمرار التفاوت بين أداء الشركات القيادية والأسهم الصغيرة والمتوسطة.

تقلبات المؤشر

وشهدت جلسة الخميس تذبذباً واضحاً في حركة المؤشر العام، الذي افتتح التداولات عند مستوى 10120.83 نقطة، قبل أن يرتفع إلى أعلى مستوياته عند 10133.99 نقطة، ثم يتراجع إلى أدنى مستوى خلال الجلسة عند 10034.79 نقطة.

وبلغ نطاق تحرك المؤشر بين أعلى وأدنى مستوى نحو 99.2 نقطة، ما يعكس حدة التقلبات التي شهدتها السوق، مع اقتراب المؤشر خلال التداولات من حاجز 10 آلاف نقطة.

ورغم تمكنه من تقليص جزء من خسائره قبل الإغلاق، فإن المؤشر أنهى الجلسة دون مستوى الافتتاح، في ظل استمرار تفوق الأسهم الخاسرة على الرابحة.

وقال عضو الجمعية السعودية للمحللين عادل الحويل إن السوق شهدت أداء سلبياً نتيجة استمرار

أرقام قياسية

وتصدر سهم «حديد وطني» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه نحو 52.18 مليون سهم، مستحوذاً على قرابة 20.4 % من إجمالي الأسهم المتداولة.

وسجل السهم خلال الجلسة قمة تاريخية جديدة عند 3.5 ريالات، لكنه أنهى التداولات منخفضاً بنسبة 0.85 %، في انعكاس لتغير اتجاهه السعري بين التداولات والإغلاق.

وفي المقابل، سجلت مجموعة من الأسهم مستويات إغلاق تاريخية متدنية جديدة، شملت «مجموعة تداول» التي أغلقت عند 115.5 ريال، منخفضة بنسبة 1.20 %.

كما شملت القائمة أسهم «سهل» عند 12.08 ريال، و«تكوين» عند 3.76 ريالات، و«نسيج» عند 11.25 ريال، و«تمكين» عند 40.54 ريال.

وسجلت أسهم «البلاد» و«أسترا الصناعية» و«شاكر» و«بوان» مستويات دنيا جديدة خلال 52 أسبوعاً، ما يعكس استمرار الضغوط على شريحة متنوعة من الشركات. وشهدت الجلسة إفصاحات مؤسسية، أبرزها إعلان «دار المعدات الطبية والعلمية» توقيع عقد لمشروع التشغيل الطبي وصيانة الأجهزة الطبية في الرياض، وإعلان «معادن» نتائج اجتماع جمعيتها العامة العادية السادسة عشرة.

نشاط السيولة

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية 3.54 مليارات ريال، وسط تداول نحو 256.11 مليون سهم، في جلسة وصفتها خبيرة أسواق المال حنان رمسيس بأنها اتسمت بضعف السيولة واستمرار الضغوط البيعية.

وقالت رمسيس، في تصريحات لـ«مباشر»، إن السوق لا تزال تبحث عن قاع سعري جديد يمكن الانطلاق منه نحو التعافي، مشيرة إلى أن تحسن الأداء يتطلب زيادة السيولة إلى مستويات متوسطة أو مرتفعة.

وأضافت أن هدوء التورات الجيوسياسية يمثل عاملاً مهماً في استعادة ثقة المستثمرين، خصوصاً مع استمرار حالة الحذر التي تسيطر على التعاملات.

وتصدر سهم «مصرف الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداول، بسيولة بلغت 269.52 مليون ريال، رغم ارتفاعه المحدود بنسبة 0.25 % ليغلق عند 61 ريالاً.

ومثل هذا السعر أدنى إغلاق للسهم خلال 52 أسبوعاً، رغم المكاسب الطفيفة التي سجلها خلال الجلسة.

وجاء سهم «أرامكو السعودية» ثانياً بسيولة بلغت نحو 208 ملايين ريال، مع تراجع سعره بنسبة 0.39 %، فيما حل سهم «حديد وطني» ثالثاً بقيمة تداولات بلغت 183.91 مليون ريال.

بعدما تراجع بنسبة 6.74 % ليخلق عند 52.55 ريال، مسجلاً أكبر انخفاض بين الأسهم المذكورة.

كما هبط سهم «الأسماك» بنسبة 5.96 %، فيما تراجع سهم «لوبريف» بنسبة 5.26 %، في ظل استمرار الضغوط على مجموعة من الشركات.

وانخفض سهم «أماك» بنسبة 4.92 % ليغلق عند 60.9 ريال، مسجلاً أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، ما يعكس استمرار تراجع السهم إلى مستويات سعرية جديدة. وتشير هذه الانخفاضات إلى أن الضغوط البيعية لم تقتصر على الشركات القيادية، بل امتدت إلى عدد من الأسهم التي سجلت خسائر أكبر بكثير من تراجع المؤشر العام.

كما تعكس الفجوة بين انخفاض المؤشر بنسبة 0.32 % وخسائر بعض الأسهم التي تجاوزت 6 % اختلاف مستويات المخاطر والتقلبات بين الشركات المدرجة.

بمكاسب بلغت 3.41 %، تلاه سهم «سال» بارتفاع نسبته 3.23 %، مستفيداً من الأداء الإيجابي لقطاع النقل.

كما ارتفع سهم «لدن» بنسبة 2.84 %، وسط نشاط ملحوظ في التداولات، إذ بلغت الكميات المتداولة عليه نحو 16.38 مليون سهم.

وتكشف هذه المكاسب عن استمرار وجود فرص انتقائية داخل السوق، رغم تراجع معظم الشركات، إذ تمكنت بعض الأسهم من جذب الطلب وتحقيق ارتفاعات تجاوزت 3 %.

غير أن ارتفاع 74 سهماً فقط، مقابل تراجع 182 سهماً، يعكس محدودية انتشار المكاسب، وعدم قدرتها على تغيير الاتجاه العام للمؤشر خلال الجلسة.

هبوط حاد

وفي قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، تصدر سهم «صناعة الورق» الخسائر،

اختبار حاسم لمستقبل المؤشر

وتتبقى قدرة السوق على تجاوز الضغوط مرتبطة بتحسين شهية المستثمرين واتساع قاعدة الأسهم المرتفعة وهدوء التوترات الجيوسياسية، بينما تشكل حركة السيولة ومستويات الدعم الفني أبرز المؤشرات التي ستحدد اتجاه «تاسي» خلال الجلسات المقبلة.

صعوبة استعادة الاتجاه الصعودي، خصوصاً إذا فشل المؤشر في المحافظة على مستويات الدعم الحالية.

وفي المقابل، قد يساهم تحسن التداولات وعودة الطلب إلى الأسهم القيادية في دعم ارتداد نحو مستوى 10200 نقطة، الذي حدده المحلل عادل الحويل باعتباره أول مقاومة مهمة.

وتضع خسائر الخميس السوق السعودية أمام مرحلة مهمة، مع اقتراب «تاسي» من مستوى 10 آلاف نقطة، الذي يمثل حاجزاً نفسياً وفنياً يحظى بمتابعة المستثمرين والمحللين.

ويرى مراقبون أن استمرار انخفاض السيولة واتساع نطاق الخسائر قد يزيد

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير	
1 صناعة الورق	56.35	52.60	6.65 (%)	
2 أنعام القابضة	11.83	11.13	5.92 (%)	
3 الأسماك	57.85	54.45	5.88 (%)	
4 برغرابرز	6.48	6.11	5.71 (%)	
5 أرماح	60.00	56.90	5.17 (%)	
6 صادرات	2.13	2.02	5.16 (%)	
7 لوبريف	127.30	120.90	5.03 (%)	
8 أماك	64.05	60.90	4.92 (%)	
9 كابلات الرياض	105.00	100.00	4.76 (%)	
10 للوارد	90.45	86.20	4.70 (%)	

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير	
1 أنابيب	4.99	5.18	3.81 %	
2 لدن	1.76	1.81	2.84 %	
3 سايكو	9.26	9.50	2.59 %	
4 مجموع فارما	122.60	125.70	2.53 %	
5 سال	154.90	158.60	2.39 %	
6 الأبحاث والإعلام	46.12	47.12	2.17 %	
7 أديس	15.80	16.10	1.90 %	
8 دار للعدات	25.56	26.02	1.80 %	
9 ريدان	17.54	17.84	1.71 %	
10 الكابلات السعودية	177.00	180.00	1.69 %	

تراجعات واسعة تطال معظم الأسهم رغم تماسك القياديات

بورصة دبي تفقد 62 نقطة بضغط بيعي

1

المؤشر يتراجع 1.1 % إلى 5830 نقطة والسيولة تبلغ 403 ملايين

2

35 شركة تنهي التداولات بخسائر مقابل ارتفاع 5 فقط

إلى توازن نسبي بين العرض والطلب عليه خلال الجلسة، رغم الضغوط التي طالت معظم الشركات الأخرى. كما تصدر سهم «طلبات» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما قاربت التعاملات عليه 22 مليون سهم، ليغلق دون تغير عند مستوى 1.100 درهم. واستحوذ السهم على اهتمام واضح من المتعاملين، مستفيداً من نشاط التداول المرتفع، إلا أن استقرار سعره يشير إلى أن كثافة التعاملات لم تترجم إلى تحرك سعري بنهاية الجلسة. وتكشف المقارنة بين «طلبات» و«إعمار العقارية» من جهة، والأسهم المتراجعة من جهة أخرى، عن اختلاف استجابة الشركات للضغوط العامة، إذ تمكنت بعض الأسهم النشطة من المحافظة على مستوياتها السعريّة. كما أن ارتفاع التداولات على الأسهم المستقرة قد يعكس وجود طلبات شراء تقابل المعروض للبيع، بما يحد من التقلبات السعريّة، دون أن يعني بالضرورة بداية اتجاه صعودي جديد.

الأسهم تختبر قوة التماسك

وتضع خسائر الخميس سوق دبي المالي أمام اختبار جديد لقدرته على استعادة التوازن، بعدما تراجع المؤشر إلى مستوى 5830 نقطة، وسط انخفاض أكثر من ثلثي الأسهم المتداولة. وقد يشكل استقرار الأسهم القيادية عاملاً مساعداً على الحد من الضغوط خلال الجلسات المقبلة، إلا أن تحسن أداء المؤشر بصورة مستدامة يتطلب اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة وعودة الطلب إلى الشركات التي سجلت خسائر ملحوظة. وفي ظل استمرار النشاط على أسهم «طلبات» و«إعمار العقارية» و«دريك أند سكل»، ستظل حركة السيولة واتجاه التداولات من العوامل المهمة في تحديد مسار السوق، خصوصاً مع ترقب المستثمرين قدرة المؤشر على استعادة النقاط التي فقدها وتجاوز موجة التراجعات الأخيرة.

قاربت 18 مليون سهم، ليكون من الأسهم التي استقطبت نشاطاً ملحوظاً رغم تراجع سعره. وتكشف حركة هذه الأسهم عن تفاوت مستويات الانخفاض بين الشركات، مع استمرار التداول النشط على بعض الأسهم منخفضة السعر، التي قد تشهد تغيرات نسبية ملحوظة حتى مع تحركات محدودة في قيمتها السوقية. كما يبرز تراجع أسهم تنتمي إلى أنشطة مختلفة أن الضغوط لم تقتصر على شركة بعينها، بل امتدت إلى قطاعات متنوعة، في ظل ميل المستثمرين إلى تقليص مراكزهم أو إعادة توزيع محافظهم الاستثمارية. وفي مثل هذه الجلسات، تصبح متابعة أحجام التداول المصاحبة للانخفاضات عاملاً مهماً في تقييم قوة الضغوط البيعية، خصوصاً عندما تسجل الأسهم النشطة تراجعاً بالتزامن مع تداول كميات كبيرة.

تماسك القياديات

وفي المقابل، حافظ سهم «إعمار العقارية» على استقراره عند مستوى 11.40 درهم، دون تغير عن إغلاق الجلسة السابقة، رغم تداول أكثر من 13 مليون سهم، ما يعكس استمرار النشاط على أحد أبرز الأسهم العقارية في السوق. ويكتسب استقرار السهم أهمية في ظل الانخفاض الواسع الذي شهدته البورصة، إذ يشير

إلى أن الضغوط امتدت إلى مجموعة واسعة من الشركات، وأسهمت في دفع السوق نحو الإغلاق السلبي. وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 403 ملايين درهم، في مؤشر على استمرار النشاط داخل السوق رغم انخفاض الأسعار، مع تركّز جانب من التعاملات في الأسهم التي تستقطب اهتمام المستثمرين الأفراد والمؤسسات. ويعكس هذا الأداء حالة من التباين بين استقرار بعض الشركات الكبرى والتراجع الذي أصاب معظم الأسهم الأخرى، ما يبرز أهمية متابعة حركة السوق بصورة شاملة وعدم الاعتماد على أداء الأسهم القيادية وحدها.

ضغوط الشركات

وعلى مستوى الأسهم، انخفض سهم «شعاع كابيتال» بنسبة 2.9 % ليغلق عند 0.237 درهم، مسجلاً أحد أبرز التراجعات بين الشركات المذكورة في تعاملات الجلسة، وسط تداولات قاربت تسعة ملايين سهم. كما تراجع سهم «مصرف عجمان» بنسبة 1.7 % إلى 1.415 درهم، بتداولات تجاوزت ثمانية ملايين سهم، في أداء يعكس امتداد الضغوط إلى بعض الأسهم المالية والمصرفية. وانخفض سهم «دريك أند سكل» بنسبة 1.4 % ليغلق عند 0.282 درهم، وسط تداولات

أكثر الشركات ارتفاعاً				
الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير	
1 السلام- السودان	0.50	0.51	0.99 %	
2 تعليم القابضة	3.21	3.23	0.62 %	
3 الأنصاري للخدمات المالية	0.95	0.95	0.32 %	
4 العربية للظيران	4.53	4.54	0.22 %	

اتساع الخسائر

وكشفت حركة التداول عن انتشار الضغوط البيعية بين معظم الشركات المدرجة، إذ أغلقت أسهم 35 شركة على انخفاض من أصل 49 شركة جرى تداولها خلال الجلسة، مقابل ارتفاع خمسة أسهم فقط، فيما استقرت أسعار تسعة أسهم دون تغيير. وتعني هذه الأرقام أن نحو 71.4 % من الأسهم المتداولة أنهت الجلسة في المنطقة الحمراء، بينما لم تتجاوز نسبة الأسهم المرتفعة 10.2 %، ما يعكس اتساع نطاق التراجع وضعف القدرة على تحقيق مكاسب في معظم قطاعات السوق. وجاء انخفاض المؤشر رغم استقرار بعض الأسهم ذات الوزن الاستثماري الكبير، ما يشير

أنهى سوق دبي المالي تعاملات الخميس على انخفاض ملحوظ، بعدما فقد مؤشره العام 62 نقطة، متأثراً بموجة تراجع واسعة شملت غالبية الأسهم المتداولة، وسط سيولة بلغت نحو 403 ملايين درهم، في جلسة عكست استمرار الحذر لدى المستثمرين وتزايد الضغوط على عدد من الشركات المدرجة، رغم استقرار بعض الأسهم القيادية. وأغلق المؤشر العام عند مستوى 5830 نقطة، متراجعاً بنسبة 1.1 % مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، في ظل تفوق واضح للأسهم المنخفضة على المرتفعة، بينما شهدت السوق نشاطاً ملحوظاً في التداول على أسهم «طلبات» و«دريك أند سكل» و«إعمار العقارية».

أكثر الشركات انخفاضاً				
الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير	
1 الأغذية للتحدة	12.00	11.40	5.00 %	
2 للشرق	316.30	303.10	4.17 %	
3 أمان	0.67	0.64	3.89 %	
4 شعاع كابيتال	0.24	0.24	2.87 %	
5 سالك	5.35	5.21	2.62 %	
6 باركن	6.01	5.86	2.50 %	
7 اكتتاب	0.40	0.39	2.48 %	
8 تكافل الإمارات	1.79	1.75	2.24 %	
9 ديوا	2.70	2.65	1.85 %	
10 تاكسي دبي	2.20	2.16	1.82 %	

الأسهم المتراجعة تهيمن على التداولات وسط تماسك الطاقة

أبوظبي تخسر 29 نقطة رغم المليار

الشركات الكبرى أهمية الأسهم ذات الحضور الاستثماري الواسع في تحديد اتجاه السيولة، خصوصاً خلال الجلسات التي تشهد تقلبات متفاوتة بين القطاعات. **السيولة تختبر صمود المؤشر** وتضع نتائج جلسة الخميس سوق أبوظبي أمام اختبار يتعلق بقدرته على المحافظة على مستويات المؤشر الحالية، بعدما أغلق عند 9805 نقاط، رغم تراجع غالبية الأسهم المتداولة. وقد يسهم استمرار الطلب على بعض الأسهم الرئيسية في الحد من الضغوط خلال الجلسات المقبلة، إلا أن تحسن الأداء العام يتطلب ارتفاع عدد الشركات الرابحة وتراجع حدة الانخفاضات التي شهدتها الأسهم النشطة. وفي ظل سيولة تجاوزت مليار درهم، ستظل حركة التداولات وتوزيعها بين الشركات من أبرز المؤشرات التي يراقبها المستثمرون، لتحديد ما إذا كانت السوق تتجه نحو استعادة التوازن أو استمرار الضغوط البيعية، خصوصاً مع بقاء المؤشر قريباً

بالتراجعات التي شهدتها معظم الشركات. ويعكس استقرار الطلب على السهم قدرته على تحقيق مكاسب خلال جلسة اتسمت بالضغوط البيعية، ما يبرز التفاوت بين أداء الشركات المرتبطة بالطاقة وبقية الأسهم النشطة. أما سهم «بروج»، فقد تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعدما قاربت التعاملات عليه 19 مليون سهم، لكنه أغلق منخفضاً بنسبة 0.4 % عند مستوى 2.33 درهم. ويشير تصدر «بروج» لنشاط التداول إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم، رغم تراجع الحدود، في حين سجلت أسهم أخرى انخفاضات أكبر مع أحجام تداول أقل نسبياً. وتكشف المقارنة بين «أدنوك للغاز» و«بروج» عن تباين الأداء حتى بين الشركات المرتبطة بقطاع الطاقة والصناعات، ما يؤكد أن تحركات الأسهم لا تتحدد فقط وفق اتجاه السوق العام. كما يعكس استمرار التداول النشط على

المرتفعة مع عمليات بيع وإعادة توزيع للمحافظ، خصوصاً عندما تتفوق الأسهم الخاسرة بصورة واضحة على الرابحة. ويبرز هذا الأداء أهمية متابعة عدد الأسهم المتراجعة وحركة السيولة إلى جانب المؤشر العام، للحصول على صورة أكثر دقة بشأن اتجاه السوق ومدى انتشار الضغوط بين الشركات.

خسائر الشركات

وعلى مستوى الأسهم، تصدر سهم «إشراق للاستثمار» قائمة التراجعات بين الشركات المذكورة، بعدما انخفض بنسبة 3.8 % ليغلق عند 0.608 درهم، وسط تداولات قاربت 17 مليون سهم. كما تراجع سهم «بنك الاستثمار» بنسبة 3.7 % إلى 0.026 درهم، مع تداول أكثر من 17 مليون سهم، في أداء يعكس استمرار الضغوط على بعض الأسهم المالية منخفضة السعر. وانخفض سهم «أجيالتي» بنحو 2 % ليغلق عند مستوى 1.46 درهم، وسط تداولات قاربت 14 مليون سهم، ما يعكس امتداد التراجعات إلى شركات تعمل في أنشطة مختلفة.

وتشير هذه التحركات إلى تفاوت حدة الخسائر بين الأسهم النشطة، إذ سجلت بعض الشركات انخفاضات تجاوزت 3 %، بينما اقتصرت خسائر المؤشر العام على نسبة محدودة نسبياً. ويكتسب هذا التفاوت أهمية بالنسبة إلى المستثمرين، لأنه يعكس اختلاف مستويات المخاطر بين الشركات، ويؤكد أن الأداء العام للمؤشر لا يعبر بالضرورة عن حجم التقلبات التي تشهدها الأسهم الفردية. كما أن التداولات المرتفعة على بعض الأسهم المتراجعة تشير إلى نشاط واضح في عمليات البيع والشراء عند مستويات سعرية أقل، دون أن تكشف البيانات وحدها عن دوافع المستثمرين أو اتجاه تدفق الأموال بين المحافظ.

نشاط الطاقة

وفي المقابل، خالف سهم «أدنوك للغاز» الاتجاه العام، بعدما ارتفع بنسبة 0.3 % ليغلق عند 3.26 دراهم، وسط تداولات قاربت 14 مليون سهم، في أداء إيجابي محدود مقارنة

نطاق الضغوط البيعية رغم الانخفاض المحدود للمؤشر العام. وبلغت نسبة الشركات المتراجعة نحو 65.6 % من إجمالي الأسهم المتداولة، مقارنة بنحو 21.9 % للشركات المرتفعة، بينما شكلت الأسهم المستقرة 12.5 %، في مؤشر على ضعف الأداء العام لغالبية الشركات المدرجة. ويكشف هذا التفاوت بين انخفاض المؤشر بنسبة 0.3 % وتراجع نحو ثلثي الأسهم عن اختلاف تأثير الشركات على حركة السوق، إذ يمكن للأسهم ذات الأوزان الكبيرة أن تحد من خسائر المؤشر حتى عندما تتعرض مجموعة واسعة من الشركات للانخفاض. وبلغت السيولة الإجمالية نحو 1.1 مليار درهم، ما يعكس استمرار النشاط الاستثماري داخل السوق، رغم تراجع أسعار معظم الأسهم، مع تركّز جانب من التعاملات في الشركات التي سجلت أحجام تداول مرتفعة. ولا يعني ارتفاع قيمة التعاملات بالضرورة تحسن اتجاه الأسعار، إذ قد تتزامن السيولة

أنهى سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الخميس على انخفاض محدود في مؤشره العام، رغم اتساع نطاق التراجعات بين الشركات المدرجة، وسط تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.1 مليار درهم، في جلسة اتسمت بتفوق الأسهم الخاسرة على الرابحة، بينما تمكنت بعض الشركات المرتبطة بقطاع الطاقة من مخالفة الاتجاه العام وتحقيق مكاسب محدودة. وأغلق المؤشر عند مستوى 9805 نقاط، متراجعاً بنسبة 0.3 %، بما يعادل 29 نقطة مقارنة بالجلسة السابقة، في وقت شهدت فيه السوق نشاطاً ملحوظاً على أسهم «بروج» و«إشراق للاستثمار» و«بنك الاستثمار»، بالتزامن مع انخفاض أسعار عدد من الشركات النشطة.

اتساع التراجعات				
الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير	
1 دار التمويل	2.05	1.95	4.88 %	
2 مجموعة أرام	2.69	2.56	4.83 %	
3 فيرتيغلوب	2.36	2.26	4.24 %	
4 منازل العقارية	0.36	0.34	3.94 %	
5 إشراق للاستثمار	0.63	0.61	3.80 %	
6 بنك الاستثمار	0.03	0.03	3.70 %	
7 بريسايت	3.54	3.41	3.67 %	
8 أمريكانا للمطاعم	2.47	2.38	3.64 %	
9 أبوظبي الوطنية للاستثمار والتطوير	2.25	2.18	3.11 %	
10 الواحة كابيتال	2.10	2.04	2.86 %	

ارتفاع السيولة 29 % يعمق مفارقة تراجع الأسهم

بورصة قطر تخسر 121 نقطة بضغوط بيعية

«مسيعيد» تفقد 5.41 % و«قطر للوقود» تربح 1.61 % بالجلسة

الصناعات تتصدر خسائر 6 قطاعات بهبوط نسبته 2.75 %

بالتزامن مع اتساع نطاق التراجعات، وهو ما يبرز أهمية متابعة حركة السيولة داخل القطاعات وليس الاكتفاء باتجاه المؤشر العام.

السيولة تختبر تماسك السوق

وتدخل بورصة قطر الجلسات المقبلة وسط تحديات مرتبطة باستمرار الضغوط على الأسهم الصناعية واتساع موجة الانخفاض، مقابل ارتفاع ملحوظ في السيولة وأحجام التداول، ما يجعل اتجاه التدفقات الاستثمارية عاملاً رئيسياً في تحديد مسار السوق.

وقد تسهم نتائج الشركات الإيجابية في توفير دعم انتقائي لبعض الأسهم، كما حدث مع «قطر للوقود»، إلا أن استعادة المؤشر زخمه تتطلب تحسناً أوسع في أداء القطاعات الرئيسية وتراجع حدة الضغوط البيعية.

وفي ظل هذه المعطيات، يظل مستوى 8810 نقاط محورياً لمتابعة أداء المؤشر خلال الجلسات المقبلة، مع ترقب قدرة السوق على استيعاب التداولات المرتفعة واستعادة التوازن بين العرض والطلب، بعدما أظهرت تعاملات الخميس أن زيادة النشاط لا تكفي وحدها لوقف تراجع الأسعار.

المتداولة، في انعكاس مباشر للضغوط التي تعرض لها قطاع الصناعات خلال الجلسة. وفي المقابل، جاء سهم «قطر للوقود» في مقدمة الأسهم المرتفعة، بعدما صعد بنسبة 1.61 %، مدعوماً بإعلان الشركة ارتفاع أرباحها خلال الربع الثالث إلى 453.89 مليون ريال. ويبرز أداء السهم أهمية النتائج المالية في توجيه قرارات المستثمرين، إذ تمكنت الشركة من تحقيق مكاسب رغم الاتجاه السلبي العام، ما يشير إلى استمرار الاهتمام الانتقائي بالأسهم التي تقدم مؤشرات تشغيلية إيجابية.

وتصدر سهم «الريان» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه 24.53 مليون سهم، مستحوذاً على نحو 14.9 % من إجمالي الأسهم المتداولة خلال الجلسة.

أما من حيث قيمة التداولات، فجاء سهم «كيو إن بي» في الصدارة بسيولة بلغت 63.19 مليون ريال، بما يمثل نحو 16.5 % من إجمالي قيمة التعاملات، ما يعكس استمرار الوزن الكبير للأسهم المصرفية في حركة السوق. وتكشف هذه الأرقام عن تركيز جانب مهم من النشاط في مجموعة من الأسهم الرئيسية،

على عدد محدود من الشركات الكبرى، بل امتدت إلى شريحة واسعة من السوق، ما يفسر حجم التراجع الذي سجله المؤشر العام بنهاية التداولات.

قفزة السيولة

ورغم انخفاض المؤشر، شهدت البورصة ارتفاعاً قوياً في النشاط، إذ بلغت قيمة التداولات 381.80 مليون ريال، مقارنة بنحو 296.38 مليون ريال خلال جلسة الأربعاء، بزيادة قدرها 85.42 مليون ريال، تعادل نحو 28.8 %.

كما ارتفعت أحجام التداول إلى 164.81 مليون سهم، مقابل 120.54 مليون سهم في الجلسة السابقة، بزيادة بلغت 44.27 مليون سهم، تعادل نحو 36.7 %، ما يعكس تسارع حركة التعاملات بالتزامن مع انخفاض الأسعار. وصعد عدد الصفقات المنفذة إلى نحو 23.9 ألف صفقة، مقارنة مع 19.76 ألف صفقة الأربعاء، بارتفاع يقارب 21 %، في إشارة إلى زيادة وتيرة النشاط داخل السوق.

ويكشف ارتفاع السيولة وأحجام التداول رغم خسائر المؤشر عن جلسة اتسمت بكثافة طلبات شراء استوعبت الكميات المتداولة عند مستويات سعرية أقل.

ولا يعني ارتفاع السيولة بالضرورة تحسن اتجاه السوق، إذ يمكن أن يعكس زيادة عمليات التخارج أو إعادة هيكلة المحافظ، خصوصاً عندما تتزامن القفزة في التداولات مع انخفاض واسع في أسعار الأسهم.

ويكتسب هذا التباين أهمية إضافية بالنسبة إلى المستثمرين، لأنه يساعد على تقييم طبيعة حركة السوق، والتمييز بين الجلسات التي تنخفض فيها الأسعار وسط تداولات محدودة وتلك التي تشهد ضغوطاً بيعية مصحوبة بنشاط مرتفع.

تحركات الأسهم

وعلى مستوى الشركات، تصدر سهم «مسيعيد» قائمة الخاسرين بانخفاض نسبته 5.41 %، مسجلاً أكبر تراجع بين الأسهم

في أداء شكل ضغطاً رئيسياً على المؤشر العام وأظهر ضعف شهية المستثمرين تجاه الأسهم الصناعية. وامتدت الخسائر إلى خمسة قطاعات أخرى، ليصل إجمالي القطاعات المنخفضة إلى ستة، في حين خالف قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية الاتجاه العام بارتفاع نسبته 0.18 %، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض الأسهم المدرجة ضمنه.

ويعكس هذا التباين استمرار عمليات إعادة توزيع المحافظ الاستثمارية بين القطاعات، إذ تركزت الضغوط في الأسهم التي شهدت تراجعات حادة، بينما حافظت مجموعة محدودة من الشركات على قدرتها على استقطاب الطلب. وأظهرت حركة الأسهم اتساع موجة الانخفاض، بعدما تراجعت أسعار 44 سهماً، مقابل ارتفاع ثمانية أسهم فقط، فيما استقرت أسعار أربعة أسهم دون تغيير، وفق بيانات الجلسة.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الضغوط لم تقتصر

أنهت بورصة قطر تعاملات الخميس على انخفاض ملحوظ، بعدما تعرضت الأسهم المدرجة لضغوط بيعية واسعة دفعت المؤشر العام إلى خسارة نحو 121 نقطة، وسط تراجع ستة قطاعات بقيادة الصناعات، في جلسة شهدت ارتفاعاً لافتاً في السيولة وأحجام التداول، ما يعكس زيادة نشاط المستثمرين بالتزامن مع اتساع نطاق الخسائر.

وتراجع المؤشر العام بنسبة 1.35 % ليغلق عند مستوى 8810.17 نقطة، فاقداً 120.96 نقطة مقارنة بإغلاق الأربعاء، في ظل انخفاض معظم الأسهم النشطة وتراجع أداء القطاعات الرئيسية، بينما تمكن قطاع البضائع والخدمات الاستهلاكية وحده من تحقيق مكاسب محدودة.

خسائر القطاعات

وتصدر قطاع الصناعات قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض بنسبة 2.75 %، مسجلاً أكبر خسارة قطاعية خلال الجلسة،

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير
1 مسيعيد	0.942	0.891	(5.41%)
2 العامة	2.407	2.295	(4.65%)
3 تكنو كيو	2.167	2.074	(4.29%)
4 ودام	1.470	1.408	(4.22%)
5 قامكو	1.215	1.171	(3.62%)
6 صناعات قطر	8.816	8.500	(3.58%)
7 ناقلات	3.903	3.770	(3.41%)
8 إزدان القابضة	0.762	0.741	(2.76%)
9 أوريدو	11.680	11.360	(2.74%)
10 بنك الدوحة	2.370	2.311	(2.49%)

موجة خسائر واسعة تنهي الأسبوع على انخفاض

الأسهم الصناعية تعصف بمؤشر بورصة مسقط

قيمة التداولات والكميات المتداولة، ويتأثر باختلاف أسعار الأسهم التي تركز عليها النشاط.

الأسهم النشطة

وتصدر سهم «العمانية الهندية للسماد - أوميفكو» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه 38.36 مليون سهم، مستحوذاً على نحو 25.3 % من إجمالي الأوراق المالية المتداولة. أما من حيث قيمة التداولات، فجاء سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» في الصدارة، بسيولة بلغت نحو 9.2 ملايين ريال، بما يعادل قرابة 22.1 % من إجمالي قيمة التعاملات.

ويكشف تصدر سهمين مختلفين لقائمتي الكميات والقيم عن تفاوت مستويات الأسعار والنشاط بين الشركات، مع تركيز جزء مهم من التداولات في عدد محدود من الأسهم.

القطاعات تحدد اتجاه الأسبوع المقبل

وتدخل بورصة مسقط تعاملات الأسبوع المقبل بعد إغلاق مؤشرها الرئيسي عند 7678.05 نقطة، وسط تراجع جماعي للقطاعات وارتفاع ملحوظ في أحجام التداول، ما يجعل قدرة الأسهم القيادية على استعادة توازنهما عاملاً مهماً في تحديد اتجاه السوق.

وقد يوفر الأداء الإيجابي لبعض الشركات، مثل «المها لتسويق المنتجات النفطية»، دعماً انتقائياً، إلا أن تحسن المؤشر العام يتطلب اتساع نطاق المكاسب وتراجع الضغوط على أسهم الصناعة والخدمات والمال.

وفي ظل انخفاض قيمة التداولات رغم ارتفاع الكميات، ستظل نوعية الأسهم التي تستقطب السيولة من أبرز المؤشرات التي يراقبها المستثمرون، خصوصاً مع ترقب قدرة السوق على العودة فوق مستوى 7700 نقطة، بعدما أنهى الأسبوع دون هذا الحاجز.

القطاعات الثلاثة، بعدما انخفض مؤشره بنسبة 0.77 %، إلا أن عدداً من أسهمه شهد تراجعات أكبر من متوسط القطاع.

وانخفض سهم «مسقط للتمويل» بنسبة 4.48 %، فيما تراجع سهم «الشرقية للاستثمار القابضة» بنسبة 3.81 %، ما ساهم في استمرار الأداء السلبي للقطاع المالي خلال الجلسة.

ويشير انخفاض القطاعات الثلاثة إلى اتساع الضغوط داخل السوق، مع تفاوت حداثتها بين الصناعة والخدمات والمال، وهو ما انعكس على إغلاق المؤشر الرئيسي عند مستوى يقل عن 7700 نقطة.

ورغم أن القطاع المالي سجل أقل انخفاض نسبي، فإن خسائر بعض أسهمه تجاوزت تلك المسجلة في قطاعات أخرى، ما يؤكد أن الأداء القطاعي لا يعكس بالضرورة حجم التقلبات التي تتعرض لها كل شركة.

تباين التداولات

وعلى صعيد النشاط، ارتفعت أحجام التداول بنسبة 18.74 %، لتصل إلى 151.87 مليون ورقة مالية، مقارنة بنحو 127.91 مليون ورقة مالية خلال جلسة الأربعاء، بزيادة قاربت 23.96 مليون ورقة. وفي المقابل، انخفضت قيمة التداولات بنسبة 4.58 %، لتبلغ 41.6 مليون ريال، مقابل نحو 43.6 مليون ريال في الجلسة السابقة، بتراجع يقارب مليوني ريال.

وعني هذا التباين أن ارتفاع عدد الأسهم المتداولة لم يصاحبه ارتفاع مماثل في قيمتها، ما يشير إلى انخفاض متوسط القيمة المتداولة للسهم مقارنة بالجلسة السابقة. وبحساب القيمة الإجمالية للتداولات مقسومة على عدد الأوراق المالية المتداولة، بلغ المتوسط التقريبي نحو 0.274 ريال للورقة المالية، مقابل 0.341 ريال الأربعاء، بانخفاض يقارب 19.6 %.

ولا يمثل هذا المتوسط سعراً موحداً للأسهم المدرجة، وإنما يعكس العلاقة بين إجمالي

كما انخفض سهم «جلفار للهندسة والمقاولات» بنسبة 3.01 %، ليساهم في زيادة الضغوط على قطاع الصناعة، الذي تأثر بتراجع عدد من الشركات المدرجة ضمنه.

ويعكس هذا الأداء تفاوت حدة الانخفاضات داخل السوق، إذ تعرضت بعض الأسهم لخسائر كبيرة، بينما بقي تراجع المؤشر العام عند 1 %، نتيجة اختلاف الأوزان النسبية للشركات وتأثيرها في حركة المؤشرات.

وتبرز خسارة «الوطنية لمنتجات الألمنيوم» أهمية متابعة الأسهم الفردية إلى جانب المؤشرات القطاعية، خصوصاً أن التحركات السريعة الحادة قد ترتبط بعوامل تخص الشركة أو بطبيعة التداولات عليها، دون أن تكشف بيانات الجلسة وحدها عن أسبابها المباشرة.

ضغوط الخدمات

وانخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 1 %، متأثراً بتراجع عدد من الأسهم القيادية، في مقدمتها «الجزيرة للخدمات» الذي فقد 3.47 % من قيمته خلال الجلسة.

كما تراجع سهم «أوكيو لشبكات الغاز» بنسبة 2.61 %، ليضيف ضغوطاً جديدة على القطاع، في ظل انخفاض أسعار عدد من الشركات التي تتمتع بحضور استثماري ملحوظ في السوق. وفي المقابل، تمكن سهم «المها لتسويق المنتجات النفطية» من مخالفة الاتجاه العام، بعدما ارتفع بنسبة 7.14 %، متصدراً قائمة الأسهم الراجحة خلال تعاملات الخميس.

وساهم صعود السهم في الحد من خسائر قطاع الخدمات، لكنه لم يكن كافياً لتعويض الضغوط التي تعرضت لها الأسهم الأخرى، ليغلق المؤشر القطاعي منخفضاً بنسبة 1 %.

ويكشف هذا التباين عن اختلاف اتجاهات المستثمرين داخل القطاع الواحد، إذ حققت بعض الشركات مكاسب قوية، بينما تعرضت شركات أخرى لخسائر تجاوزت 3%.

تراجع المال

وسجل القطاع المالي أقل الخسائر بين

ورقة مالية، بينما انخفضت قيمة التعاملات إلى 41.6 مليون ريال عماني، في مؤشر على اختلاف مستويات الأسعار التي تركزت عندها التداولات.

خسائر الصناعة

تصدر قطاع الصناعة قائمة القطاعات المتراجعة، بعدما انخفض مؤشره بنسبة 1.22%، مسجلاً أكبر خسارة قطاعية خلال الجلسة، تحت ضغط انخفاض عدد من الأسهم الصناعية الرئيسية.

وجاء سهم «الوطنية لمنتجات الألمنيوم» في مقدمة الأسهم الخاسرة، بعدما تراجع بنسبة 22.22 %، مسجلاً أكبر انخفاض بين الشركات المذكورة في بيانات التداول، في حركة سريعة حادة تجاوزت بكثير نسبة تراجع المؤشر العام.

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير
1 أوميفكو	0.230	0.211	(8.26%)
2 مسقط للتمويل	0.067	0.064	(4.48%)
3 بنك عمان العربي	0.296	0.283	(4.39%)
4 الشرقية للاستثمار	0.105	0.101	(3.81%)
5 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.230	0.223	(3.04%)
6 جلفار للهندسة و اللقاولات	0.166	0.161	(3.01%)
7 فولتامب للطاقة	0.186	0.181	(2.69%)
8 بنك نزوى	0.155	0.151	(2.58%)
9 العنقاء للطاقة	0.213	0.208	(2.35%)
10 للتحدة للتمويل	0.089	0.087	(2.25%)

الأسهم المصرفية والعقارية تقود التراجعات رغم انتعاش السيولة

بورصة البحرين تواصل نزيف النقاط للجلسة الثانية

المؤشر يفقد 3 نقاط ويهبط إلى مستوى 1876 نقطة

«إيه بي إم تيرمينالز» تنفرد بالصعود وسط خسائر المصارف



كما يشير ارتفاع النشاط على «بنك البحرين الوطني» و«جي إف إتش» إلى استمرار اهتمام المتعاملين بالأسهم المالية، رغم الضغوط التي تعرض لها القطاع خلال الجلسة.

تراجع محدود واختبار جديد

وتدخل بورصة البحرين تعاملات الجلسة المقبلة بعد انخفاضين متتاليين، بعدما تراجع المؤشر من 1879 نقطة الأربعاء إلى 1876 نقطة الخميس، وسط استمرار تأثير الأسهم المالية والعقارية والصناعية في أدائه.

ورغم ارتفاع السيولة بنحو 50 %، فإن تراجع عدد الصفقات واستمرار خسائر الأسهم الرئيسية يشيران إلى أن زيادة النشاط لم تكن كافية لتغيير الاتجاه العام للسوق.

وسيطل أداء القطاع المالي محوراً مهماً في تحديد حركة المؤشر خلال الجلسات المقبلة، خصوصاً مع استحواذ الأسهم المصرفية على حصة كبيرة من الكميات المتداولة، بينما تتوقف فرص استعادة التوازن على تحسن الطلب واتساع قاعدة الأسهم المرتفعة، بما يسمح للسوق بتجاوز الضغوط التي سجلتها خلال جلستي الأربعاء والخميس.

ولا تعني زيادة السيولة بالضرورة تحسن شهية المستثمرين تجاه الأسهم، إذ قد تعكس نشاطاً في إعادة توزيع المحافظ أو تنفيذ صفقات كبيرة عند مستويات سعرية مختلفة، خصوصاً عندما تتزامن مع انخفاض المؤشر.

نشاط البنوك

وتصدر سهم «بنك البحرين الوطني» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بعدما بلغ حجم التداول عليه 538.07 ألف سهم، عند سعر 0.515 دينار

و«بنك جي إف إتش» في المرتبة التالية، بتداول نحو 515 ألف سهم، عند سعر 0.471 دولار للسهم، رغم انخفاض قيمته السوقية خلال الجلسة بنسبة 0.21 %.

واستحوذ السهمان مجتمعين على نحو 1.05 مليون سهم، بما يعادل قرابة 60.2 % من إجمالي الكميات المتداولة في البورصة، ما يعكس تركيز النشاط في المؤسسات المالية.

ويبرز هذا التركيز أهمية الأسهم المصرفية في حركة السوق، ليس فقط من حيث تأثيرها في المؤشر، وإنما أيضاً من خلال استحواذها على جانب كبير من التداولات اليومية.

اتجاهات التداول بين الشركات.

قفزة التداولات

وعلى صعيد النشاط، ارتفعت قيمة التداولات إلى 601.12 ألف دينار، مقارنة بنحو 401.75 ألف دينار خلال جلسة الأربعاء، بزيادة بلغت 199.37 ألف دينار، تعادل نحو 49.6 %.

كما صعدت أحجام التداول بنسبة تقارب 29.6 %، لتصل إلى 1.75 مليون سهم، مقابل 1.35 مليون سهم في الجلسة السابقة، بزيادة بلغت نحو 400 ألف سهم.

وجاء ارتفاع السيولة والكميات بالتزامن مع انخفاض عدد الصفقات المنفذة، الذي تراجع من 125 صفقة الأربعاء إلى 90 صفقة الخميس، بانخفاض نسبته 28 %. ويشير هذا التباين إلى زيادة متوسط حجم التعاملات المنفذة، إذ ارتفع متوسط قيمة الصفقة من نحو 3214 ديناراً الأربعاء إلى نحو 6679 ديناراً الخميس، ما يعكس تركيز التداولات في صفقات أكبر من حيث القيمة.

كما ارتفع متوسط عدد الأسهم المتداولة في الصفقة الواحدة من نحو 10.8 آلاف سهم إلى نحو 19.4 ألف سهم، في مؤشر على تغير طبيعة النشاط داخل السوق، رغم استمرار تراجع المؤشر العام.

الأسهم المتداولة. كما تراجع سهم «بيت التمويل الكويتي» بنسبة 0.4 %، فيما انخفض سهم «بنك جي إف إتش» بنسبة 0.21 %، ليواصل القطاع المالي تأثيره في الاتجاه العام للسوق، في ظل استمرار الأداء السلبي لعدد من الأسهم الرئيسية.

وامتدت الخسائر إلى قطاع العقارات، إذ تراجع سهم «عقارات السيف» بنسبة 0.76 %، بالتزامن مع انخفاض سهم «المنيوم البحرين» بنسبة 0.62 %، ما ساهم في زيادة الضغوط على المؤشر العام. وتصدر سهم «صلة الخليج» قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، بعدما فقد 1.25 % من قيمته خلال الجلسة، مسجلاً أكبر خسارة نسبية بين الأسهم المذكورة.

ويعكس توزع التراجعات بين المؤسسات المالية والعقارية والصناعية اتساع الضغوط إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وإن ظلت الخسائر الإجمالية للمؤشر محدودة نسبياً. وفي المقابل، خالف سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» الاتجاه العام، بعدما ارتفع بنسبة 1.08 %، ليكون السهم الوحيد الذي سجل مكاسب ضمن الأسهم الواردة في بيانات الجلسة.

ويبرز هذا الأداء التباين بين الشركات المدرجة، إذ تمكن السهم من تحقيق ارتفاع في وقت تراجعت فيه مجموعة من الأسهم المصرفية والعقارية، ما يعكس اختلاف

واصلت بورصة البحرين مسارها الهبوطي للجلسة الثانية على التوالي، بعدما أنهت تعاملات الخميس على تراجع جديد، متأثرة بانخفاض أسهم قطاعات المال والعقارات والمواد الأساسية، في وقت شهدت فيه السوق ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة وأحجام التداول، رغم استمرار الضغوط على عدد من الأسهم المصرفية والعقارية والصناعية.

وانخفض المؤشر العام بنسبة 0.2 % ليغلق عند مستوى 1876 نقطة، مقارنة بنحو 1879 نقطة في ختام جلسة الأربعاء، فاقداً قرابة ثلاث نقاط، وسط تداولات بلغت قيمتها 601.12 ألف دينار، من خلال تداول 1.75 مليون سهم موزعة على 90 صفقة. وجاء التراجع امتداداً لخسائر الأربعاء، عندما انخفض المؤشر بنسبة 0.14 %، تحت ضغط خمسة قطاعات، ما يعكس استمرار حالة الضعف النسبي في أداء السوق، رغم تحسن النشاط من حيث السيولة والكميات المتداولة.

ضغوط مصرفية

وتعرض قطاع المال لضغوط خلال الجلسة، بعدما تراجعت أسهم عدد من المؤسسات المصرفية والاستثمارية، في مقدمتها «بنك السلام» الذي انخفض بنسبة 0.91 %، مسجلاً أحد أكبر التراجعات بين

أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير
اي بي إم تيرمينالز	0.835	0.844	1.08 %

أكثر الشركات انخفاضاً

الشركة	2026/10/14	2026/10/15	التغير
بنك السلام	0.220	0.218	0.91 (%)
عقارات السيف	0.131	0.130	0.76 (%)
ألبا	0.800	0.795	0.63 (%)
بنك جي إف إتش	0.472	0.471	0.21 (%)

لدعم حركة التجارة وتحقيق المصالح المتبادلة للبلدين

البحرين والأردن يوقعان اتفاقية تعاون في النقل والملاحة البحرية



أن توقيع الاتفاقية يمثل خطوة مهمة نحو توسيع مجالات التعاون بين البلدين في قطاع النقل والملاحة البحرية، وتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات بين الجهات المعنية؛ بما يدعم انسيابية حركة التجارة البحرية ويخدم المصالح المشتركة للبلدين.

وتشمل الاتفاقية عدداً من مجالات التعاون، من أبرزها تسهيل حركة السفن وإجراءات النقل البحري، والاعتراف بوثائق السفن وأعضاء الطواقم، وتعزيز التعاون في مجالات السلامة والأمن البحري وحماية البيئة البحرية، إلى جانب تبادل الخبرات والتقنيات البحرية.

كما تنص الاتفاقية على تشجيع شركات الملاحة البحرية في البلدين الشقيقين على التعاون وفقاً للتشريعات المعمول بها لدى كل طرف؛ بما يعزز فرص الشراكة ويسهم في تطوير قطاع النقل والملاحة البحرية ودعم حركة التجارة بين مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية.

وقّع الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات البحريني، ورامي صالح وريكات العدوان سفير المملكة الأردنية لدى مملكة البحرين، اتفاقية تعاون بين حكومتي البلدين في مجال النقل والملاحة البحرية.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التنسيق المشترك، وتطوير التعاون في القطاع البحري؛ بما يسهم في دعم حركة التجارة والنقل ويحقق المصالح المتبادلة للبلدين؛ وفقاً لوكالة أنباء البحرين «بنا».

وأشار وزير المواصلات والاتصالات البحريني، إلى أن الاتفاقية تأتي في إطار اهتمام مملكة البحرين بتطوير قطاع النقل البحري وتعزيز شراكاتها الإقليمية والدولية؛ بما يدعم تنافسية القطاع ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ انسجاماً مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

من جانبه، أكد رامي صالح وريكات العدوان سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى مملكة البحرين،



مخاوف رفع الفائدة تضرب أسهم الذكاء الاصطناعي

التضخم الأميركي يهوي بناسداك 503 نقاط



للشركتين المتخصصتين في تصنيع الخوادم المستخدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وجاء خفض التصنيف في توقيت حساس بالنسبة إلى أسهم الشركات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، التي استفادت خلال الفترة الماضية من الطلب المتزايد على تجهيزات مراكز البيانات وأنظمة الحوسبة عالية الأداء.

وتثير هذه التطورات تساؤلات بشأن قدرة الشركات المصنعة للخوادم على الحفاظ على هوامش أرباحها، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف المكونات وتزايد المنافسة والحاجة إلى استثمارات مستمرة لتطوير المنتجات. كما أن أي تباطؤ محتمل في الإنفاق على مراكز البيانات قد ينقل تأثيره إلى قطاعات أوسع تشمل المعدات والشبكات والطاقة والتبريد، ما يجعل تداعيات تقلبات أسهم الذكاء الاصطناعي تتجاوز الشركات المطورة للتكنولوجيا نفسها.

مكاسب مهددة

ورغم الخسائر الأخيرة، لا يزال مؤشر ستاندرد آند بورز 500 يحتفظ بمكاسب تتجاوز 12 % منذ بداية 2026، بعدما سجل مستوى قياسياً مرتفعاً خلال الأسبوع الماضي. وجاءت نسبة كبيرة من هذه المكاسب مدفوعة بأسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، التي استقطبت تدفقات استثمارية قوية بفضل التوقعات المتفائلة بشأن نمو الإيرادات وزيادة الطلب على الخدمات الرقمية.

غير أن اعتماد جزء مهم من صعود السوق على مجموعة محدودة من الأسهم يرفع حساسية المؤشرات لأي تغير في توقعات أرباح هذه الشركات أو تكلفة تمويلها. وتبرز المخاطر عندما تتزامن التقييمات المرتفعة مع بيانات تضخم قوية، إذ قد تدفع المستثمرين إلى جني الأرباح وتقليص انكشافهم على الأسهم الأعلى مخاطرة، حتى لو ظلت توقعات النمو طويلة الأجل إيجابية. وتراقب الأسواق حالياً مدى استمرار الضغوط التضخمية، إلى جانب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي والبيانات الاقتصادية المقبلة، لتحديد ما إذا كانت موجة البيع تمثل تصحيحاً مؤقتاً أم بداية مرحلة أكثر اضطراباً.

الفائدة تعيد رسم الأسواق

وتضع بيانات التضخم الأخيرة المستثمرين أمام معادلة صعبة، تجمع بين استمرار التفاؤل بقدرات الذكاء الاصطناعي على دفع النمو الاقتصادي، وتزايد المخاوف من أن يؤدي تشديد السياسة النقدية إلى تقليص شهية المخاطرة ورفع تكاليف الاستثمار. وقد تتعرض الأسهم التكنولوجية لمزيد من الضغوط إذا تعززت توقعات رفع الفائدة، خصوصاً الشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي أو تترهن على تحقيق أرباح كبيرة في المستقبل. وفي المقابل، فإن أي مؤشرات لاحقة على تباطؤ التضخم قد تساعد على تهدئة الأسواق واستعادة جزء من الخسائر، ما يجعل قرارات الاحتياطي الفيدرالي والبيانات الاقتصادية المقبلة عوامل حاسمة في تحديد اتجاه وول ستريت، وسط اختبار جديد لقدرة طفرة الذكاء الاصطناعي على الصمود أمام ارتفاع تكلفة المال.

ضخمة لتوسيع قدراتها التشغيلية، بما يشمل شراء المعالجات المتطورة وتطوير مراكز البيانات وتأمين الطاقة اللازمة لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي. ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض، كما يخفض القيمة الحالية للأرباح المستقبلية المتوقعة، وهو ما يجعل أسهم الشركات التي تستند تقييماتها إلى نمو قوي خلال السنوات المقبلة أكثر عرضة للتراجع.

وتتزايد حساسية المستثمرين لهذه المخاطر مع ارتفاع التقييمات السوقية لعدد من شركات التكنولوجيا، بعدما سجلت مكاسب كبيرة خلال العام الجاري، ما يرفع احتمالات تعرضها لتصحيحات سريعية عند ظهور بيانات اقتصادية غير مواتية.

أزمة الرقائـق

وامتدت موجة التراجع إلى قطاع أشباه الموصلات، بعدما انخفض مؤشر فيلادلفيا لأسهم شركات الرقائـق للجلسة السادسة على التوالي، مسجلاً أطول سلسلة خسائر متتالية منذ مايو 2025.

ويعكس استمرار انخفاض المؤشر الضغوط المتزايدة على الشركات المرتبطة بسلاسل توريد الذكاء الاصطناعي، خصوصاً مع تنامي التساؤلات بشأن قدرة الطلب المستقبلي على المعالجات المتقدمة على مواكبة التوسعات الاستثمارية الضخمة. وتعد شركات أشباه الموصلات من أبرز المستفيدين من طفرة الذكاء الاصطناعي، نظراً إلى دور رقائـقها في تشغيل مراكز البيانات وتدريب النماذج المتطورة، لكنها تواجه في المقابل مخاطر مرتبطة بدورات الطلب وتكاليف الإنتاج والتوترات التجارية.

وقد تؤدي زيادة تكاليف التمويل إلى دفع بعض العملاء لتأجيل خطط التوسع أو إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الرأسمالي، ما قد ينعكس على توقعات مبيعات الشركات المصنعة للرقائـق وموردي المعدات.

ضغوط الخوادم

وفي تطور زاد الضغوط على القطاع، تراجع أسهم شركتي «ديل» و«هيوليت باكارد إنتربرايز»، بعدما خفض بنك «باركليز» تصنيفه الاستثماري

رهانات الفائدة

وسارعت أسواق المال إلى تعديل توقعاتها بشأن قرارات الاحتياطي الفيدرالي، إذ أظهرت أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» ارتفاع احتمال زيادة أسعار الفائدة خلال أكتوبر إلى 37 %، مقارنة بنحو 22 % في اليوم السابق. وتعني هذه القفزة، البالغة 15 نقطة مئوية خلال جلسة واحدة، أن المستثمرين أصبحوا يمنحون سيناريو التشديد النقدي وزناً أكبر، رغم أن الاحتمالات لا تزال تشير إلى أن رفع الفائدة ليس السيناريو الأكثر ترجيحاً. وقال آدم سرحان، الرئيس التنفيذي لشركة «50 بارك إنفستمنتس» في نيويورك، إن المستثمرين لم يتقبلوا تقرير التضخم، لأنه يزيـد الضغوط على الاحتياطي الفيدرالي لاتخاذ إجراءات إضافية لمكافحة ارتفاع الأسعار.

واعتبر سرحان أن التضخم لا يزال يمثل التهديد الرئيسي للأسواق وللبنك المركزي الأمريكي، في إشارة إلى استمرار تأثير البيانات الاقتصادية على توجهات المستثمرين وقراراتهم المتعلقة بالمخاطرة.

ضربة التكنولوجيا

وكانت شركات الذكاء الاصطناعي من أبرز المتضررين من عمليات البيع، بعدما تعرضت أسهم «أوراكل» و«كوروف» و«نيبيوس» لانخفاضات حادة، في ظل مخاوف من ارتفاع تكلفة تمويل مراكز البيانات والبنية التحتية للحوسبة المتقدمة.

وتعتمد هذه الشركات على استثمارات رأسمالية

ستاندرد آند بورز يتراجع 84 نقطة ويفقد 1.08 %

احتمالات رفع الفائدة تقفز من 22 % إلى 37 %

داو جونز يتماسك نسبياً رغم اضطرابات وول ستريت

ناسداك يخسر 1.85 % وسط موجة بيع للأسهم التكنولوجية

عند 51624.78 نقطة.

ويكشف التفاوت بين أداء المؤشرات الثلاثة عن تركـز عمليات البيع في الشركات التكنولوجية مرتفعة التقييم، بينما أظهرت الأسهم الصناعية والتقليدية قدرة نسبية على مقاومة الضغوط، ما يشير إلى إعادة توزيع المستثمرين لأموالهم بعيداً عن القطاعات الأكثر حساسية لتحركات أسعار الفائدة.

صدمة التضخم

وجاءت موجة التراجع عقب صدور بيانات مكتب إحصاءات العمل الأميركي، التي أظهرت تسارع ارتفاع أسعار المستهلكين خلال سبتمبر، مدفوعاً بقفزة أسعار البنزين واتساع الضغوط السعرية لتشمل قطاعات أخرى خارج الطاقة. وأعادت هذه البيانات المخاوف من استمرار التضخم عند مستويات تتطلب سياسة نقدية أكثر تشدداً، بعدما كان المستثمرون يأملون في استقرار الأسعار بما يسمح للاحتياطي الفيدرالي بالحفاظ على تكاليف اقتراض أقل.

وتكتسب زيادة أسعار البنزين أهمية خاصة، لأنها تنعكس بصورة مباشرة على نفقات المستهلكين، وقد تنتقل آثارها إلى تكاليف النقل والإنتاج والتوزيع، ما يزيـد احتمالات استمرار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الأميركي.

كما أن اتساع ارتفاع الأسعار خارج قطاع الطاقة يشكل إشارة أكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى صناع السياسة النقدية، لأنه قد يعكس ضغوطاً تضخمية يصعب احتواؤها بمجرد تراجع أسعار النفط أو الوقود.

تلقت بورصة وول ستريت ضربة قوية خلال تعاملات الأربعاء، بعدما أثارت بيانات التضخم الأميركية الأعلى من التوقعات موجة بيع واسعة في أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، دفعت مؤشر ناسداك إلى خسارة أكثر من 500 نقطة، وسط مخاوف متزايدة من اضطراب مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى استئناف رفع أسعار الفائدة لكبح الضغوط التضخمية المتصاعدة.

وجاءت الخسائر في وقت كانت فيه الأسواق تترهن على استمرار صعود الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، التي قادت معظم مكاسب البورصة الأميركية منذ بداية العام، قبل أن تعيد البيانات الاقتصادية الأخيرة المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف التمويل وانعكاساتها على تقييمات الشركات، خصوصاً تلك التي تعتمد على الاقتراض لتمويل توسعاتها التكنولوجية.

خسائر المؤشرات

وأظهرت البيانات الأولية تراجع مؤشر ناسداك المجمع بمقدار 502.90 نقطة، تعادل 1.85 %، ليغلق عند 26701.48 نقطة، مسجلاً أكبر انخفاض نسبي بين المؤشرات الرئيسية الثلاثة، نتيجة الضغوط القوية التي تعرضت لها أسهم شركات التكنولوجيا والحوسبة والذكاء الاصطناعي.

وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 83.96 نقطة، أو 1.08 %، ليصل إلى 7721.49 نقطة، فيما تراجع مؤشر داو جونز الصناعي بصورة محدودة بلغت 45.23 نقطة، تعادل 0.09 %، ليغلق

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوبينج	184.66	187.18	183.38	-1.83	-0.98%	5.16M	14/10
مجموعة شيفرون	222.04	222.55	218.54	+4.31	+1.98%	9.51M	14/10
شركة كاتربيلر	748.98	770.35	742.01	-23.80	-3.08%	3.36M	14/10
مجموعة مايكروسوفت	533.69	545.75	532.54	-9.76	-1.80%	22.32M	14/10
شركة والت ديزني	108.99	109.03	107.65	+0.41	+0.38%	8.28M	14/10
شركة سيسكو سيستمز	113.64	116.23	113.25	-1.43	-1.24%	16.74M	14/10
مجموعة غولدمان ساكس إنك	878.72	898.43	866.00	-13.19	-1.48%	3.42M	14/10
جي بي مورغان تشيس وشركاه	335.28	336.20	326.40	+3.85	+1.16%	10.25M	14/10
شركة كوكا كولا	91.78	91.93	90.55	+1.67	+1.85%	14.56M	14/10
شركة ماكدونالدز	238.31	238.31	234.23	+2.50	+1.06%	5.21M	14/10
شركة ميرل اند كو	147.37	148.16	142.66	+5.39	+3.80%	9.81M	14/10
مجموعة 3 ام	164.46	164.56	162.15	+1.69	+1.04%	2.7M	14/10
أبـل	342.96	347.09	341.72	+1.69	+0.50%	50.06M	14/10
شركة أمازون دوت كوم	254.08	259.65	252.66	-4.50	-1.74%	34.82M	14/10
شركة أمجين	426.11	428.05	415.20	+13.27	+3.21%	3.09M	14/10

الجدعان يؤكد نجاح استثمارات المملكة بمواجهة الاضطرابات

السعودية تحصّن تجارة العالم بمسارات بديلة

1 المملكة تضمن استمرار إمدادات الطاقة رغم اضطراب الأسواق العالمية

2 الذكاء الاصطناعي يتحول إلى ركيزة لتعزيز المرونة الاقتصادية المستدامة



أكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان أن الاستثمارات التي نفذتها المملكة في تطوير مسارات بديلة للنقل والإمداد أثبتت أهميتها في ضمان استمرار تدفقات الطاقة والتجارة خلال الاضطرابات العالمية، مشدداً على أن بناء اقتصادات قادرة على مواجهة الأزمات يتطلب تنويع مصادر النمو وتعزيز البنية التحتية والمحافظة على هوامش مالية كافية للتعامل مع الصدمات المستقبلية.

وأوضح الجدعان، خلال مشاركته في الاجتماع الثالث لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، المنعقد الخميس في العاصمة التايلاندية بانكوك تحت الرئاسة الأميركية، أن الاقتصاد العالمي أظهر قدرة ملحوظة على التكيف مع الاضطرابات المتكررة، إلا أن استمرار هذه القدرة يتطلب استثمارات وسياسات اقتصادية طويلة الأجل. وأشار إلى أن المرونة الاقتصادية أصبحت عنصراً أساسياً في مواجهة حالة عدم اليقين، مؤكداً ضرورة فهم تكلفتها وآليات تمويلها والوسائل التي تتيح للدول تطوير قدراتها على الاستجابة للأزمات.

أكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان أن الاستثمارات التي نفذتها المملكة في تطوير مسارات بديلة للنقل والإمداد أثبتت أهميتها في ضمان استمرار تدفقات الطاقة والتجارة خلال الاضطرابات العالمية، مشدداً على أن بناء اقتصادات قادرة على مواجهة الأزمات يتطلب تنويع مصادر النمو وتعزيز البنية التحتية والمحافظة على هوامش مالية كافية للتعامل مع الصدمات المستقبلية.

استثمارات استراتيجية

وشدد الجدعان على أن استثمارات السعودية في المسارات البديلة ساهمت في استمرار إمدادات الطاقة وحركة التجارة، رغم التحديات التي واجهت الممرات التقليدية خلال الفترة الماضية. وتعكس هذه الاستثمارات أهمية تنويع شبكات النقل والإمداد، بما يحد من الاعتماد على مسارات محدودة قد تتعرض للتعطيل نتيجة الصراعات الجيوسياسية أو الأزمات الاقتصادية. كما تبرز دور البنية التحتية في حماية تدفقات السلع الأساسية، وتقليل

تنويع المخاطر

وأكد الجدعان أن تعزيز الصمود الاقتصادي يتطلب تقليل الانكشاف على المخاطر من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوطيد أمن الطاقة والغذاء، وتطوير سلاسل إمداد أكثر قدرة على مواجهة الاضطرابات. وأشار إلى أن الاقتصادات التي تعتمد على مصادر محدودة للنمو أو على ممرات تجارية بعينها تصبح أكثر عرضة

تعتمد على الإجراءات المالية الطارئة وحدها، بل أصبحت ترتبط بقدرة الدول على بناء منظومات اقتصادية متنوعة ومتراصة. وتقدم تجربة السعودية في تطوير مسارات الإمداد البديلة مثالا على أهمية الاستثمارات الاستباقية في تقليل آثار الاضطرابات وحماية استمرارية التجارة. وفي ظل استمرار حالة عدم اليقين، تبرز الحاجة إلى سياسات تجمع بين حماية الاستقرار الاقتصادي اليوم والمحافظة على الموارد اللازمة لتمويل النمو والتحول خلال السنوات المقبلة.

للتحولات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مؤكداً أن الجاهزية لهذه التقنية لم تعد مسألة فنية منفصلة عن السياسات الاقتصادية. وأوضح أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً من أجندة أوسع تستهدف تعزيز النمو المستدام ورفع قدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات. ويعكس هذا التوجه اتساع مفهوم المرونة الاقتصادية ليشمل تطوير القدرات التقنية والبشرية، إلى جانب الاستثمارات التقليدية في الطاقة والنقل والبنية التحتية. وتؤكد تصريحات الجدعان أن مواجهة الصدمات العالمية لم تعد

تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة، مؤكداً أن استقرار أسواق الطاقة واستمرار حركة التجارة يتطلبان تنسيقاً فعالاً بين الاقتصادات الكبرى. وأوضح أن السياسات المالية مطلوبة بحماية أسس النمو، خصوصاً في ظل الضغوط التي تفرضها الاضطرابات المتكررة على الميزانيات الحكومية. ويكتسب هذا التعاون أهمية إضافية مع تزايد الترابط بين الاقتصادات، إذ يمكن أن تنتقل آثار تعطل الإمدادات أو ارتفاع تكاليف الطاقة سريعاً من منطقة إلى أخرى. وتطرق الجدعان إلى أهمية الاستعداد

لتداعيات الأزمات الممتدة. وفي المقابل، يساعد تنوع القطاعات الإنتاجية وتعدد مسارات الإمداد على توزيع المخاطر، بما يعزز قدرة الدول على المحافظة على النشاط الاقتصادي عند حدوث اضطرابات مفاجئة.

كما أن الاستثمار في البنية التحتية المرنة لا يقتصر أثره على أوقات الأزمات، بل يمكن أن يسهم في رفع كفاءة التجارة وتحسين قدرة الاقتصادات على المنافسة خلال الفترات الطبيعية.

تعاون دولي

ودعا وزير المالية السعودي إلى

الشركات تتخلى عن المسارات الأرخص لتأمين إمداداتها

التجارة العالمية لن تعود كما كانت

1 إغلاق هرمز كشف هشاشة شبكات الإمداد الدولية

2 الرسوم الأميركية تدفع الشركات لإعادة توزيع استثماراتها وسلاسل توريدها

الأفريقية يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، إلى جانب زيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات داخل القارة. ويبرز هذا التفاوت بين أفريقيا وأوروبا حجم الفرص المتاحة أمام الاقتصادات الأفريقية لتعزيز التكامل التجاري، وتقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية.

كما أن تطوير التجارة البينية قد يمنح دول القارة قدرة أكبر على مواجهة الصدمات العالمية، من خلال توسيع الأسواق الإقليمية وتنويع مصادر الطلب والإمداد.

مخاطر التكنولوجيا

ولم تقتصر تحذيرات منظمة التجارة العالمية على الحروب والرسوم الجمركية، إذ أشارت أوكونجو-إيوبالا إلى استمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، في ظل المخاوف المرتبطة بطفرة الذكاء الاصطناعي.

وقالت إن احتمالات تراجع هذه الطفرة أو انهيارها تضيف مصدراً جديداً للمخاطر، خصوصاً مع تأثير الاستثمارات التكنولوجية الضخمة في اتجاهات الأسواق العالمية.

وأوضحت أن التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي يلقي بظلاله على اتجاهات تجارية أخرى أقل إيجابية، في وقت تواجه فيه الشركات تحديات متزامنة تتعلق بالتكاليف والرسوم الجمركية واضطرابات الإمدادات.

العالم يدخل عصر التجارة المرنة

وتشير تصريحات منظمة التجارة العالمية إلى أن الاقتصاد الدولي يتجه نحو نموذج تجاري جديد، يقوم على توزيع المخاطر وتنويع الشركاء والممرات، بدلاً من الاعتماد الكامل على الطرق الأقل تكلفة.



التوريد، بما يقلل تعرضها للتغيرات المفاجئة في السياسات الاقتصادية.

فرص أفريقيا

وفي سياق متصل، توقعات المديرية العامة استمرار توسع التجارة الإقليمية، خصوصاً في المناطق التي تمتلك فرصاً غير مستغلة لتعزيز التبادل التجاري بين دولها.

وضربت مثلاً بالقارة الأفريقية، حيث لا تمثل التجارة البينية سوى نحو 20% من إجمالي تجارة القارة، مقارنة بنحو 60% للتجارة داخل الاتحاد الأوروبي. وأكدت أن زيادة المبادلات التجارية بين الدول

الجمركية التي فرضتها الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب.

وأشارت إلى أن قادة الشركات أظهروا قدرة كبيرة على ابتكار مسارات تجارية جديدة، رغم ارتفاع تكلفتها مقارنة بالطرق التقليدية. وتكشف هذه التطورات عن تحول تدريجي في أولويات التجارة الدولية، إذ لم يعد تحقيق أقل تكلفة ممكنة الهدف الوحيد للشركات، بعدما أصبحت القدرة على مواجهة الأزمات وضمان استمرار الإمدادات عناصر رئيسية في التخطيط التجاري.

كما أن استمرار الرسوم الجمركية والقيود التجارية يعزز توجه الشركات نحو تنويع الأسواق ومصادر

وأوضحت أوكونجو-إيوبالا أن خبراء القطاع الخاص يتوقعون انتعاش التجارة بمجرد انتهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز، نظراً إلى أهمية الممر البحري باعتباره طريقاً أقل تكلفة لنقل السلع والطاقة مقارنة بالمسارات البديلة. غير أن العودة إلى حركة التجارة السابقة قد لا تكون كاملة، بعدما دفعت الصدمات المتكررة الشركات إلى إدراك مخاطر الاعتماد المفرط على ممرات محدودة، حتى لو كانت تتمتع بمزايا واضحة من حيث المسافة والتكلفة. وأكدت المديرية العامة أن الدول والشركات أصبحت أكثر اهتماماً ببناء خطط طوارئ تسمح باستمرار تدفق السلع عند تعرض الممرات الرئيسية للتعطيل، مشيرة إلى أن بعض المسارات الجديدة قد تتحول إلى خيارات دائمة ضمن شبكات التجارة الدولية. وقالت على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إن الأزمات الأخيرة كشفت أهمية التفكير في نقاط الاختناق التي قد تتحول إلى عوائق أمام الاقتصاد العالمي. وأضافت أن بعض البدائل ستبقى حتى بعد انتهاء الأزمات، لأن الحكومات والشركات ترغب في التحوط ضد احتمالات تكرار الاضطرابات مستقبلاً.

ويعني هذا التوجه أن اعتبارات أمن الإمدادات واستمرارية الأعمال أصبحت تنافس معيار التكلفة في قرارات الشركات المتعلقة باختيار الموردين والموانئ وخطوط النقل.

ورغم أن الطرق البديلة قد تكون أطول وأكثر تكلفة، فإنها تمنح الشركات مرونة أكبر في مواجهة الصدمات، وتحد من المخاطر المرتبطة بتوقف حركة التجارة عبر ممر واحد.

وشددت أوكونجو-إيوبالا على أن سلاسل التوريد العالمية تشهد بالفعل إعادة هيكلة واسعة، مدفوعة بتكرار الحروب والاضطرابات التجارية والرسوم

حذرت منظمة التجارة العالمية من تحولات طويلة الأمد في حركة التجارة الدولية، نتيجة الحروب والصراعات الجيوسياسية المتصاعدة، مؤكدة أن الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والحرب في أوكرانيا تدفع الشركات والدول إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد والبحث عن طرق تجارية بديلة، حتى لو كانت أكثر تكلفة، في تحول قد يغير خريطة التدفقات التجارية العالمية بصورة دائمة. وقالت المديرية العامة للمنظمة، نجوزي أوكونجو-إيوبالا، في مقابلة مع وكالة «رويترز» الخميس، إن الشركات لم تعد تنظر إلى الصراعات باعتبارها اضطرابات مؤقتة يمكن تجاوزها بمجرد انتهاء الحروب، بل أصبحت تتعامل معها بوصفها مخاطر مستمرة تستدعي تنويع مسارات الإمداد وتقليل الاعتماد على الممرات التجارية المعرضة للإغلاق. وأكدت أن الحرب في الشرق الأوسط أدت إلى انكماش حاد في حركة التجارة الإقليمية، رغم نجاح الشركات في إيجاد حلول ومسارات بديلة، محذرة من أن التحافي سيستغرق وقتاً، وأن بعض التغيرات التي طرأت على حركة الشحن قد تستمر حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية.

انكماش التجارة

وتوقعت منظمة التجارة العالمية انخفاض الصادرات بنسبة 17% خلال العام الجاري، مقابل تراجع الواردات بنحو 15%، وفق الأرقام الواردة في التصريحات، في مؤشر إلى حجم الضغوط التي تتعرض لها حركة التبادل التجاري. وتأتي هذه التوقعات في ظل استمرار الاضطرابات التي طالت الممرات البحرية وسلاسل الإمداد، خصوصاً في الشرق الأوسط، حيث دفعت المخاطر المرتبطة بالحرب الشركات إلى تعديل خطط الشحن والبحث عن بدائل لضمان وصول البضائع إلى الأسواق.

سباق تمويل الذكاء الاصطناعي يواجه اختباراً تاريخياً صعباً

ماسك يطلب 40 ملياراً.. وول ستريت ترتجف

طرح الشركة بـ75 مليار دولار
استنزف سيولة الأسواق



«سبيس إكس» تطلب تمويلًا جديدًا
بعد اقتراض 25 ملياراً



ما يزيد أهمية نجاح مشروعاتها التشغيلية.

منافسة صينية

وتضيف المنافسة الصينية بعداً جديداً إلى سباق التمويل، بعدما سرعت شركات التكنولوجيا في الصين وتيرة جمع رؤوس الأموال خلال الأشهر الأخيرة، سعياً إلى تعزيز قدراتها في تطوير النماذج الذكية والبنية التحتية للحوسبة.

وتضع هذه المنافسة الشركات الأميركية أمام ضغوط متزايدة للحفاظ على وتيرة الاستثمار، حتى عندما ترتفع تكاليف الاقتراض أو تتراجع شهية الأسواق للمخاطرة.

ولم يعد التفوق في الذكاء الاصطناعي مرتبطاً فقط بجودة النماذج والابتكارات البرمجية، بل أصبح يعتمد بدرجة متزايدة على القدرة على تأمين المعالجات والطاقة ومراكز البيانات والتمويل اللازم لتشغيلها.

مخاطر التسعير

ويحذر تحليل بلومبرغ من أن نجاح إصدار «سبيس إكس» المرتقب سيعتمد بصورة كبيرة على قدرة البنوك المرتبة للصفقة على اختيار آجال استحقاق مناسبة وتسعير السندات بما يحقق توازناً بين تكلفة التمويل والعائد المطلوب من المستثمرين.

وقد يساعد توزيع الإصدار على شرائح متعددة في توسيع قاعدة المشترين، لكن خفض علاوات العائد بصورة مبالغ فيها قد يؤدي إلى تراجع الطلب وإرباك عملية التسويق.

وتبرز صفقة «باراماونت سكايديانس»، البالغة قيمتها 52 مليار دولار، مثلاً على حساسية الإصدارات العملاقة للتسعير وظروف السوق، إذ يمكن لأي خلل في تقدير شهية المستثمرين أن ينعكس على استقرار التداولات.

الإيرادات المنتظرة من مشروعات الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا المشهد، تمثل خطة ماسك لجمع 40 مليار دولار اختباراً لقدرة وول ستريت على تمويل الطموحات التكنولوجية العملاقة، إذ قد يمنح نجاح الصفقة دفعة جديدة لسوق ديون الذكاء الاصطناعي، بينما قد يكشف تعثرها حدود شهية المستثمرين للمخاطرة، ويعيد رسم خريطة المنافسة بين الشركات العالمية.

تتعلق بأسعار الصرف وتكاليف التحوط، خصوصاً عندما تختلف عملة الاقتراض عن العملة التي تحقق بها الشركات إيراداتها.

عوائد مرتفعة

وفي الوقت الذي تتمتع فيه شركات التكنولوجيا العملاقة بإمكانية الوصول إلى مصادر تمويل متنوعة، تواجه الشركات الأصغر والأعلى مخاطرة ضغوطاً أكبر لإقناع المستثمرين بالمشراكة في إصداراتها.

وتقدم شركة «فولتا إنفراستركشر هولدينجز»، المتخصصة في خدمات الحوسبة السحابية للذكاء الاصطناعي، مثلاً على ذلك، إذ تعرض قرضاً بقيمة 5 مليارات دولار بعائد يقارب 11 %، وهو من أعلى معدلات العائد المطروحة في السوق.

ولا تقتصر جاذبية القرض على الفائدة المرتفعة، بل تشمل هيكلاً غير تقليدي لسداد أصل الدين، يقوم على توزيعه على أقساط طوال مدة القرض بدلاً من سداد دفعة واحدة عند الاستحقاق.

ويساعد هذا الأسلوب على تقليص المبلغ المتبقي عند نهاية مدة التمويل، لكنه يفرض على الشركة توفير تدفقات نقدية منتظمة للوفاء بالتزاماتها،

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن طفرة الذكاء الاصطناعي تدخل مرحلة جديدة، يصبح فيها التمويل عاملاً حاسماً في تحديد الشركات القادرة على الاستثمار في التوسع، وليس مجرد وسيلة لتغطية النفقات الاستثمارية.

ورغم استمرار الطلب على السندات، فإن ارتفاع العوائد وتزايد الإصدارات قد يفرضان ضغوطاً إضافية على الشركات التي تعتمد على الاقتراض المكثف، خصوصاً إذا تأخر تحقيق

ووفقاً لبيانات مجموعة «غولدمان ساكس»، ارتفعت حصة السندات قصيرة الأجل التي أصدرتها شركات الحوسبة السحابية العملاقة إلى 46 % منذ منتصف العام الجاري، مقارنة بنحو 30 % خلال النصف الأول.

عملات بديلة

ولم تكتف شركات التكنولوجيا بتعديل آجال السندات، بل بدأت توسيع نطاق الاقتراض خارج السوق الدولارية، من خلال إصدار أدوات دين مقومة بعملات أخرى للوصول إلى شرائح جديدة من المستثمرين.

وتبرز في هذا السياق أسواق الين الياباني والدولار الأسترالي والجنيه الإسترليني، التي توفر فرصاً لتنوع مصادر التمويل وتخفيف الضغط على سوق السندات الأميركية.

وفي سبتمبر الماضي، جمعت «أمازون» نحو 5.7 مليارات دولار من أول إصدار لسندات المقومة بالجنيه الإسترليني، مقففة أثر «ألفابت» في البحث عن سيولة إضافية خارج الولايات المتحدة.

وقد يساعد هذا التوجه الشركات على تحسين شروط التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين، لكنه يضيف اعتبارات

الديون ترسم مستقبل التكنولوجيا

عن إصدار سندات دولارية جديدة ذات تصنيف ائتماني مرتفع.

صفقات ماسك

وسبق ماسك أن أحدث تحولات كبيرة في أسواق المال، بعدما استحوذ الطرح العام الأول لشركة «سبيس إكس» في يونيو الماضي، بقيمة 75 مليار دولار، على سيولة ضخمة، ما أثار احتمالات مساهمته في تأجيل خطط طرح شركتي «أنثروبك» و«أوبن إيه آي».

وتعيد التطورات الحالية إلى الأذهان صفقة استحواذه على منصة «تويتر» عام 2022، عندما اضطرت بنوك استثمارية إلى الاحتفاظ بديون قيمتها 13 مليار دولار لسنوات، بعدما تدهورت ظروف التمويل وارتفعت أسعار الفائدة بصورة حادة.

وجاءت تلك الصفقة قبل دورة تشديد نقدي قوية، رفع خلالها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة بمقدار 525 نقطة أساس خلال 16 شهراً، ما زاد تكاليف الاقتراض وأضعف قدرة البنوك على إعادة بيع الديون للمستثمرين.

سوق السندات

ورغم الضغوط الحالية، تكشف بيانات بلومبرغ أن قطاع التكنولوجيا

يضع الملياردير الأميركي إيلون ماسك أسواق الائتمان العالمية أمام اختبار جديد، مع سعي شركته «سبيس إكس» إلى جمع 40 مليار دولار لتمويل مشتريات ضخمة من رقائق «إنفيديا»، في خطوة تعكس تصاعد السباق العالمي للاستثمار في الذكاء الاصطناعي، رغم ارتفاع تكاليف الاقتراض وتزايد حذر المستثمرين من تضخم مديونية شركات التكنولوجيا. وتأتي هذه الخطوة بعد أشهر قليلة من جمع الشركة 25 مليار دولار من سوق سندات الشركات الأميركية، ما يؤثر تساؤلات بشأن قدرة الأسواق على استيعاب موجة جديدة من الإصدارات الضخمة، ومدى استعداد المستثمرين لتمويل التوسع التكنولوجي المتسارع في وقت تتزايد فيه المخاوف من تجاوز الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي مستويات العوائد المتوقعة.

اختبار المليارات

وتشكل خطة «سبيس إكس» لجمع 40 مليار دولار واحدة من أبرز محطات طفرة التمويل المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إذ تسعى الشركة إلى تأمين موارد مالية ضخمة لشراء معالجات متقدمة من «إنفيديا»، في ظل منافسة محتدمة بين شركات التكنولوجيا على امتلاك القدرات الحاسوبية اللازمة لتطوير وتشغيل النماذج الذكية.

ولا تقتصر أهمية الصفقة على قيمتها الاستثنائية، بل تمتد إلى توقيتها، إذ تواجه سوق السندات ضغوطاً ناجمة عن ارتفاع العوائد وتزايد المعروض من ديون الشركات، ما يجعل نجاح الإصدار مؤشراً مهماً إلى قدرة طفرة الذكاء الاصطناعي على مواصلة جذب التمويل. ويرى تحليل نشرته بلومبرغ أن السوق لا تزال قادرة على استيعاب إصدارات إضافية، خصوصاً بعد هدوء غير معتاد خلال سبتمبر، عندما امتنعت شركات الحوسبة السحابية العملاقة

3 «أمازون» تقتترض 5.7 مليارات دولار من بريطانيا لأول مرة

4 «ألفابت» تجمع 8 مليارات دولار بسندات قصيرة الأجل

5 البنوك الأميركية تستحوذ على 18% من سوق السندات

مخاوف الفائدة الأميركية تشعل موجة بيع عالمية

التكنولوجيا تسحب البورصات الأوروبية إلى الخسائر

أسهم التكنولوجيا الأوروبية تهوي 3.2 % بفعل مخاوف الاقتراض

ستوكس 600 يتراجع 0.3 % وسط ضغوط البيع المتزايدة

تكاليف المكونات.

وعكست مكاسب السهم استجابة المستثمرين الإيجابية لقدرة الشركة على إدارة النفقات والحفاظ على أداؤها التشغيلي في بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع التكاليف وتزايد الضغوط على هوامش الربحية.

كما ارتفع سهم بيرنو ريكار الفرنسية بنسبة 3.2 %، بعدما أعلنت الشركة تراجع مبيعاتها بنسبة 0.9 % فقط خلال الربع الأول من سنتها المالية 2027، وهو انخفاض جاء أقل من توقعات الأسواق.

وأظهرت هذه النتائج أن الأداء التشغيلي للشركات لا يزال قادراً على جذب المستثمرين، حتى في الجلسات التي تهيم عليها المخاوف الاقتصادية، خصوصاً عندما تتجاوز النتائج التوقعات السابقة.

الفائدة تحدد اتجاه الأسواق

وتدخل البورصات الأوروبية مرحلة تتزايد فيها أهمية البيانات الأميركية في تحديد اتجاهات التداول، بعدما أصبحت توقعات الفائدة عاملاً رئيسياً في تقييم أسهم التكنولوجيا والقطاعات المعتمدة على التمويل.

وقد يؤدي استمرار التضخم الأمريكي المرتفع إلى زيادة الضغوط على الأسواق، خصوصاً إذا عزز احتمالات رفع الفائدة، بينما يمكن لنتائج الشركات القوية أن توفر دعماً انتقائياً لبعض الأسهم.

وفي ظل هذه المعطيات، ستظل الأسواق الأوروبية عرضة للتقلبات بين المخاوف من تشديد السياسة النقدية والتفاؤل بنتائج الأعمال، مع بقاء مستقبل الإنفاق على الذكاء الاصطناعي وقدرة الشركات على تمويل توسعاتها من أبرز العوامل التي ستحدد اتجاه المستثمرين خلال الفترة المقبلة.



تراجعت الأسهم الأوروبية خلال تعاملات الخميس، متأثرة بموجة بيع عالمية اجتاحت أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بعدما أعادت بيانات التضخم الأميركية المرتفعة المخاوف من استئناف مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة، ما زاد الضغوط على الشركات التي تعتمد على الاقتراض لتمويل توسعاتها الاستثمارية، خصوصاً في مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية.

وانخفض مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.35 % ليصل إلى 635.54 نقطة بحلول الساعة 07:09 بتوقيت غرينتش، في وقت امتدت فيه الخسائر من وول ستريت إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، وسط تزايد حذر المستثمرين تجاه التقييمات المرتفعة لشركات التكنولوجيا وقدرتها على تحمل تكاليف التمويل المتصاعدة.

موجة عالية

وجاء التراجع الأوروبي امتداداً للخسائر التي شهدتها الأسواق الأميركية خلال جلسة الأربعاء، بعدما كشفت بيانات أسعار المستهلكين تسارع التضخم في سبتمبر، مدفوعاً بارتفاع أسعار البنزين واتساع الضغوط السعريّة إلى قطاعات أخرى، ما عزز التوقعات باتخاذ الاحتياطي الفيدرالي إجراءات نقدية أكثر تشدداً.

وانتقلت الضغوط سريعاً إلى أسواق التكنولوجيا العالمية، من نيويورك إلى سول، قبل أن تصل إلى البورصات الأوروبية، حيث أصبحت الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي الأكثر عرضة لعمليات البيع، نتيجة اعتماد بعضها على استثمارات رأسمالية ضخمة ممولة بالديون.

وتكمن المخاوف الرئيسية في أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة قد يزيد تكلفة إنشاء مراكز البيانات وشراء المعالجات المتقدمة

اعتماداً على الدين، أو تلك التي تمتلك تدفقات نقدية مستقرة وقدرة أكبر على مواجهة تقلبات الفائدة.

مفاجآت الأرباح

ورغم موجة التراجع، قدم موسم إعلان النتائج المالية للشركات الأوروبية بعض الدعم للأسواق، بعدما سجلت أسهم شركات نتائج أفضل من توقعات المحللين، ما ساعد على الحد من تأثير عمليات البيع الواسعة. وقفز سهم شركة إريكسون السويدية لمعدات الاتصالات بنسبة 9.9 %، بعدما أعلنت انخفاضاً أقل من المتوقع في أرباحها التشغيلية الأساسية خلال الربع الثالث، مستفيدة من إجراءات تحسين الكفاءة التي ساعدتها على تعويض ارتفاع

وتتعرض شركات التكنولوجيا لضغوط مزدوجة عند ارتفاع تكاليف الاقتراض، إذ تزيد أعباء تمويل استثماراتها الجديدة، بينما تتراجع القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي يعتمد عليها المستثمرون في تحديد تقييماتها السوقية.

كما أن التوسع السريع في بناء مراكز البيانات قد يفرض تحديات إضافية على الشركات التي تحتاج إلى إنفاق مليارات الدولارات قبل تحقيق إيرادات كافية لتغطية تكاليف التشغيل والتمويل، وهو ما يزيد حساسية أسهمها لأي تغير في توقعات السياسة النقدية.

ويرى مراقبو الأسواق أن استمرار هذه الضغوط قد يدفع المستثمرين إلى إعادة توزيع محافظهم باتجاه الشركات الأقل

الشركات على تمويل توسعاتها.

خسائر التكنولوجيا

وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الأوروبية المتراجعة، بعدما هبط مؤشره بنسبة 3.2 %، في أداء يعكس حساسيته الشديدة لتغير توقعات الفائدة وتزايد الشكوك بشأن استدامة طفرة الإنفاق على الذكاء الاصطناعي.

ويكشف حجم التراجع، الذي تجاوز انخفاض المؤشر الأوروبي العام بأكثر من تسعة أضعاف، عن تركّز عمليات البيع في الشركات التكنولوجية، بينما أظهرت قطاعات أخرى قدرة نسبية على مقاومة الضغوط بفضل نتائج الأعمال والتوقعات التشغيلية.

وتطوير البنية التحتية للحوسبة، ما يضغط على التدفقات النقدية للشركات ويؤخر تحقيق العوائد المنتظرة من مشروعات الذكاء الاصطناعي.

وفي مذكّرة بحثية، أوضح دويتشه بنك أن عدداً من الشركات الأكثر انكشافاً على الذكاء الاصطناعي كان يتعرض بالفعل لضغوط متزايدة خلال الأيام الماضية، قبل أن تضيق بيانات التضخم الأميركية مزيداً من القلق إلى الأسواق.

وأشار البنك إلى أن هذه الضغوط بدأت تستقطب اهتماماً أوسع من المستثمرين، خصوصاً تجاه الشركات التي تواجه تدقيقاً مكثفاً في أسواق الائتمان بسبب احتياجاتها الكبيرة للإنفاق الرأسمالي، ما يعكس تحول المخاوف من تقييمات الأسهم إلى قدرة

ديون الذكاء الاصطناعي تشعل موجة بيع عنيفة باليابان

طوكيو تنزف.. ونيكي يخسر 4.9 % بجلسة



«نيكي» يهوي إلى 64425 نقطة وتوبكس يفقد 2.4 %

أدفانتست تنهار 15 % وسوفت بنك تخسر 9.3 % وسط المخاوف

في وول ستريت، بعدما أظهرت بيانات أسعار المستهلكين الأميركيين ارتفاع التضخم بأكثر من التوقعات، ما عزز المخاوف من اضطراب مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة والإبقاء عليها مرتفعة لفترة أطول.

وكان مؤشر ناسداك الأمريكي قد تراجع بنحو 1.9 % خلال جلسة الأربعاء، متأثراً بانخفاض أسهم شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، قبل أن تنتقل الضغوط إلى الأسواق الآسيوية، وفي مقدمتها اليابان.

وتؤثر توقعات ارتفاع الفائدة سلباً على أسهم النمو، لأن زيادة تكاليف الاقتراض ترفع أعباء تمويل المشروعات الجديدة، وتقلص القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم الشركات.

خسائر التكنولوجيا

وتصدرت شركات معدات الرقائق والذكاء الاصطناعي قائمة الخاسرين في طوكيو، بعدما هوى سهم «أدفانتست» بنسبة 15 %، فيما تراجع سهم «طوكيو إلكترو» بنسبة 7.8 %، وسط عمليات بيع مكثفة طالت الشركات المرتبطة بسلاسل توريد أشباه الموصلات.

كما انخفض سهم مجموعة «سوفت بنك» بنسبة 9.3 %، متأثراً بالمخاوف بشأن استثماراتها في الشركات الناشئة المتخصصة بالذكاء الاصطناعي، واحتمالات تعرض القطاع لضغوط تمويلية متزايدة خلال المرحلة المقبلة.

وجاءت هذه الخسائر رغم إعلان شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات «تي إس إم سي» أرباحاً قياسية، إذ لم تتمكن النتائج الإيجابية من تهدئة

تعرضت بورصة طوكيو لموجة بيع حادة خلال تعاملات الخميس، دفعت مؤشر نيكي الياباني إلى تسجيل خسائر قاربت 5 % بعدما أثارت تقارير بشأن مشكلات ديون لدى شركة «كورويف» الأميركية للحوسبة السحابية مخاوف متزايدة من هشاشة التمويل في قطاع الذكاء الاصطناعي، بالتزامن مع ارتفاع التضخم الأمريكي وتجدد التوقعات بتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة.

وامتدت الخسائر إلى كبرى شركات التكنولوجيا اليابانية، خصوصاً مصنعي معدات أشباه الموصلات والمجموعات الاستثمارية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، في وقت اتجه فيه المستثمرون إلى القطاعات الدفاعية بحثاً عن ملاذات أقل تعرضاً لتقلبات الأسواق، ما دفع أسهم شركات الأدوية إلى تحقيق مكاسب قوية رغم الهبوط الواسع للمؤشرات الرئيسية.

انهيار المؤشرات

وأغلق مؤشر نيكي، الذي يتمتع فيه قطاع التكنولوجيا بوزن كبير، منخفضاً بنسبة 4.9% عند 64425.95 نقطة، في واحدة من جلسات البيع الحادة، بينما تراجع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 2.4 %، ما يعكس تركّز الضغوط في الأسهم التكنولوجية الكبرى مقارنةً ببقية الشركات المدرجة.

وكشفت حركة التداول عن اتساع نطاق التراجع، إذ انخفضت أسهم 136 شركة من أصل 225 شركة مدرجة على مؤشر نيكي، مقابل ارتفاع 87 سهماً، فيما استقر سهمان دون تغيير.

وجاءت الخسائر امتداداً لموجة بيع عالمية بدأت

السوق اليابانية، مع تزايد أهمية الاستقرار المالي والقدرة على تحقيق تدفقات نقدية منتظمة في قرارات المستثمرين.

مستقبل الأسواق تحكمه مخاطر التمويل

وتضع خسائر طوكيو الأخيرة أسواق الأسهم العالمية أمام اختبار جديد، بعدما أصبحت قدرة شركات الذكاء الاصطناعي على تمويل توسعاتها عاملاً مؤثراً في اتجاهات التداول، إلى جانب نتائج الأعمال وتوقعات النمو.

وقد تتواصل الضغوط على أسهم التكنولوجيا اليابانية إذا استمرت المخاوف بشأن ديون الشركات الأميركية أو تعززت توقعات رفع الفائدة، خصوصاً أن قطاع أشباه الموصلات يرتبط بصورة وثيقة بالإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي.

وفي المقابل، قد تسهم النتائج المالية القوية وتراجع المخاوف الائتمانية في استعادة بعض الثقة، لكن جلسة الخميس كشفت أن المستثمرين باتوا أكثر حساسية لمخاطر التمويل، وأن الأرباح القياسية وحدها لم تعد كافية لحماية أسهم التكنولوجيا من موجات البيع العالمية.

والمعالجات المتقدمة التي تتطلب استثمارات بمليارات الدولارات.

ملاذ الأدوية

وفي الاتجاه المعاكس، برز قطاع الأدوية بوصفه الراجح الأكبر في بورصة طوكيو، بعدما ارتفع بنسبة 4 %، مسجلاً أفضل أداء بين القطاعات الفرعية، مع انتقال المستثمرين إلى الأسهم الدفاعية الأقل ارتباطاً بدورات الإنفاق التكنولوجي.

وقفز سهم شركة «سوميتومو فارما» بنسبة 15.8 %، محققاً أكبر مكاسب نسبية بين الشركات المدرجة على مؤشر نيكي، في أداء يعكس التحول الواضح في توجهات المستثمرين نحو القطاعات التي تتمتع بطلب أكثر استقراراً.

ويتميز قطاع الأدوية بطبيعة دفاعية نسبياً، إذ يعتمد الطلب على منتجاته بصورة أقل على تقلبات النمو الاقتصادي مقارنة بالشركات التكنولوجية، ما يجعله وجهة محتملة لرؤوس الأموال خلال فترات اضطراب الأسواق.

وتكشف الفجوة الكبيرة بين خسائر التكنولوجيا ومكاسب الأدوية عن إعادة توزيع الاستثمارات داخل

الأسواق، بعدما طغت المخاوف المتعلقة بالديون وتكاليف التمويل على التفاؤل باستمرار الطلب على الرقائق المتقدمة.

وتفاقمت الضغوط عقب تقارير إعلامية بشأن ديون متعثرة لدى شركة «كرويف» الأميركية، التي تقدم خدمات الحوسبة السحابية للذكاء الاصطناعي، ما أثار تساؤلات بشأن قدرة الشركات سريعة النمو على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وهو سهم «كرويف» بأكثر من 15 %، رغم تأكيد رئيسها التنفيذي، في مذكّرة للموظفين، أن حجم الطلبات المتراكمة لدى الشركة يكفي لتغطية التزاماتها المتعلقة بالديون.

وقال واتارو أكياما، المحلل في «نومورا»، إن المستثمرين أصبحوا أكثر قلقاً بشأن احتمال تدهور الأوضاع المالية للشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى تصاعد المخاوف بشأن الإنفاق الرأسمالي وربحية أعمال القطاع.

وتعكس هذه التطورات تحول اهتمام المستثمرين من فرص النمو الاستثنائية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي إلى المخاطر المرتبطة بتمويل البنية التحتية الضخمة، خصوصاً مراكز البيانات

«فولت» تستعد لإقراض شركات أميركية مليار دولار ضمن خطة بقيمة ١٢ ملياراً

واشنطن تموّل مشتريات المصانع من المعادن الاستراتيجية

1 محادثات مع أكثر من 70 شركة لتحديد احتياجات السوق الصناعية

2 الدفعة الأولى تشمل ما يزيد على 12 مصنعاً مع توسع مرتقب للمشاركة



تستعد شركة «فولت كو» المسؤولة عن إدارة مشروع «بروجكت فولت» المدعوم من الحكومة الأميركية، لاختيار دفعة أولى تضم أكثر من 12 شركة تصنيع أميركية، تمهيداً لمنحها قروصاً قد تصل إلى مليار دولار لتمويل شراء المواد الأساسية اللازمة لعملياتها الإنتاجية.

وقال بريت لامبرت، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي للشركة، في مقابلة يوم الأربعاء، إن «فولت كو» تجري محادثات مع أكثر من 70 شركة تعمل في جانبي العرض والطلب ضمن سوق المعادن الحيوية، بهدف إشراكها في المبادرة.

وأوضح لامبرت أن التمويلات المنتظرة قد تتراوح بين مئات الملايين من الدولارات ومليار دولار، مشيراً إلى أن المجموعة الأولى ستضم أكثر من 12 شركة مصنعة للمعدات الأصلية، على أن تتضمن مجموعة إضافية مماثلة بعد فترة وجيزة.

ويمثل اختيار المستفيدين الأوائل خطوة تنفيذية مهمة في المشروع الذي كشفت عنه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب في وقت سابق من العام الجاري، برأسمال إجمالي يبلغ 12 مليار دولار، بهدف بناء مخزون استراتيجي من المعادن الحيوية وتقليل تعرض الولايات المتحدة لمخاطر الاعتماد على الصين، التي تهيمن على إنتاج عدد من هذه المواد ومعالجتها وتكريرها. ولن تُلن أسماء الشركات المختارة في المرحلة الحالية، لكن الإفصاح

عن تفاصيل المبادرة قد يكشف أنواع المواد التي تسعى المصانع إلى تأمينها. ولا تقتصر الطلبات على المعادن الخام، بل تشمل أيضاً مغناطيسات محددة ومساحيق وسبائك ومنتجات مصنعة تلبي احتياجات صناعية متخصصة. وأشار لامبرت إلى أن طبيعة

الطلبات تعكس مستوى التعقيد الذي بلغته سلاسل الإمداد الأميركية، موضحاً أن المشروع لا يستهدف تخزين كميات كبيرة من المواد الخام فحسب، بل يركز على توفير منتجات بمواصفات دقيقة تتوافق مع متطلبات الشركات. وفي سبتمبر الماضي، أعلنت

شركتا تجارة السلع الأولية «غلينكور» و«ميكورنيا إنرجي غروب» حصولهما على تمويل إجمالي بقيمة مليار دولار من بنك التصدير والاستيراد الأميركي، لشراء المعادن الحيوية المخصصة للمخزون الاستراتيجي. ويختلف «بروجكت فولت» عن

برامج الاحتياطيات الحكومية التقليدية، إذ يعتمد على طلب الشركات الصناعية لتحديد المواد التي ينبغي توفيرها، بدلاً من أن تتولى السلطات وحدها تحديد الاحتياجات مسبقاً. وتسعى هذه الآلية إلى تعزيز قدرة المصانع الأميركية على

التفاوض في أسواق تتسم بالتعقيد وتفاوت مستويات الشفافية، حيث يواجه المشترون الأفراد صعوبات في تأمين كميات محدودة بكفاءة وبأسعار واضحة، بما يجعل تجميع الطلبات وتوفير المواد المطلوبة جزءاً أساسياً من استراتيجية المشروع.

الضرائب تطفئ بريق الاستثمار العقاري في العاصمة البريطانية

عقارات لندن الفاخرة تفقد نصف قيمتها

المستثمرون الأميركيون يتكدون خسائر فعلية تصل إلى 58% بالدولار



تقترب سوق العقارات الفاخرة في العاصمة البريطانية لندن من تسجيل خسارة تاريخية غير مسبوقة، بعدما فقدت العقارات الراقية نحو نصف قيمتها الحقيقية مقارنة بذروة الأسعار في عام 2014. في تحول جذري أنهى سنوات طويلة من الارتفاعات المتواصلة، وأثار تساؤلات بشأن مستقبل واحدة من أشهر الوجهات العقارية للأثرياء والمستثمرين الدوليين.

وكشف تحليل أجرته وكالة «بلومبرغ»، استناداً إلى بيانات مؤشر «سافيلز» للعقارات الفاخرة في لندن، أن الأسعار تراجعت بنحو 27% بالقيمة الاسمية منذ أعلى مستوياتها قبل أكثر من عقد، فيما ترتفع الخسائر إلى نحو 49% عند احتساب التضخم، لتصبح السوق على أعتاب فقدان نصف قيمتها الحقيقية.

وتشير التقديرات إلى أن استمرار الأسعار عند مستوياتها الحالية، بالتزامن مع بقاء التضخم عند معدلاته الراهنة، قد يدفع الخسائر الحقيقية إلى تجاوز 50% خلال الأشهر الأولى من عام 2027، في سابقة تعكس عمق التصحيح الذي أصاب سوق العقارات الراقية. وتعكس هذه الأرقام اختلافاً جوهرياً بين تراجع الأسعار العلنة والخسارة الفعلية للقوة الشرائية لرؤوس الأموال المستمرة في العقارات، إذ إن الانخفاض

الاسمي البالغ 27% لا يعكس وحده حجم التآكل الذي أصاب قيمة الأصول خلال السنوات الماضية. فعند احتساب الارتفاع التراكمي في أسعار السلع والخدمات، يتبين أن المستثمرين الذين احتفظوا بعقاراتهم منذ ذروة عام 2014 تعرضوا لخسائر حقيقية أكبر بكثير مما تظهره الأسعار الحالية. ويعني ذلك أن العقار الذي حافظ على جزء كبير من سعره بالجنيه الإسترليني لم يعد يحتفظ بالقيمة الاقتصادية نفسها، في ظل التضخم الذي شهدته بريطانيا خلال العقد الماضي. وقال لوسيان كوك، رئيس أبحاث

العقارات السكنية لدى «سافيلز»، إن العوامل القادرة على دفع السوق نحو التعافي لا تزال محدودة، مشيراً إلى أن رسوم الدفعة المرتفعة تمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام انتعاش الطلب. وتعود بداية التحول في سوق العقارات الفاخرة إلى عام 2014، عندما شرعت الحكومة البريطانية، خلال تولي جورج أوزبورن وزارة الخزانة، في تنفيذ إصلاحات ضريبية رفعت تكلفة شراء العقارات مرتفعة القيمة. وتعاقبت بعد ذلك إجراءات إضافية استهدفت ملاك المنازل الثانية والمستثمرين الأجانب والعقارات المملوكة عبر الشركات، ما أدى إلى زيادة الأعباء المالية المرتبطة بالاستثمار العقاري في العاصمة. ولم تقتصر الضغوط على الضرائب، إذ واجهت السوق سلسلة من التطورات السياسية والاقتصادية، أبرزها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وجائحة كورونا، وتغير السياسات المتعلقة بالثروات والإقامة. وأسهمت هذه العوامل في تقليص جاذبية لندن لدى بعض المشترين الدوليين، الذين كانوا ينظرون إلى عقاراتها الراقية باعتبارها وسيلة لحفظ الثروة وتنويع الاستثمارات. كما أدت تكلفة التمويل المرتفعة إلى زيادة الضغوط على المشترين، في وقت أصبحت فيه القرارات الاستثمارية أكثر ارتباطاً بالعائد المتوقع والالتزامات الضريبية طويلة الأجل.

ملتدى دافوس يستعد لحسم رئاسته مطلع نوفمبر المقبل

لاغارد تقترب من مغادرة المركزي الأوروبي



تقترب رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد من انتقال محتمل إلى رئاسة مجلس أمناء المنتدى الاقتصادي العالمي، في خطوة قد تنهي ولايتها قبل موعدها الرسمي في أكتوبر 2027، وتطلق موجة من التغييرات في قيادة أهم مؤسسة نقدية بمنطقة اليورو، وسط حسابات سياسية معقدة تتعلق بالانتخابات الفرنسية المقبلة وتوزيع المناصب الأوروبية الكبرى. ونقلت وكالة «رويترز» عن أربعة مصادر مطلعة أن المنتدى الاقتصادي العالمي قد يختار لاغارد، البالغة 70 عاماً، رئيسة جديدة لمجلس أمنائه خلال نوفمبر المقبل، مشيرة إلى أنها تحظى بدعم واسع داخل المجلس، رغم عدم اتخاذ قرار نهائي حتى الآن.

ومن المقرر أن يجتمع مجلس الأمناء في الثاني من نوفمبر لمناقشة المسألة، مع احتمال التصويت على تعيينها أو تحديد موعد لاحق للحسم، بما يسمح بإعلان اختيارها قبل الاجتماع السنوي للمنتدى في دافوس خلال يناير المقبل.

وتحمل الخطوة المحتملة تداعيات تتجاوز انتقال لاغارد إلى منصب دولي جديد، إذ قد تؤدي مغادرتها المبكرة إلى إعادة ترتيب موازين النفوذ داخل البنك المركزي الأوروبي. وكانت لاغارد، وزيرة المالية الفرنسية السابقة والمديرة العامة السابقة لصندوق النقد الدولي، قد أكدت أنها ستبقى في منصبها حتى العام المقبل، لكنها لم تقدم تعهداً بإكمال ولايتها الرسمية التي تنتهي في أكتوبر 2027.

ويمنح هذا الموقف مساحة للتكهنات بشأن توقيت رحيلها، خصوصاً مع اقتراب استحقاقات سياسية أوروبية قد تؤثر في

عملية اختيار خليفتها. ورغم الدعم الذي تتمتع به داخل المنتدى الاقتصادي العالمي، لا يزال تعيينها مرتبطاً بقرار مجلس الأمناء، ما يجعل انتقالها احتمالاً مطروحاً وليس اتفاقاً نهائياً.

وتكتسب مسألة توقيت مغادرة لاغارد أهمية خاصة بسبب الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقررة في ربيع 2027، وسط مخاوف من أن يؤدي فوز اليمين المتطرف إلى تعقيد المفاوضات الأوروبية بشأن المناصب القيادية.

وقد يفضل قادة الاتحاد الأوروبي التوصل إلى اتفاق على خليفة لاغارد قبل الانتخابات، لتجنب إدخال الاستحقاق النقدي في خلافات سياسية محتملة.

وتخضع التعيينات الكبرى في المؤسسات الأوروبية عادة لتوازنات بين الدول الأعضاء، تشمل الجنسية والخبرة والتوجهات الاقتصادية، إلى جانب التفاهات المتعلقة بتوزيع المناصب.

عامل نظافة يترك ثروة بـ8 ملايين

استثمارات صغيرة صنعت ثروة ضخمة دون راتب استثنائي

1 رونالد ريد جمع ثروته من الأسهم دون ميراث

2 استثمار 100 دولار شهرياً يتحول إلى 122 ألفاً

4

نصف المشروعات الأميركية الجديدة يفشل قبل إكمال خمس سنوات

3

صناديق العقارات حققت عوائد سنوية قاربت 9.5% تاريخياً



تجارة إلكترونية

وفي مسار مختلف، أصبحت التجارة الإلكترونية وسيلة لتوظيف المدخرات الصغيرة في أنشطة تجارية لا تتطلب بالضرورة امتلاك متاجر تقليدية أو تحمل نفقات تشغيلية مرتفعة منذ البداية. وتبرز منصة «إتسي» الأميركية مثلاً على اتساع هذا النشاط، بعدما ضمت نحو 5.6 ملايين بائع نشط بنهاية 2025، فيما بلغت قيمة المبيعات عبر سوقها نحو 10.46 مليارات دولار خلال العام نفسه. لكن ضخامة المبيعات لا تعني نجاح جميع البائعين، إذ تتفاوت الأرباح تبعاً لتكاليف المنتجات والتسويق والمنافسة والقدرة على جذب العملاء والاحتفاظ بهم.

كما أن إعادة استثمار الأرباح في المخزون والتوسع قد تساعد المشروعات الناجحة على النمو، لكنها تزيد أيضاً الأموال المعرضة للخسارة إذا تراجع الطلب أو ارتفعت النفقات.

مخاطر الفشل

وتكشف البيانات الأميركية أن تأسيس المشروعات لا يمثل طريقاً مضموناً لبناء الثروة، بعدما أظهرت إحصاءات إدارة الأعمال الصغيرة، الصادرة في فبراير 2026، أن متوسط نسبة المنشآت الجديدة التي تستمر خمس سنوات بلغ 49.2% فقط.

وتنخفض النسبة إلى 33.9% بعد عشر سنوات، ما يعكس حجم التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال، خصوصاً في إدارة السيولة ومواجهة المنافسة والتغيرات الاقتصادية.

ولا تقتصر المخاطر على التجارة، إذ يمكن لخسائر الأسهم أو انخفاض أسعار الذهب والعقارات أن تقلص رأس المال، بينما تؤدي الرسوم والتضخم إلى تآكل القوة الشرائية للعوائد المتراكمة.

ويبرز الاحتفاظ باحتياطي مالي للطوارئ باعتباره أحد شروط الاستمرار، لأن اضطراب المستثمر إلى بيع أصوله أثناء انخفاض الأسعار قد يبدد جزءاً مهماً من مكاسب السنوات السابقة.

مكاسب الذهب

ولا تقتصر فرص تنمية المدخرات على الأسهم، إذ يمثل الذهب أحد الأصول التي يلجأ إليها المستثمرون للحفاظ على القيمة وتنويع المحافظ، خصوصاً خلال فترات التضخم والاضطرابات الاقتصادية. وتكشف البيانات التاريخية أن متوسط سعر أوقية الذهب ارتفع من نحو 368 دولاراً عام 1986 إلى 3431 دولاراً خلال 2025، ما يعني أن استثمار ألف دولار في المعدن الأصفر قبل أربعة عقود كان يمكن أن ترتفع قيمته إلى نحو 9323 دولاراً، دون احتساب تكاليف الشراء والحفظ والبيع.

ورغم هذه المكاسب، يختلف الذهب عن الأسهم في أنه لا يولد توزيعات نقدية أو دخلاً دورياً، وإنما يعتمد تحقيق الأرباح على ارتفاع سعره، ما يجعل توقيت الشراء والبيع مؤثراً في النتائج. كما أن ارتفاع قيمته على المدى الطويل لا يمنع تعرضه لخسائر كبيرة خلال فترات محددة، وهو ما ظهر عندما تراجع بنحو 30% خلال عام 2013.

عوائد العقارات

وفي القطاع العقاري، فتحت صناديق الاستثمار العقاري المجال أمام المستثمرين لامتلاك حصص في محافظ تضم مباني سكنية وتجارية ومستودعات ومنشآت متنوعة، دون الحاجة إلى شراء عقار كامل أو إدارته مباشرة. وبحسب بيانات الجمعية الوطنية لصناديق الاستثمار العقاري الأميركية، حققت الصناديق المدرجة متوسط عائد إجمالي سنوي بلغ 9.48% خلال الأربعين عاماً المنتهية في يونيو 2025، مع احتساب التوزيعات وإعادة استثمارها.

وتتيح هذه الأدوات الاستفادة من الإيرادات العقارية وارتفاع قيمة الأصول، لكنها تظل معرضة لتقلبات الأسواق وارتفاع تكاليف التمويل وتراجع الإشغال، فضلاً عن اختلاف مستويات السيولة بين الصناديق المدرجة والاستثمارات العقارية الخاصة.

الأميركية إلى أن الوصول إلى محفظة قيمتها 500 ألف دولار عند سن 65 عاماً يتطلب استثمار نحو 209 دولارات شهرياً عند البدء في سن الخامسة والعشرين، بافتراض عائد سنوي يبلغ 7%. لكن تأجيل البداية حتى الخامسة والثلاثين يرفع المساهمة المطلوبة إلى 441 دولاراً شهرياً، فيما تقفز إلى 1016 دولاراً إذا بدأ الاستثمار عند الخامسة والأربعين.

فرص الأسهم

وأناحت التطورات المالية والتكنولوجية لأصحاب المدخرات المحدودة دخول أسواق الأسهم دون الحاجة إلى امتلاك رؤوس أموال كبيرة، من خلال صناديق المؤشرات المتداولة وخدمات شراء أجزاء من الأسهم.

وتوفر صناديق المؤشرات إمكانية الاستثمار في مجموعة واسعة من الشركات عبر أداة واحدة، بما يساعد على توزيع المخاطر مقارنة بتركيز الأموال في شركة منفردة.

كما تمنح إعادة استثمار التوزيعات النقدية فرصة لزيادة عدد الوحدات الاستثمارية بمرور الوقت، وهو النهج الذي ساهم في بناء ثروة رونالد ريد، رغم تواضع دخله طوال سنوات عمله. لكن الاستثمار في الأسهم يظل معرضاً لتقلبات السوق، ولا تضمن العوائد التاريخية استمرار الأداء نفسه مستقبلاً، خصوصاً خلال الأزمات الاقتصادية أو فترات ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع أرباح الشركات.

دولار تمثل النمو الاستثماري.

وتعزز البيانات التاريخية أهمية هذا المفهوم، إذ كشف تقرير العوائد الاستثمارية العالمية لعام 2026 الصادر عن بنك «يو بي إس»، أن دولاراً واحداً استثمر في الأسهم الأميركية عام 1900، مع إعادة استثمار التوزيعات، ارتفعت قيمته الاسمية إلى نحو 124.9 ألف دولار بنهاية 2025.

وتعكس هذه الأرقام الأثر الاستثنائي للمدد الطويلة، لكنها لا تعني أن جميع المستثمرين يستطيعون تحقيق النتائج نفسها، خصوصاً أن الأسواق تتعرض لتقلبات وخسائر قد تستمر سنوات.

سباق الزمن

ويكشف تأثير الوقت عن مفارقة مهمة في بناء الثروة، إذ قد يتفوق المستثمر الذي يبدأ مبكراً بمبالغ محدودة على آخر يؤجل الاستثمار رغم قدرته على تخصيص أموال أكبر.

فالشخص الذي يستثمر 100 دولار شهرياً لمدة 40 عاماً، بعائد افتراضي يبلغ 7% سنوياً، قد تصل محفظته إلى نحو 262.5 ألف دولار، بينما يحصل مستثمر آخر يخصص 200 دولار شهرياً لمدة 30 عاماً على نحو 244 ألف دولار فقط.

وبذلك يتفوق المستثمر الأول بنحو 18.5 ألف دولار، رغم أنه دفع من أمواله الخاصة 48 ألف دولار، مقابل 72 ألف دولار للمستثمر الثاني، وهو فارق يبرز قيمة السنوات الإضافية في مضاعفة العوائد.

وتشير هيئة الأوراق المالية والبورصات

لم يكن الأميركي رونالد ريد رجل أعمال بارزاً أو صاحب راتب مرتفع، بل أمضى حياته بين العمل في محطة وقود ووظيفة عامل نظافة، قبل أن يكشف رحيله عام 2014، عن عمر ناهز 92 عاماً، مفاجأة مالية استثنائية، بعدما تبين أنه ترك ثروة تقارب 8 ملايين دولار، جمعها عبر الاستثمار المنتظم في الأسهم والاحتفاظ بها لعقود طويلة.

ولم تأت ثروة ريد من ميراث ضخم أو صفقة استثمارية مفاجئة، وإنما من شراء أسهم في شركات متعددة وإعادة استثمار توزيعات الأرباح، ما جعل قصته نموذجاً لافتاً لقدرة المدخرات المحدودة على التحول إلى أصول كبيرة، وأعاد طرح سؤال اقتصادي مهم: هل يستطيع أصحاب الرواتب العادية بناء ثروات حقيقية دون امتلاك رؤوس أموال ضخمة؟

قوة التراكم

تكمّن القوة الأساسية للاستثمار طويل الأجل في العائد المركب، الذي يسمح للأرباح بتحقيق أرباح إضافية عندما يعاد استثمارها بدلاً من إنفاقها، لتتحول المساهمات الصغيرة تدريجياً إلى رأس مال أكبر مع مرور السنوات.

وتوضح الحسابات أن استثمار 100 دولار شهرياً لمدة 30 عاماً يعني اقتطاع 36 ألف دولار من الدخل، لكن تحقيق عائد سنوي افتراضي يبلغ 7%، مع احتساب النمو شهرياً وإعادة استثمار العوائد، قد يرفع قيمة المحفظة إلى نحو 122 ألف دولار، منها قرابة 86 ألف

الثروة تبدأ بقرارات صغيرة

ومستوى المخاطر وطول الفترة الاستثمارية. وتبقى قصة رونالد ريد دليلاً لافتاً على ما يمكن أن يحققه الصبر والاستثمار طويل الأجل، لكنها تظل تجربة استثنائية لا يمكن تعميم نتائجها، فيما يتمثل الدرس الاقتصادي الأهم في أن المدخرات الصغيرة قد تصبح أساساً لثروة مستقبلية عندما تقترن بالتخطيط والتنويع والاستمرارية.

وتؤكد التجارب الاستثمارية أن بناء الثروة لا يرتبط حصرياً بارتفاع الرواتب أو امتلاك رؤوس أموال كبيرة، بل يتأثر أيضاً بالانضباط المالي والاستثمار المنتظم والقدرة على تحمل التقلبات دون اتخاذ قرارات متسرفة.

ومع ذلك، فإن العائد المركب ليس ضماناً للثراء، إذ تعتمد النتائج النهائية على أداء الأصول والرسوم والتضخم

5

الذهب ضاعف قيمته 9 مرات خلال أربعة عقود

6

الأسهم الأميركية حولت دولاراً إلى 125 ألفاً تاريخياً

7

البداية المبكرة تتفوق على مضاعفة المبالغ المستثمرة لاحقاً

المعدن الأصفر يتحدى التضخم ويستفيد من ضعف الدولار

الذهب يستعيد بريقه ويقرب من 4200 دولار

1 الأونصة ترتفع 1.3 % إلى 4159 دولاراً بعد خسائر الأربعاء

2 الفضة تصعد إلى 56.26 دولاراً والبلاديوم يكسب 1.3 %



استعادت أسعار الذهب زخمها الصعودي خلال تعاملات الخميس، بعدما ارتفعت بأكثر من 1%، متعافية من أدنى مستوياتها في أسبوع، مستفيدة من تراجع الدولار الأميركي وتخفيف المخاوف بشأن اتجاه السياسة النقدية، رغم بيانات التضخم المرتفعة التي عززت احتمالات استئناف مجلس الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة خلال الشهر الجاري. وجاء الانتعاش في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية حالة من الترقب بشأن مستقبل أسعار الفائدة الأميركية، وسط استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف الطاقة، بالتزامن مع اضطرابات أسهم التكنولوجيا والنكآة الاصطناعي، ما عزز الاهتمام بالذهب باعتباره أحد الأصول التي يلجأ إليها المستثمرون للتحوط من المخاطر الاقتصادية والمالية.

انتعاش الأسعار

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1.3 % ليصل إلى 4158.63 دولار للأوقية، بعدما سجل خلال جلسة الأربعاء أدنى مستوياته منذ السابع من أكتوبر، في انعكاس سريع لاتجاه الأسعار عقب موجة الضغوط التي شهدتها المعدن النفيس.

كما صعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر بنسبة 1.8 % إلى 4180 دولاراً للأوقية، متفوقة في أدائها على الأسعار الفورية، وسط استمرار اهتمام المستثمرين بتوقعات حركة المعدن خلال الأشهر المقبلة.

وامتدت المكاسب إلى المعادن النفيسة الأخرى، إذ ارتفعت الفضة بنسبة 1.1 % لتصل إلى 56.26 دولار للأوقية، فيما صعد البلاتين بنسبة 0.3 % إلى 1611.15 دولار، وزاد البلاديوم بنسبة 1.3 % مسجلاً 1107.83 دولارات.

ويعكس صعود المعدن النفيسة بالتزامن مع تراجع الدولار تحسن جاذبيتها للمستثمرين من حائزي العملات الأخرى، إذ يؤدي انخفاض العملة الأميركية عادة إلى تقليل التكلفة النسبية لشراء

الذهب والمعادن المسعرة بالدولار. وساهمت تصريحات لبعض مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي في تخفيف التأثير السلبي لبيانات التضخم، بعدما قلصت المخاوف من تشديد نقدي أكثر حدة، ما انعكس على حركة الدولار وأتاح للذهب فرصة استعادة جزء من خسائره.

صمود تاريخي

وقال خالد الخطيب، رئيس قسم تحليل الأسواق العالمية في «MH Market»، إن اللافت في أداء الذهب خلال الفترة الأخيرة يتمثل في قدرته على الصمود فوق مستوى 4000 دولار، رغم ارتفاع التضخم الأميركي والتضخم الأساسي وتزايد توقعات تبني الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية أكثر تشدداً.

وأوضح، في مقابلة مع «العربية Business»، أن استمرار تداول الذهب فوق هذا المستوى يعكس قوة الطلب على المعدن النفيس، بالتزامن مع بدء انتقال تأثير أسعار النفط المرتفعة إلى قطاعات أوسع من الاقتصاد. وأشار إلى أن الارتداد الأخير جاء مدفوعاً بتصريحات بعض أعضاء الاحتياطي الفيدرالي، التي ساعدت على تهدئة المخاوف بشأن مسار الفائدة، وأدت إلى تراجع الدولار، ما وفر دعماً مباشراً لأسعار الذهب.

وتوقع الخطيب استمرار تحرك المعدن الأصفر خلال الفترة القريبة ضمن نطاق يتراوح بين 4100 و4200 دولار للأوقية، في انتظار بيانات اقتصادية جديدة قد تمنح المستثمرين رؤية أوضح بشأن اتجاه الأسعار.

وتبرز بيانات مؤشر أسعار المنتجين الأميركي باعتبارها أحد العوامل التي قد تؤثر على توقعات التضخم، وبالتالي على احتمالات رفع الفائدة، خصوصاً إذا أظهرت استمرار انتقال ارتفاع تكاليف الطاقة إلى أسعار السلع والخدمات.

ورغم أن ارتفاع عوائد السندات الأميركية يمثل عادة عاملاً سلبياً للذهب، باعتباره أصلًا لا يدر عائداً،

فإن الخطيب أشار إلى أن زيادة تكلفة الاقتراض قد تعزز في المقابل المخاوف بشأن الديون الأميركية، ما يدعم الطلب على المعدن بوصفه أداة للتحوط.

سيناريوهات الصعود

ورجح الخطيب استمرار الاتجاه الصعودي للذهب على المدى الطويل، رغم احتمالات تعرضه لتقلبات خلال الأشهر المقبلة نتيجة استمرار التضخم وارتفاع عوائد السندات.

ولم يستبعد وصول الأسعار إلى مستوى 5000 دولار للأوقية خلال عام 2027، إذا تزامنت مجموعة من العوامل الداعمة، أبرزها تصاعد المخاوف المرتبطة بالديون الأميركية وتكاليف الاقتراض واستمرار الاضطرابات في أسهم شركات النكآة الاصطناعي. وأوضح أن بلوغ هذا المستوى يتطلب تجاوز

معدقة، إذ يستفيد من ضعف الدولار والمخاوف الاقتصادية، لكنه يواجه ضغوطاً محتملة من ارتفاع عوائد السندات واستمرار التشديد النقدي الأميركي.

ويرى الخطيب أن المنطقة الواقعة بين 3950 و4000 دولار قد تمثل مستويات شراء مناسبة للمستثمرين طولي الأجل القادرين على تحمل التقلبات، مع التأكيد أن استمرار الصعود ليس مضموناً.

وفي ظل هذه المعطيات، ستظل بيانات التضخم وتحركات الدولار وعوائد السندات وقرارات الاحتياطي الفيدرالي عوامل حاسمة في تحديد اتجاه الذهب، بينما يبقى مستوى 4000 دولار محوراً رئيسياً لتقييم قوة السوق، وسط توقعات متباينة بين تصحيح سعري محتمل واستمرار المسار الصعودي نحو مستويات قياسية جديدة.

الذهب محطات سريعة مهمة، تبدأ باختراق مستوى 4500 دولار، ثم الوصول إلى 4800 دولار، قبل إمكانية استهداف الحاجز النفسي البالغ 5000 دولار.

وفي المقابل، حذر من أن استمرار ارتفاع التضخم أو أسعار النفط قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى مزيد من التشدد، ما قد يضغط على الذهب ويؤدي إلى تراجع ه دون مستوى 4000 دولار.

وأشار إلى أن كسر هذا المستوى قد يفتح المجال أمام انخفاض الأسعار باتجاه 3700 دولار، قبل احتمال استئناف الاتجاه الصعودي، ما يعكس اتساع نطاق السيناريوهات المحتملة خلال المرحلة المقبلة.

الذهب يواجه اختبار الفائدة

وتضع التطورات الأخيرة الذهب أمام معادلة

شح السيولة العالمية يضع الأصول الرقمية بمأزق

«بيتكوين» تتماسك.. والعملات البديلة تتكبد خسائر

1 إيثيريوم تتصدر الخسائر بانخفاض 2.27 % وتراجع إلى 2373 دولاراً

2 المستثمرون يعيدون حساباتهم مع تزايد جاذبية السندات الأميركية

العملات المشفرة، رغم تفاوت حجم الخسائر بين الأصول الرقمية المختلفة.

ويكشف التباين بين انخفاض بيتكوين بنسبة محدودة نسبياً وتراجع إيثيريوم بوتيرة أسرع عن اختلاف استجابة المستثمرين للمخاطر، إذ تتعرض بعض العملات البديلة لضغوط أكبر خلال فترات انحسار السيولة وارتفاع مستويات الحذر.

وتأتي هذه التحركات في ظل ترقب المستثمرين اتجاه أسعار الفائدة الأميركية، باعتبارها أحد أبرز العوامل المؤثرة في تدفقات الأموال نحو العملات المشفرة، خصوصاً أن ارتفاع العوائد على الأدوات المالية التقليدية قد يقلص جاذبية الاحتفاظ بالأصول التي لا توفر دخلاً دورياً.

وتعني هذه الزيادة أن الأسواق أصبحت

ضغوط التضخم

وأظهرت بيانات أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة تسارع التضخم خلال سبتمبر، مدفوعاً بارتفاع تكاليف البنزين، ما أثار مخاوف من استمرار الضغوط السعرية واضطرار الاحتياطي الفيدرالي إلى تبني سياسة نقدية أكثر تشدداً. ووفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، ارتفعت احتمالات رفع أسعار الفائدة الأميركية خلال أكتوبر إلى نحو 27 %، مقارنة بنسبة 22 % قبل صدور بيانات التضخم، في تحول يعكس إعادة تقييم المستثمرين لمسار السياسة النقدية.

وتعني هذه الزيادة أن الأسواق أصبحت

تمنح احتمال التشديد النقدي وزناً أكبر، رغم أن رفع الفائدة لا يزال أقل ترجيحاً من تثبيتها وفق هذه التقديرات. وتؤثر أسعار الفائدة المرتفعة على العملات المشفرة من خلال زيادة جاذبية السندات والودائع والأصول المدرة للعائد، فضلاً عن رفع تكلفة الاقتراض وتقليص السيولة المتاحة للمضاربة والاستثمار في الأسواق عالية المخاطر. كما أن استمرار ارتفاع أسعار الطاقة قد يزيد الضغوط على التضخم، ما يحد من قدرة البنك المركزي الأميركي على تخفيف السياسة النقدية، ويطيل فترة عدم اليقين بشأن اتجاه السيولة العالمية.

وتكتسب هذه التطورات أهمية إضافية بالنسبة إلى سوق العملات الرقمية، التي

تعتمد بدرجة كبيرة على ثقة المستثمرين واستعدادهم لتحمل المخاطر، ما يجعلها عرضة لتحركات سريعة عند صدور بيانات اقتصادية تخالف التوقعات.

أزمة السيولة

وفي هذا السياق، حذر مات هوجان، كبير مسؤولي الاستثمار لدى شركة «بيتوايز لإدارة الأصول»، من تعرض الأوضاع المالية العالمية لضغوط قوية، نتيجة تداخل ارتفاع التضخم وأسعار الطاقة مع المخاوف المرتبطة بشركات الحوسبة العملاقة والنكآة الاصطناعي. وأوضح هوجان، بحسب ما نقلته بلومبرغ، أن هذه العوامل تحد من السيولة النقدية المتاحة وتضغط على الأصول عالية

المخاطر، وهو ما يفسر جانباً من التراجع الذي تشهده العملات المشفرة. وتزايد هذه المخاوف مع اعتماد عدد من شركات التكنولوجيا على تمويلات ضخمة لتطوير مراكز البيانات وشراء المعالجات المتقدمة، ما يرفع الطلب على رؤوس الأموال في وقت تتزايد فيه تكلفة الاقتراض.

وقد يؤدي استمرار هذه الظروف إلى تشديد الأوضاع المالية بصورة أوسع، الأمر الذي يدفع بعض المستثمرين إلى تقليص مراكزهم في الأصول الرقمية والاحتفاظ بسيولة أكبر لمواجهة التقلبات المحتملة.

كما أن تراجع أسهم التكنولوجيا بالتزامن مع انخفاض العملات المشفرة يعكس تأثير السوقين بعوامل مشتركة، أبرزها توقعات الفائدة والسيولة وشبهة المخاطرة، رغم اختلاف طبيعة الأصول وآليات تسعيرها.

السيولة تحدد مسار العملات

وتدخل سوق العملات المشفرة مرحلة تتزايد فيها أهمية المؤشرات الاقتصادية الأميركية، خصوصاً بيانات التضخم وقرارات الاحتياطي الفيدرالي، في تحديد اتجاه الأسعار خلال الفترة المقبلة.

وقد تستمر الضغوط على بيتكوين وإيثيريوم والعملات البديلة إذا تعززت توقعات رفع الفائدة أو استمرت المخاوف بشأن السيولة العالمية، بينما يمكن لأي تراجع في التضخم أن يساعد على تحسين شهية المستثمرين للمخاطرة.

وفي ظل هذه المعطيات، ستظل العملات الرقمية معرضة لتقلبات واسعة، مع ترقب الأسواق قدرة بيتكوين على الحفاظ على مستوياتها الحالية، ومدى تأثير بقية العملات بتغير اتجاه التدفقات الاستثمارية، في وقت أصبح فيه مسار الفائدة الأميركية أحد أبرز العوامل التي تحدد مستقبل الأصول المشفرة.



تخفيف العقوبات يواجه تصاعد المخاطر في مضيق هرمز

النفط يخسر دولارين..

وواشنطن تترك الأسواق

1 هرمز يشتعل مجدداً.. وسفینتان تغرقان تحت وطأة الهجمات

2 واشنطن تفتح الباب أمام سفن النفط المعاقبة سابقاً

أكثر تنظيماً في مشترياتها، مع تفضيل التزود بكميات أصغر وعلى فترات متقاربة، لتجنب الالتزام بكميات كبيرة بأسعار مرتفعة أو في موانئ قد تتغير ظروف الوصول إليها.

ويشير انتقال الطلب إلى مراكز جديدة مخاوف إضافية بشأن تفاوت جودة الوقود وموثوقية الموردين، خصوصاً في الموانئ الأقل خبرة، فضلاً عن اتساع فروق الأسعار بين المناطق وارتفاع تكاليف الامتثال للمعايير الفنية والبيئية.

المخزونات الأميركية

وفي الولايات المتحدة، أظهرت بيانات أولية لمعهد البترول الأميركي انخفاض مخزونات الخام بمقدار 11.1 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في التاسع من أكتوبر، بالتزامن مع تراجع مخزونات نواتج التقطير وارتفاع مخزونات البنزين.

ويمثل الانخفاض الكبير في مخزونات الخام عاملاً داعماً للأسعار من الناحية الأساسية، لأنه قد يشير إلى سحب كميات كبيرة من الاحتياطي التجارية، غير أن تحديد أسبابه يتطلب معرفة مستويات تشغيل المصافي وحركة الواردات والصادرات خلال الفترة نفسها. وتترقب الأسواق البيانات الرسمية لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، المقرر صدورها الساعة 16:00 بتوقيت غرينتش، بعد تأجيلها يوماً بسبب عطلة يوم كولومبوس، للحصول على صورة أكثر دقة بشأن اتجاه الطلب والمخزونات.

الخام بمقدار 65 ألف برميل يومياً خلال سبتمبر، ليبلغ 8.43 ملايين برميل يومياً، رغم بقائه أقل بنحو 870 ألف برميل يومياً مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وتشير هذه الأرقام إلى تعاف محدود في الإنتاج الروسي، لكنه لا يعوض بالكامل التراجع السنوي، ما يضع موسكو أمام تحديات تتعلق بالقدرة الإنتاجية والعقوبات وصعوبات تسويق الشحنات في ظل تغير خريطة التجارة النفطية. ومع ذلك، فإن أي زيادة إضافية في الكميات الروسية المتاحة للتصدير يمكن أن توفر هامشاً للأسواق المستوردة، خصوصاً إذا توافقت مع تسهيلات أميركية في قطاع النقل البحري، الأمر الذي قد يحد من ارتفاع الأسعار الناجم عن المخاطر الجيوسياسية.

اضطرابات الوقود

وامتدت تداعيات الحرب إلى سوق وقود السفن، حيث دفعت المخاطر الأمنية شركات الملاحة إلى إعادة رسم مساراتها وتغيير موانئ التزود بالوقود، بعدما أصبحت بعض المراكز التقليدية أقل جاذبية بسبب قربها من مناطق التوتر. ووفقاً لتقرير بلومبرغ، تواصل أكبر مركز عالمي لتزويد السفن بالوقود، فيما تتجه شركات إلى تقليل الاعتماد على ميناء الفجيرة الإماراتي، مقابل زيادة الطلب في موانئ بموريشيوس وجنوب أفريقيا وغرب القارة الأفريقية والبرازيل وسريلانكا وباكستان. وقال فريدريك غوثورمسن، المسؤول عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ في شركة «ستولت نيلسن»، التي تشغل 167 ناقلة للمواد الكيميائية عالمياً، إن تأمين الوقود أصبح يتطلب تخطيطاً مبكراً ومتابعة دقيقة لمستويات التوافر ومواعيد التسليم.

وأوضح أن المخاطر لم تعد تقتصر على الأسعار، وإنما تشمل القدرة على الحصول على الكميات المطلوبة في التوقيت المناسب، وهو ما يعكس انتقال أزمة الشحن من ارتفاع التكاليف إلى احتمالات اضطراب الإمدادات التشغيلية نفسها.

وفي السياق ذاته، أكد كينيث دام، المسؤول العالمي عن نشاط تزويد السفن بالوقود لدى «تي إف جي مارين»، أن الشركات أصبحت

بعدما كشفت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع صادرات النفط من دول الخليج بمقدار 4.4 ملايين برميل يومياً خلال سبتمبر، لتصل إلى نحو 75 % من مستوياتها المسجلة قبل اندلاع الحرب.

ويمثل هذا التحسن مؤشراً مهماً إلى قدرة بعض المنتجين على استعادة جزء من نشاطهم التصديري رغم الاضطرابات الأمنية، لكنه يكشف في الوقت نفسه استمرار فجوة ملحوظة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب. وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة بالنسبة إلى الأسواق الآسيوية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط، إذ يسهم انتظام الشحنات في تقليل الحاجة إلى البحث عن مصادر بديلة أعلى تكلفة، ويخفف الضغوط على المصافي التي تواجه بالفعل ارتفاعاً في نفقات النقل والتأمين.

إنتاج روسيا

وفي روسيا، أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية ارتفاع إنتاج

الطاقة الاستيعابية المتاحة للشحن البحري إذا تحول إلى إجراءات تنفيذية واضحة. غير أن تخفيف القيود لا يعني بالضرورة عودة فورية للسفن إلى النشاط التجاري المعتاد، إذ ستظل شركات التأمين والمصارف والموانئ بحاجة إلى ضمانات قانونية وتنظيمية قبل التعامل مع الناقلات المعنية، ما يجعل تأثير الخطوة المحتملة مرتبطاً بنطاق الإعفاءات وآليات تطبيقها.

تهديدات هرمز

وعلى الجانب الآخر، تتواصل التهديدات الأمنية لحركة الملاحة في مضيق هرمز، بعدما أفاد مسؤولون في قطاع النقل البحري بغرق سفينة حاويات وأخرى مخصصة لنقل البضائع الجافة بالقرب من المضيق، خلال أربع وعشرين ساعة، إثر تعرضهما لمقذوفات في حادثتين منفصلتين.

وتصاعدت الهجمات خلال الأيام العشرة الماضية، فيما أعلنت إيران استخدام أساليب جديدة لاستهداف السفن، مؤكدة تكثيف عملياتها رداً على الحصار الأميركي المفروض على موانئها والعقوبات المشددة التي أقرت الشهر الماضي.

وتضع هذه التطورات شركات الشحن أمام معادلة معقدة، تجمع بين ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وزيادة نفقات التشغيل، واحتمال اضطراب الناقلات إلى الانتظار أو تغيير مساراتها، الأمر الذي يرفع التكلفة النهائية لوصول النفط والسلع إلى المستهلكين.

إمدادات الخليج

وفي المقابل، ساهم تحسن تدفقات الخام من الشرق الأوسط في الحد من الضغوط السعودية على الأسعار،

الأسعار للتصريحات السياسية والأمنية، إذ أصبحت تكلفة نقل البرميل وإمكانية وصوله إلى الأسواق المستهلكة عاملين مؤثرين في تحديد اتجاه العقود الآجلة، إلى جانب مستويات الإنتاج والمخزونات والطلب العالمي.

تحركات واشنطن

وفي تطور لافت، كشف مسؤول أميركي أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تدرس تخفيف بعض العقوبات المفروضة على سفن ما يعرف بـ«أسطول الظل»، الذي يستخدم في نقل النفط والمنتجات البترولية من دول تشمل روسيا وإيران وفنزويلا، بهدف زيادة مرونة عمليات النقل وخفض تكاليف الشحن التي ارتفعت إلى مستويات قياسية نتيجة الحرب مع إيران.

وتركز المناقشات، بحسب المسؤول، على إمكانية السماح بنقل النفط المسموح بتداوله قانونياً على متن سفن سبق أن خضعت للعقوبات، وهو توجه قد يوسع

3
الخليج
يستعيد 75 %
من صادراته
النفطية قبل
الحرب

تراجعت أسعار النفط العالمية بأكثر من دولار للبرميل خلال تعاملات الخميس، في جلسة اتسمت بالتقلبات الحادة، مع إعادة المستثمرين تقييم التوازن بين المخاطر الجيوسياسية التي تهدد تدفقات الخام عبر مضيق هرمز، والجهود الأميركية الرامية إلى تخفيف تكاليف النقل البحري، بالتزامن مع تحسن نسبي في صادرات دول الخليج وزيادة الإنتاج الروسي.

وجاء الانخفاض رغم استمرار الهجمات على السفن التجارية قرب المضيق، في مؤشر على أن الأسواق لم تعد تتحرك استجابة للتطورات العسكرية وحدها، بل باتت توازن بين احتمالات تعطل الإمدادات والإجراءات الحكومية الهادفة إلى احتواء الأسعار، وسط اضطرابات متزايدة في قطاع الشحن العالمي.

خسائر الأسعار

وبحلول الساعة 04:52 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 1.86 دولار، أو 1.75 %، لتصل إلى 104.20 دولارات للبرميل، فيما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار 1.42 دولار، أو 1.30 %، إلى 93.85 دولاراً للبرميل، لتبدد الأسعار مكاسب الجلسة السابقة.

وكان الخام الأميركي قد سجل خلال تعاملات الأربعاء أعلى مستوياته في ثلاثة أسابيع، مدفوعاً بالمخاوف من تصاعد الهجمات على السفن العابرة لمضيق هرمز، قبل أن تتغير اتجاهات التداول مع ظهور مؤشرات على تحركات أميركية تستهدف تخفيف الضغوط على سوق الشحن.

وتعكس هذه التحركات حساسية

مستقبل
السوق بين
المخاطر
والوفرة

5
مخزونات
أميركا تفقد
11 مليون
برميل خلال
أسبوع



التكنولوجيا تعيد صياغة أنماط الحياة والأعمال والتواصل

11

الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة الاعتماد الرقمي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغَيَّرَ بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.



لم تعد الدبلوماسية في عالم اليوم تقتصر على الاجتماعات الرسمية والمفاوضات المغلقة والبيانات الصادرة عن وزارات الخارجية، بل امتدت إلى الفضاء الإلكتروني الذي أتاح للدول التواصل المباشر مع الجماهير خارج حدودها، ونقل رسائلها السياسية، والدفاع عن مصالحها، والعمل على تحسين صورتها ومكانتها في المجتمع الدولي. ومع التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، برزت الدبلوماسية الرقمية بوصفها أحد المسارات الحديثة للعمل الدبلوماسي، وأداة متنامية الأهمية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الدولية.

ويأتي هذا التحول في ظل تصاعد عوامل الصراع والمنافسة في مناطق مختلفة من العالم، وظهور فاعلين دبلوماسيين خارج نطاق الدولة، الأمر الذي جعل استخدام الوسائل الرقمية ضرورة متزايدة لمواكبة طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، والتعامل مع بيئة إعلامية مفتوحة تنتمس بسرعة تداول المعلومات واتساع نطاق التأثير.

الإعلام الجديد

يمثل الإعلام أحد المكونات الأساسية في منظومة الاتصال المعاصر، وقد شهد تحولات كبيرة بفعل تطور وسائل الاتصال التقليدية وظهور المنصات الرقمية التي غيَّرت طبيعة العلاقة بين مرسل الرسالة ومتلقيها. فلم يعد الجمهور مجرد متلقي للمعلومات، بل أصبح قادراً على إنتاج المحتوى وتداوله والتفاعل معه، ما أوجد بيئة اتصالية تفاعلية تتداخل فيها أدوار الأفراد والمؤسسات والجهات الرسمية.

وفي هذا السياق، أصبح الإعلام الجديد جزءاً من عصر المعلومات، حيث تنتقل الأخبار والرسائل بسرعة كبيرة، ويمكن أن تصدر عن مؤسسات متخصصة أو أفراد عاديين. وقد أسهم هذا التحول في توسيع نطاق المشاركة في المجال الإعلامي، لكنه جعل في الوقت نفسه التعامل مع المعلومات والتحقق من دقتها وفهم سياقاتها أكثر أهمية.

أما الإعلام الدولي، فيتجاوز حدود الدولة ليؤدي دوراً في إيصال المعلومات والأخبار إلى الجماهير الخارجية، والتعريف بقضايا الدولة ومواقفها، ومحاولة إقناع الآخرين بوجهات نظرها. وهو بذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الخارجية، باعتباره إحدى الأدوات التي يمكن توظيفها لخدمة المصالح الوطنية وتعزيز حضور الدولة في المجتمع الدولي. ولا يقتصر دور الإعلام الدولي على نقل الواقع، إذ قد تستخدمه بعض الدول لتقديم روايات تتوافق مع توجهاتها السياسية، من خلال التركيز على جوانب معينة أو اللجوء إلى المبالغة في عرض الأحداث. ومن هنا، تبرز أهمية التمييز بين نقل المعلومات بصورة دقيقة وتوظيفها لتحقيق أهداف سياسية، خصوصاً في بيئة إعلامية تنافس فيها الدول على التأثير في الرأي العام العالمي.

وتتفاوت فاعلية الإعلام الدولي تبعاً لمكانة الدولة ودورها في النظام الدولي، فضلاً عن قوة وسائلها الإعلامية، وقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومدى ارتباط رسائلها بالتطورات القائمة على أرض الواقع. فالإعلام لا يعمل بمعزل عن الظروف المحيطة به، بل يتأثر بها ويسهم بدوره في تشكيل التصورات والمواقف

تجاه القضايا الدولية.

الدبلوماسية.. فن التفاوض وإدارة المصالح

تقوم الدبلوماسية في جوهرها على التفاوض بالعقل والحكمة، واختيار القرار المناسب في الوقت المناسب، بما يتيح للدول إدارة علاقاتها الخارجية والسعي إلى تحقيق مصالحها من خلال الحوار والتفاهم.

ومع اتساع مجالات الاتصال الدولي، لم تعد الممارسات الدبلوماسية محصورة في القنوات الرسمية، بل برزت أهمية الدبلوماسية غير الرسمية التي تشارك فيها جهات ومنظمات غير حكومية، وتؤدي دوراً في بناء الصورة الإيجابية للدول وتعزيز التواصل مع المجتمعات المختلفة. وتكمن أهمية هذا المسار في قدرته على بناء علاقات ممتدة مع الجمهور الخارجي، بدلاً من الاكتفاء بالتحركات التي تفرضها الأزمات أو الحاجة إلى الدفاع عن المواقف الرسمية. فالتواصل المنظم والمستمر يمكن أن يتيح للدول تقديم رؤيتها والتعريف بثقافتها وقيمها ومواقفها، بما يعزز فرص الفهم المتبادل.

ومن هذا المنطلق، فإن بناء صورة الدولة في الخارج لا يرتبط بالتحركات الإعلامية الطارئة وحدها، بل يحتاج إلى عمل متواصل ومخطط له، تتكامل فيه الرسائل الدبلوماسية والإعلامية مع طبيعة السياسات التي تتبناها الدولة وممارساتها في علاقاتها الدولية.

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للدبلوماسية الرقمية، باعتباره مفهوماً حديثاً نسبياً في الدراسات الإنسانية والسياسية. غير أن التعريفات المتداولة تلتقي حول استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للمساعدة على تنفيذ الأهداف الدبلوماسية، وتسخير الوسائل الرقمية للتواصل مع الجماهير الخارجية وتهيئة بيئة داعمة للسياسة الخارجية للدولة.

وتُعد الدبلوماسية الرقمية امتداداً

للدبلوماسية التقليدية، وليست بديلاً كاملاً عنها، إذ تحتفظ الدبلوماسية الرسمية بوظائفها الأساسية في التفاوض وإدارة العلاقات بين الدول، بينما توفر الأدوات الرقمية قنوات إضافية للاتصال والتفاعل وتبادل المعلومات.

وتتميز هذه الأدوات بإمكانية الوصول على المستوى المركزي، والتواصل مع الجماهير في الدول المختلفة عبر بعثاتها الدبلوماسية. وتمنح هذه الآلية المؤسسات الرسمية قدرة أكبر على تقديم مواقفها والتعريف بأهدافها، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والتاريخية والاجتماعية بين المجتمعات. فالرسالة التي تستهدف جمهوراً معيناً قد تحتاج إلى صياغة تتناسب مع قيمه وتقاليد وطريقة فهمه للقضايا المطروحة، بما يساعد على إيصال مضمونها وتعزيز فرص تقبله.

كما تتيح منصات التواصل متابعة ردود الفعل تجاه التصريحات والمواقف الرسمية، ورصد النقاشات المرتبطة بالقضايا الدولية، والتفاعل مع الجمهور بدلاً من الاكتفاء بإرسال البيانات من جانب واحد. وهذا التحول يعزز الطبيعة التفاعلية للدبلوماسية الرقمية، ويجعل التواصل المستمر جزءاً من إدارة العلاقات الخارجية.

ومع ذلك، فإن الوصول إلى الجمهور لا يعني بالضرورة إقناعه، كما أن انتشار الرسالة لا يضمن تحقق أهدافها السياسية. فالتأثير يرتبط أيضاً بمصداقية المحتوى، ومدى اتساقه مع المواقف الفعلية للدولة، وقدرتها على التعامل مع الانتقادات والتساؤلات بطريقة واضحة ومتوازنة.

فرصا أوسع

تتيح الدبلوماسية الرقمية للدول فرصاً أوسع لتعزيز حضورها الدولي من خلال التواصل مع المجتمعات الخارجية، والتعريف بثقافتها وقيمها وتوجهاتها، وتقديم رؤيتها للقضايا المشتركة، وبأني ذلك ضمن مفهوم القوة الناعمة، والذي يرتبط بقدرة الدولة على التأثير من خلال الجاذبية والإقناع، بدلاً من الاعتماد على أدوات الضغط وحدها. وفي هذا الإطار، تستطيع المؤسسات

للدبلوماسية التقليدية، وليست بديلاً كاملاً عنها، إذ تحتفظ الدبلوماسية الرسمية بوظائفها الأساسية في التفاوض وإدارة العلاقات بين الدول، بينما توفر الأدوات الرقمية قنوات إضافية للاتصال والتفاعل وتبادل المعلومات. وتتميز هذه الأدوات بإمكانية الوصول على المستوى المركزي، والتواصل مع الجماهير في الدول المختلفة عبر بعثاتها الدبلوماسية. وتمنح هذه الآلية المؤسسات الرسمية قدرة أكبر على تقديم مواقفها والتعريف بأهدافها، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والتاريخية والاجتماعية بين المجتمعات. فالرسالة التي تستهدف جمهوراً معيناً قد تحتاج إلى صياغة تتناسب مع قيمه وتقاليد وطريقة فهمه للقضايا المطروحة، بما يساعد على إيصال مضمونها وتعزيز فرص تقبله.

كما تتيح منصات التواصل متابعة ردود الفعل تجاه التصريحات والمواقف الرسمية، ورصد النقاشات المرتبطة بالقضايا الدولية، والتفاعل مع الجمهور بدلاً من الاكتفاء بإرسال البيانات من جانب واحد. وهذا التحول يعزز الطبيعة التفاعلية للدبلوماسية الرقمية، ويجعل التواصل المستمر جزءاً من إدارة العلاقات الخارجية.

ومع ذلك، فإن الوصول إلى الجمهور لا يعني بالضرورة إقناعه، كما أن انتشار الرسالة لا يضمن تحقق أهدافها السياسية. فالتأثير يرتبط أيضاً بمصداقية المحتوى، ومدى اتساقه مع المواقف الفعلية للدولة، وقدرتها على التعامل مع الانتقادات والتساؤلات بطريقة واضحة ومتوازنة.

منصات التواصل.. قنوات جديدة للسياسة الخارجية

أدى انتشار منصات التواصل الاجتماعي، مثل «إكس» و«فيسبوك»، إلى توسيع استخدام الدول للوسائل الرقمية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية وتحسين صورتها وسمعتها لدى الجمهور وأجبن.

ووفقاً للتصور الذي طرحه مانور وسيجي، يمكن النظر إلى الدبلوماسية الرقمية من خلال مستويين رئيسيين: وزارات الخارجية، والبعثات الدبلوماسية

الرقمية توسع الأدوات المتاحة أمامه، وتوفر قنوات مساندة للتواصل وتوضيح المواقف. وتظل قدرة الأطراف على التفاهم والوصول إلى مستويات مرتبطة بالمصالح المطروحة، والاستعداد للتفاوض، ومدى توافر أرضية مشتركة بين الأطراف المعنية.

تحديات تتجاوز حدود التكنولوجيا

على الرغم من الفرص التي توفرها الدبلوماسية الرقمية، فإن فاعليتها تظل مرتبطة بكيفية استخدامها ومدى اندماجها في استراتيجية الدولة الخارجية. فامتلاك الحسابات الرسمية والوصول إلى أعداد كبيرة من المتابعين لا يكفي وحده لتحقيق التأثير، ما لم تكن الرسائل واضحة ومتناسكة وتستند إلى معلومات دقيقة. كما أن الطبيعة المفتوحة للفضاء الإلكتروني تضع المؤسسات الدبلوماسية أمام بيئة متعددة الأصوات، تتداخل فيها المعلومات والآراء والتفسيرات المختلفة. وهذا يتطلب عناية بصياغة الرسائل، ومتابعة التفاعلات، والتمييز بين التواصل الذي يهدف إلى تبادل المعلومات والممارسات التي تسعى إلى توجيه الرأي العام من خلال محتوى مضلل أو مبالغ فيه.

وتبرز كذلك أهمية التنسيق بين وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية وغيرها من الجهات الرسمية، حتى لا تتعارض الرسائل الصادرة عن المؤسسات المختلفة أو تفقد اتساقها. فالتواصل الرقمي الفعال يحتاج إلى وضوح في الأهداف، وتحديد للمسؤوليات، واستمرارية في الأداء، وقدرة على مراجعة الرسائل في ضوء ردود الفعل والتطورات.

ومن ثم، فإن التحدي الأساسي لا يتمثل في استخدام التكنولوجيا بحد ذاتها، بل في توظيفها ضمن رؤية دبلوماسية متكاملة تجمع بين التواصل المباشر، ودقة المعلومات، وفهم الجمهور، والقدرة على إدارة الحوار في بيئة دولية متغيرة.

الإنترنت فضاء يعيد تشكيل حياتنا

ومع ختام هذه الحلقات العشر، التي تناولت التحولات الرقمية في مجالات التسوق والصحافة والدبلوماسية، تتضح الصورة الأوسع للدور الذي بات يؤديه فضاء الإنترنت في حياتنا المعاصرة. فلم يعد الإنترنت مجرد وسيلة للاتصال أو الحصول على المعلومات، بل أصبح جزءاً أساسياً من منظومة الحياة اليومية، تتقاطع فيه الأعمال والإعلام والسياسة والعلاقات الاجتماعية، وتتغير من خلاله أساليب الإنتاج والتسويق والتواصل وصناعة القرار. وقد أتاح هذا الفضاء فرصاً جديدة للوصول إلى الأسواق والجماهير والمعلومات، وفتح آفاقاً أوسع أمام المؤسسات والأفراد، لكنه في الوقت نفسه فرض تحديات تتعلق بالمصداقية والخصوصية وأمن المعلومات والقدرة على مواكبة التطورات المتسارعة.

وهكذا، لم يعد التحول الرقمي خياراً منفصلاً عن واقعنا، بل أصبح أحد العوامل المؤثرة في تشكيل المستقبل، وباتت القدرة على فهم أدواته واستخدامها بوعي وكفاءة ضرورة لمواكبة التغيرات الاقتصادية والإعلامية والسياسية، والاستفادة من الفرص التي يتيحها العالم الرقمي.

المنصات الحديثة تغيّر أساليب صناعة الأخبار وتداول المعلومات

البيانات والمعرفة تتحولان إلى موارد مؤثرة في صناعة القرار

1

2

معلومة
ورقم20
مليار دولار

يدرس بنك UBS السويسري نقل مقره الرئيسي خارج سويسرا، في حال إقرار قواعد مصرفية جديدة قد تجبره على الاحتفاظ برأسمال إضافي يصل إلى 20 مليار دولار.

الدولار يتراجع مع تقليص توقعات رفع الفائدة

وارتفع الجنيه الإسترليني 0.2 بالمئة إلى 1.3224 دولار متعافياً من أدنى مستوياته في 13 شهراً. وانخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات، بنسبة 0.1 بالمئة إلى 102.06. وبدد المؤشر معظم المكاسب التي حققها بعد صعوده لأعلى مستوى في 18 شهراً عقب صدور بيانات التضخم.

تراجع الدولار الخميس عن أعلى مستوى له في 18 شهراً على الرغم من بيانات التضخم الأمريكية التي جاءت أعلى من المتوقع، إذ دفعت التصريحات المائلة للحذر من مسؤولي مجلس الاحتياطي الاتحادي وتراجع عوائد سندات الخزانة المتداولين إلى خفض توقعاتهم برفع سعر الفائدة هذا الشهر. وصعد اليورو 0.3 بالمئة من أدنى مستوى له في 18 شهراً ليصل إلى 1.1187 دولار.

راتب مغر ومغامرة بين البطاريق

وظيفة الأحلام تنتظرك
وسط جليد القطب الجنوبي

فتحت مؤسسة «UK Antarctic Heritage Trust»، البريطانية باب التقديم أمام متطوعين للعمل لمدة تصل إلى ستة أشهر في القارة القطبية الجنوبية، مقابل راتب شهري يتراوح بين 1700 و2500 يورو، ضمن فريق صغير يتولى تشغيل إحدى أكثر القواعد عزلة في العالم وسط الجليد ومستعمرات البطاريق.

وجمعت الوظيفة بين مهام خدمة الزوار والحفاظ على التراث التاريخي ومراقبة الحياة البرية، فيما تتكفل المؤسسة بتوفير السكن والطعام والمعدات اللازمة للتعامل مع الظروف المناخية القاسية.

وفرضت طبيعة المهمة تحديات يومية على العاملين، إذ يتعين عليهم التكيف مع درجات حرارة دون الصفر، وخدمات محدودة، وظروف معيشية تتطلب جهداً بدنياً وقدرة على التعايش لفترات طويلة في بيئة معزولة.

يقع مقر العمل في جزيرة غودبيه ضمن أرخبيل بالمر في القارة القطبية الجنوبية، حيث توجد قاعدة «بورت لوكروي» البريطانية التي أُنشئت عام 1944 خلال الحرب العالمية الثانية ضمن عملية «تأبارين».

دردشة اقتصادية

شركات التكنولوجيا تحول ذكريات اللاعبين إلى أرباح جديدة

ألعاب الماضي تعود لتدر مليارات الدولارات

1 اللاعبون ينفقون 1.4 مليار دولار على 42 لعبة قديمة

2 «بلاك فلاج» تباع 3 ملايين نسخة خلال أسبوع واحد

إذ تتوقف النتائج على جودة المنتج ومدى قدرته على تقديم تجربة تستحق الشراء مجدداً.

هذه المخاطر، بعدما أخفقت نسختها المعاد تطويرها في تحقيق مبيعات قوية خلال عام 2024، رغم الاستفادة من اسم معروف لدى جمهور ألعاب الرعب.

كما ألغت «يوبي سوفت» خلال العام الجاري برنامجاً لإعادة تطوير بعض ألعابها القديمة بسبب ارتفاع التكاليف، ما يؤكد أن الاستفادة من العلامات التجارية السابقة لا تعني بالضرورة انخفاض المخاطر المالية في جميع المشروعات.

وتواجه الشركات تحدياً إضافياً يتمثل في تحقيق التوازن بين الحفاظ على العناصر الأصلية التي ارتبط بها اللاعبون، وتقديم تحسينات تقنية وتجارب جديدة تلبي توقعات الأجيال الحديثة.

الحنين يعيد تشكيل صناعة الألعاب

وتكشف هذه التطورات عن تحول الألعاب القديمة من منتجات انتهت دورتها التجارية إلى أصول فكرية قادرة على توليد إيرادات متكررة، ما يمنح الشركات فرصاً جديدة لتعظيم الاستفادة من استثماراتها السابقة. لكن نجاح هذه الاستراتيجية يظل مرتبطاً بجودة التطوير والقدرة على تلبية توقعات المستهلكين، خصوصاً أن اللاعبين لا يدفعون أموالهم لمجرد استعادة الذكريات، بل للحصول على تجربة محسنة تقدم قيمة حقيقية.

وفي ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة العالمية، يتوقع أن تواصل شركات الألعاب استثمار مكتباتها الكلاسيكية، مع بقاء الابتكار عاملاً حاسماً لضمان استمرار النمو، حتى لا تتحول العودة المتكررة إلى الماضي من فرصة لتحقيق الأرباح إلى عائق أمام صناعة نجاحات جديدة.



لم تعد شركات ألعاب الفيديو بحاجة إلى ابتكار عوالم جديدة بالكامل لتحقيق إيرادات ضخمة، بعدما تحولت إعادة تطوير الألعاب القديمة إلى نشاط تجاري يستقطب ملايين اللاعبين ويحقق مبيعات بمليارات الدولارات، مستفيداً من قوة العلامات التجارية الراسخة والذكريات التي تربط أجيالاً من المستخدمين بعناوين حققت نجاحات واسعة خلال العقود الماضية.

وبعيد هذا التوجه إلى الأذهان استراتيجية هوليوود في استثمار الأعمال الكلاسيكية، بعدما حققت شركة «ديزني» إيرادات تجاوزت مليار دولار من إعادة تقديم فيلم «ذا ليون كينج» عام 2019، بعد مرور 25 عاماً على إصدار نسخته الأصلية، في تجربة أثبتت قدرة الأعمال القديمة على استقطاب الجمهور مجدداً عندما تقدم بتقنيات حديثة.

اقتصاد الذكريات

وأصبحت إعادة تطوير ألعاب الفيديو إحدى الاستراتيجيات التي تعتمد عليها الشركات لزيادة الإيرادات وتقليل المخاطر، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف إنتاج الألعاب الحديثة، التي تتطلب استثمارات ضخمة في البرمجة والرسومات والتسويق وتطوير العوالم الافتراضية.

وتعتمد هذه الاستراتيجية على تحديث الألعاب الناجحة برسومات متطورة وتقنيات حديثة، أو تحسين نسخها الأصلية لتتوافق مع أجهزة الألعاب الحالية، بما يسمح للشركات باستثمار قاعدة جماهيرية موجودة بالفعل، بدلاً من تحمل تكاليف تأسيس علامة تجارية جديدة.

وتقدم لعبة «أساسنز كريد بلاك فلاج» نموذجاً لهذا التوجه، بعدما باعت نسختها المعاد تطويرها أكثر من 3 ملايين نسخة خلال الأسبوع الأول من إطلاقها في يوليو 2026، رغم أن اللعبة الأصلية صدرت عام 2013.

واستقطبت هذه الألعاب نحو 72.4 مليون لاعب عبر منصات «بلايستيشن» و«إكس بوكس» و«ستيم»، ما يؤكد اتساع الطلب على التجارب الكلاسيكية التي أعيد تقديمها بأساليب تقنية حديثة.

وترى كاتي هولت، المحللة لدى شركة «أمبير أناليسيس»، أن ارتفاع تكاليف تطوير الألعاب يدفع الشركات إلى الاستفادة من مكتباتها القديمة، باعتبارها أصولاً تجارية يمكن استثمارها مجدداً بدلاً من الاعتماد الكامل على ابتكار عناوين جديدة.

وتكتسب هذه الاستراتيجية أهمية خاصة مع زيادة المنافسة في صناعة الألعاب، إذ تواجه الشركات تحديات تتعلق بارتفاع ميزانيات الإنتاج وصعوبة ضمان نجاح الإصدارات الجديدة، بينما تتمتع الألعاب الكلاسيكية بميزة الشهرة المسبقة.

وأكد فريديريك دوجيه، المدير المالي لشركة «يوبي سوفت»، أن الألعاب المعاد تطويرها

كما سجلت اللعبة نحو 100 ألف لاعب نشط على منصة «ستيم»، ما يعكس قدرتها على استعادة اهتمام اللاعبين القدامى وجذب مستخدمين جدد، بعد مرور أكثر من عقد على ظهورها الأول.

وتكشف هذه الأرقام عن القيمة الاقتصادية التي تحتفظ بها مكتبات الألعاب القديمة، إذ يمكن للشركات إعادة استثمار الشخصيات والعوالم والقصص الناجحة وتحولها إلى مصادر متجددة للإيرادات، دون الحاجة إلى تحمل جميع المخاطر المرتبطة بابتكار منتجات جديدة.

مليارات المبيعات

وتشير بيانات السوق إلى أن الألعاب المعاد تطويرها أصبحت نشاطاً اقتصادياً واسع النطاق، بعدما أنفق اللاعبون نحو 1.4 مليار دولار على 42 لعبة أعيد إصدارها خلال الفترة الممتدة من يناير 2024 إلى سبتمبر 2025.

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com